ISSN:
: 3005-6691
: 3005-6705

تبيين

لِلدِّراسَاتِ القُرآنيَّة

مجلة فصلية محكّمة، تُعنى بالقضايا المعاصرة من منطلق قرآني

السنة الثانية - العدد (٧) ربيع ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

تَرْشِيْدُ الاسْتِهْلاكِ وِفْقَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ

◄ الافتتاحية: ■ الاستهلاكُ بينَ الوَفرةِ والعبوديَّةِ

◄ المحور:
- ■ الاستهلاكُ المُعوْلَم بين هيمنة الرأسمالية وَهَدي الوحي
- ■ النزعة الاستهلاكية أسبابها وسُبل علاجها
- ■ الاستهلاك والنزعة الاستهلاكية من منظور الإسلام وعلم الاجتماع الاقتصادي
- ■ التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لبناء الاقتدار الاقتصادي
- ■ الاستهلاك الوثني لموارد الطبيعة الإلهيّة

◄ دراسات وبحوث: ■ اختلاف القراءات وأثرها في تفسير النص القرآني

◄ قراءة في كتاب: ■ «المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي»

مركز براثا للدراسات والبحوث

تَرْشِيْدُ الاسْتِهْلاك
وِفْقَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ

السنة الثانية – العدد (٧): ربيع ٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

ISSN:
: 3005-6691
: 3005-6705

تبيين
لِلدِّراساتِ القُرآنيَّة ٧

تصدر عن:

مَرْكَزُ بَرَاثَا للدِّرَاسَاتِ وَالبُحُوثِ
بيروت - بغداد

مجلة فصلية محكّمة، تُعنى بالقضايا
المعاصرة من منطلق قرآني

www.barathacenter.com
www.Tabyin.barathacenter.com
Tabyin.magazine@gmail.com

وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ
وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ

[النحل: ٨٩]

رسالة المجلة

١. العودة إلى القرآن وتأكيد مرجعية آياته في معالجة قضايا الأمة المعاصرة.

٢. نشر الثقافة القرآنية على نطاق واسع وربط الأمة بكتابها المقدس لتجاوز القطيعة المعرفية معه.

٣. التأكيد على قدرة القرآن الكريم على بعث الروح وتجديد الفاعلية في عقل ووجدان الأمة لتحقيق النهضة المنشودة.

٤. ترسيخ مرجعية أهل البيت عليهم السلام في فهم القرآن وتأويله انطلاقا من حديث الثقلين؛ لأهمية ذلك في التمهيد للمجتمع المهدوي الموعود.

العدد (٧)
٢٠٢٥م

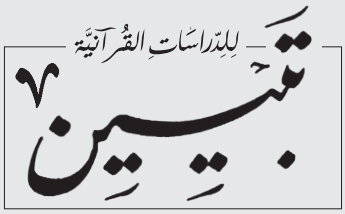

مجلة "تبيين للدراسات القرآنية" (Tabyin for Quranic studies) دورية علمية فصلية محكّمة، تصدر عن: مَركَزُ بَراثا للدِّراسَاتِ وَالبُحوثِ

وتُعنى المجلة بمقاربة القضايا والتحديات الفكرية المعاصرة مقاربة قرآنية، وتهدف لتأصيل القضايا المعاصرة من منطلق قرآني.

ترحب المجلة بمساهمات الكتاب والباحثين بالكتابة في المجالات المتعلقة باهتمامات المجلة العلمية، ويمكن للراغبين بالكتابة مراسلة المجلة على العنوان الآتي: مركز براثا للدراسات والبحوث – مجلة تبيين: بيروت، بغداد.

رئيس التحرير: ٠٠٩٦١٣٨٢١٦٣٨
مدير التحرير: ٠٠٩٦١٧١٥٨٤٩٤٩
البريد الالكتروني:
Tabyin.magazine@gmail.com

في العدد المقبل:

الإعلامُ في مرآةِ القُرآن: مسؤوليّةُ الكلمةِ ومعركةُ الوعيّ

المشرف العام:
■ الشيخ جلال الدين الصغير

رئيس التحرير:
■ د. محمد محمود مرتضى

مدير التحرير:
■ د. محمد دكير

المدير الفني:
■ أ. خالد معماري

المدير المسؤول:
■ د. علي محمد جواد فضل الله

التدقيق اللغوي: ■ د. محمود الحسن

المترجمون: ■ أ. لينا السقر (إنجليزي) د. محمد فراس الحلباوي (فارسي)

■ الهيئة العلمية:

- أ. د. عباس الفحام (البلاغة القرآنية - العراق)
- أ. د. حسن رضا (تربية - لبنان)
- أ. د. مبروك زاد الخير (دراسات اسلامية -الجزائر)
- أ. د. طلال فائق الكمالي (التفسير وعلوم القرآن - العراق)
- أ. د. محمد رضا حاجي اسماعيلي (دراسات قرآنية - إيران)
- أ. د. منير بن جمور (الفقه وعلومه- تونس)
- أ. د. فاضل مدب المسعودي (التفسير وعلوم القرآن - العراق)
- أ. د. محمد كاظم رحمن ستايش (علوم القرآن - إيران)
- أ. د. إقبال نجم وافي (علوم القرآن - العراق)

■ هيئة التحرير:

- أ. م. د. أسعد عبد الرزاق الأسدي (الشريعة والعلوم الإسلامية- العراق)
- ش. د. جواد رياض (الفقه وعلومه - مصر)
- أ. د. حسن كاظم أسد (التفسير وعلوم القرآن - العراق)
- السيد حسين إبراهيم (علوم القرآن - لبنان).
- أ. م. د. حكيم سلمان السلطاني (لسانيات وخطاب قرآني - العراق)
- أ. م. علي بنائيان أصفهاني (علوم القرآن والحديث - إيران)
- د. قائد عبد المطلب الفحام (التفسير وعلوم القرآن - العراق)
- د. لقاء جواد الكعبي (علوم القرآن والحديث - العراق)
- أ. د. محمد رضا ستوده نيا (علوم القرآن والحديث - ايران).

شروط النشـــر في مجلــة «تَبَيِّن»

- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- عند قبول البحث يتعهد المؤلف بنقل حقوق ملكية البحث إلى المجلة، وعدم نشره في أية مجلة أخرى إلا بعد أخذ موافقة خطية من إدارة المجلة، ويكون من حق المجلة نشر البحث في كتاب جماعي، وفي حال أراد الباحث نشر بحثه في أي وسيلة نشر ورقية أو إلكترونيّة، فيجب عليه أخذ موافقة خطية مسبقة من إدارة المجلة..
- تلتزم المجلة بإعلام المؤلِّف بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل، أو وفق تعديلات معينة بناءً على ما يرد من ملاحظات المقوّمين، أو الاعتذار عن عدم النشر في غضون مدة لا تتجاوز (30) يومًا، إلاّ في حال الاستكتاب المُبكِر، لكن يتم إعلام المؤلف بذلك.
- في حال رفض البحث فمن حق المجلة إعلام المؤلف بأسباب الرفض أو عدم إعلامه بذلك.
- ترتيب البحوث (المقالات) في داخل المجلة يخضع لأغراض فنيّة، ولا علاقة له بمكانة المؤلِّف (الباحث) وشهرته.
- تدفع المجلّة مكافأة مالية لكل بحث يُنشر في المجلة، وتُعلِم المؤلف بقيمتها أو طريقة احتسابها مسبقًا.
- المراسلات: ترسل باسم رئيس التحرير: الدكتور محمد محمود مرتضى على العناوين التالية:
- رقم الهاتف: ٠٠٩٦١٣٨٢١٦٣٨ أو البريد الإلكتروني: Tabyin.magazine@gmail.com

خُلُقيَّات النشر

- تلتزم إدارة المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين.
- تلتزم إدارة المجلة بمراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس، بل الالتزام بقواعد التفكير العلمي ومناهجه، ولغته في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- تلتزم إدارة المجلة بعدم الإفصاح عن أسماء المقوّمين (المُحكمين) للمؤلفين، كذلك تلتزم في الوقت نفسه بعدم الإفصاح عن أسماء المؤلفين للمقوّمين ويبقى هذا الأمر على نحو سري عند رئيس ومدير التحرير فقط.
- احترام حقوق الملكية الفكرية للبحوث المترجمة.
- يُشترط أن يكون البحث متوافقًا مع معايير الأمانة العلمية وخُلُقيَّات البحث العلمي.
- يشترط ألاّ يكون البحث المرسل للنشر في المجلة منشورًا سابقًا في مجلة أو في كتاب، أو مستلاً من رسالة أو أطروحة، وألاّ يكون جرى تقديمه للنشر إلى مجلة أخرى في الوقت نفسه.

دليل المقوّمين

- إن المهمة الرئيسة للمقوّم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة، وتقويمه وفق رؤية ومنظور علمي وأكاديمي لا يخضع لأية أهواء شخصية، ويقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة بشأن البحث المرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقويم يتأكد المقوّم إذا ما كان البحث المرسل إليه يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، فإن كان البحث ضمن تخصصه العلمي فعليه تقدير كونه يمتلك الوقت الكافي لإتمام عملية التقويم؛ ذلك أنَّ عملية التقويم يجب أن لا تتجاوز (١٥) يوماً.
- بعد موافقة المقوّم على إجراء عملية التقويم وإتمامها في المدة المحددة يلتزم بإجراء عملية التقويم على وفق المحددات الآتية:
  - أ. تحديد درجة الأمانة العلمية للبحث.
  - ب. تحديد درجة مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
  - ج. تحديد درجة وضوح ملخص البحث.

د. تحديد درجة إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.

ه. تحديد درجة تناسب العناوين الفرعية وترابطها.

و. تحديد درجة المستوى العلمي للبحث.

ز. تحديد درجة المستوى اللغوي والأدبي.

ح. تحديد درجة قيمة المصادر ودقة الاعتماد عليها.

ط. تحديد درجة أهمية البحث وأصالته من حيث الآلية والنتائج.

ي. تحديد درجة حجم البحث.

ك. تحديد درجة صلاحية البحث للنشر.

ل. يحدد المقوّم بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.

- يحدد المقوّم أسباب الرفض في حال قرر عدم صلاحية البحث للنشر.
- تجري عملية التقويم على نحو سري.
- يُبلَّغ رئيس التحرير في حال أراد المقوّم الأول مناقشة البحث مع المقوّم الثاني.
- ترسل ملاحظات المقوّم العلمي إلى رئيس التحرير لإرسالها إلى المؤلف في حال وجود ملاحظات على البحث؛ لكي يأخذ المؤلف بها للموافقة على النشر، من دون أن يعرف المقوّم من هو المؤلف، ولا أن يعرف المؤلف من هو المقوّم.
- تعتمد ملاحظات المقوّمين وتوصياتهم في قرار اعتماد نشر البحث من عدمه.

دليل المؤلفين

- يجب أن يكون البحث جديداً في طرحه، ولم يسبق لأحد أن تناول الموضوع بالآلية نفسها ووصل إلى النتائج نفسها، وأن يتسم بالعمق والتحليل والنقد.
- يجب أن تكون لغة البحث خالية من الأخطاء اللغوية والطباعية، وأن تراعى في كتابتها علامات الترقيم.
- المعلومات الواردة في البحث يجب أن تكون موثقة من خلال المصادر والمراجع العلمية الدقيقة.

- على المؤلف مراعاة أن تكون عدد كلمات بحثه تتراوح ما بين (٤٥٠٠) إلى (٥٥٠٠) كلمة.
- سيجري استعمال برنامج فحص نسبة الاستلال (Plagiarism Check X).
- سيعرض البحث على برنامج الاستلال قبل تحويله للتقويم، وسيرفض البحث إذا تجاوزت نسبة الاستلال النسبة المقبولة عالمياً (٢٥٪).
- في تسجيل الهوامش المرتبطة بالحواشي المرجعية، فإن الكاتب سيستعمل نظام (شيكاغو المعدل)، ويُدرج الهوامش في أسفل الصفحة (Footnote) عبر الإدراج التلقائي.
- مثال على نظام شيكاغو المعدّل:
  - في حال التوثيق من كتاب: اسم المؤلف: عنوان الكتاب، ذكر الجزء أو المجلد، رقم الصفحة.
  - في حال التوثيق من مجلة: اسم كاتب البحث أو المقال: عنوان البحث، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة.
  - في حال التوثيق من كتاب جماعي: اسم كاتب مع عبارة وآخرون: عنوان الكتاب أو البحث، رقم الصفحة.
  - في حال التوثيق من رسالة أو أطروحة: اسم الباحث: عنوان الرسالة أو الأطروحة، الجامعة والكلية، رقم الصفحة.
  - توثّق الآيات في المتن عقب النص القرآني مباشرة بذكر السورة متبوعة بنقطتين، ثم رقم الآية داخل حاصرتين، هكذا: (الإنسان: ٢٥).
  - الآيات القرآنية تُدرج محرّكة وفق التشكيل القرآني، وتوضع بين مقوسين خاصين، هكذا: ﴿بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾.
  - ملاحظة: ماذُكر أعلاه من مصادر إن كانت إلكترونية فيُدرَج الرابط بعد رقم الصفحة في الأسفل.
- يُدرج في نهاية البحث ثبت بالمصادر والمراجع، وفق ما ذكرنا أعلاه مع إضافة باقي التفاصيل المرتبطة به: دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة.

يستعمل الكاتب في بحثه باللغة العربية خط (simplified Arabic) بحجم (١٤) في المتن، ونفس الخط بحجم (١٢) في الهامش.

أما باللغة الإنجليزية فيستعمل (Times New Roman) بحجم (١٤) في المتن، بحجم (١٢) في الهامش.

يكتب في الصفحة الأولى الآتي:

- عنوان البحث باللغة العربية.
- اسم المؤلف باللغة العربية (إذا كان عربيا)، مع إدراج حاشية سفلية يذكر فيها: جنسيته، توصيفه العلمي، الدرجة العلمية والشهادة، وجهة الانتساب (الجامعة، الكلية)، أو (المؤسسة البحثية).
- ملخص للبحث باللغة العربية على ألا يتجاوز الملخص الواحد (١٠٠) كلمة.
- الكلمات المفتاحية على ألا تتجاوز (٧) كلمات.
- تقوم المجلة بإجراء ترجمة الملخصات إلى اللغات التي تراها مناسبة.

تعهد حقوق الملكية

أنا المؤلف الباحث: .....

صاحب البحث الموسوم بـ: .....

.....

أتعهد بنقل حقوق الطبع والنشر والتوزيع إلى مجلة (تبيين) ومركز براثا للدراسات والبجوث.

التاريخ:

التوقيع:

تعهد الملكية الفكرية

أنا الموقع أدناه: .....

صاحب البحث الموسوم بـ: .....

.....

أتعهد بأن البحث الذي أنجزته لم يُنشر أو يُقدَّم للنشر إلى مجلة أخرى، سواء أكانت داخل لبنان أو العراق أو أي دولة أخرى، وأرغب بنشره في مجلة (تبيين) ومركز براثا للدراسات والبحوث.

التاريخ:

التوقيع:

المحتويات

الافتتاحية

١٣ | **الاستهلاكُ بينَ الوَفرةِ والعبوديَّةِ**
د. محمد محمود مرتضى

المحور

٢٧ | **الاستهلاكُ المُعوْلَمُ بين هيمنةِ الرأسماليَّةِ وَهَدْيِ الوحي**
الأستاذ وحيد رحيم

٥٣ | **النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ**
د. عباس صبحي كنعان

٨٣ | **الاسْتهلاكُ والنَّزعةُ الاسْتهلاكيَّةُ من منظورِ الإسلامِ وعلمِ الاجتماعِ الاقتصاديِّ**
السيد أكبر سيدي نيا

١١٣ | **التَّوازنُ بينَ الاستهلاكِ والإنتاجِ لبناءِ الاقْتدارِ الاقتصاديِّ من منظورٍ قرآنيٍّ**
أ.م. د. أسعد عبد الرزاق الأسدي

١٣٣ | **الاسْتهلاكُ الوثنيُّ لمواردِ الطَّبيعةِ الإلهيَّةِ**
أ.د. طلال عتريسي

دراسات وبحوث

١٥٩ | **اختلافُ القراءاتِ وأثرُها في تفسيرِ النَّصِ القرآنيِّ**
د. فاضل مدب المسعودي

قراءة في كتاب

١٧٧ | **المعيشةُ والتَّدبيرُ من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ**
نبيل علي صالح

الاستهلاكُ بينَ الوَفرةِ والعبوديَّةِ

رئيس التحرير
د. محمد محمود مرتضى

لم يعُدِ الاسْتهلاكُ في زماننا مجرَّدَ فعلٍ لتلبيةِ الحاجةِ، فاليومَ تحوَّلَ إلى نظامٍ شاملٍ يحدِّدُ قيمةَ الإنسانِ، ويصوغُ معاييرَ التفاضلِ بينَ النَّاسِ. لقد صعدتْ هذه النَّزعةُ مع هيمنةِ الفلسفةِ الماديَّةِ الغربيَّةِ، حتَّى غدتِ الثَّقافةُ المعاصرةُ أسيرةً لهوسِ التَّراكمِ واستعراضِ المقتنياتِ. وفي مواجهةِ هذا الطوفانِ الصامتِ، يبقى القرآنُ الكريمُ شاهدًا حيًّا على قدرةِ الوحيِ على تحريرِ الوعيِ وتوجيهِ الرغباتِ نحو الاعتدالِ والبركةِ والمعنى.

أوَّلًا: الاستهلاكُ بينَ الحاجةِ والهيمنةِ

يستحيلُ فَهمُ النَّزعةِ الاستهلاكيةِ المعاصرةِ بمعزلٍ عن سياقها الحضاري الذي أعاد تعريف الإنسان بوصفه كائنًا استهلاكيًّا قبل أن يكون كائنًا عاقلاً أو خُلُقيًّا. ولقد تطوَّرت هذه النَّزعة في الغرب تدريجيًّا مع صعود الفلسفة المادِّية، التي ترافقت مع الثورة الصناعية، لتتكرَّس لاحقًا في صورة حضارة كاملة تجعل الاستهلاك مرادفًا لمعنى النَّجاح والوجود والهُويَّة.

في الماضي، كان الاستهلاك نشاطًا وظيفيًّا يرتبط بإشباع الحاجة وسدِّ الرَّمق وتأمين معيشة كريمة. وكانت المجتمعات الزِّراعية التقليدية تعرف حدودًا صريحة بين ما هو ضروري وما هو ترف زائد. فقد كان الفائض نادرًا وموسميًّا، وغالبًا ما كانت الثَّقافة الدينية والأعراف المحلِّية

تكبح التبذير وتُحافظ على معنى الاكتفاء.

ولكنْ مع بزوغ نمط الإنتاج الرأسمالي، انتقل الاستهلاك من مستوى الضَّرورة إلى مستوى التَّصعيد للذَّات. فصار الاستهلاك حاملاً لمعنى التميُّز الاجتماعي، ومعيارًا لتحديد منزلة الأفراد والطَّبقات. ومع الثَّورة التقنيَّة والإعلامية، تطوَّر هذا المعنى ليبلغ مرحلة الهيمنة الشاملة؛ إذ لا تكتفي الثَّقافة الغربية بدفع الإنسان نحو الشِّراء، وإنَّما تزرع فيه قناعة عميقة بأنَّ حاجته للامتلاك لا تنتهي أبدًا، وأنَّ قيمته الجوهرية تتحدَّد بمقدار ما يستهلكه ويعرضه أمام الآخرين.

إنَّ هذا التحوُّل، كان ثمرة مشروع فلسفي اقتصادي متكامل. ففي عمق هذه النَّزعة، تكمن فلسفة مادية ترى في الإنسان «مُستهلكًا منفعلاً»، يحرِّكه الشعور الدائم بالنَّقص، لا كونه «فاعلاً حرًّا» يضبط شهواته بقيم العدل والاعتدال. فالنَّموذج الرأسمالي يحتاج إلى مستهلك يلهثُ بلا انقطاع، ليبقى النِّظام قائمًا. لذلك، جرى توظيف الإعلان والدعاية وأساطير الموضة وصناعة الصورة لتكريس الاستهلاك، بوصفه هُويَّةً وأسلوبَ حياة.

وليس غريبًا أن يتحوَّل هذا الهوس الجمعي بالاستهلاك، إلى ما يشبه الدِّين البديل. فالأسواق الكبرى تحوَّلت إلى كاتدرائيَّات جديدة، يؤمُّها النَّاس جماعاتٍ ليتطهَّروا من قلقهم عبر الشراء. هكذا غدا الاستهلاك طقسًا مدنيًّا عابرًا للثَّقافات والحدود، يحمل وعودَ الخلاص الشخصي، ويُقدِّم السِّلع بوصفها بدائلَ للقيم والمعنى.

في هذا المشهد المُربك، ينهض القرآن الكريم بمَهمَّة مزدوجة:

١. تفكيك الوهم الذي يجعل الاستهلاك غاية لا وسيلة، ويجعل الإنسان عبدًا للشيء.

٢. تأسيس معيار خُلُقي ومعنوي، يُحرِّر السلوك الاستهلاكي من سطوة الرغبة الجامحة، ويردُّه إلى مركز التَّوازن والاعتدال.

وهنا ينبغي ملاحظة، أنَّ الخطاب القرآني لا يذمُّ التمتُّع الطيِّب، بل يُنكره حين ينقلب إلى بَطر وسَفَه، وتنافس فارغ. فقد جاءت آيات كثيرة تقرُّ حقَّ الإنسان في الانتفاع بالطيِّبات: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ**﴾ [الأعراف: ٣٢].

لكنَّه في الوقت نفسه، يربط هذا الحقَّ بالضَّبط الخُلُقي والبصيرة: ﴿**وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ**

﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

إنَّ هذا الموقف الوسطي العميق، يجعل القرآن نصًّا تحريريًّا بامتياز، فيقدِّم البديل عن خطابين متطرِّفين: خطاب التَّحريم المتشنِّج، والذي يرى في كل لذَّة دنيوية رجسًا، وخطاب الانفلات المعاصر الذي يختزل الإنسان في غرائزه.

وفي لحظة تاريخية يتراجع فيها المعنى أمام وفرة السِّلع وتكاثر العروض، يُصبح ترشيد الاستهلاك من منظور قرآني، مشروعًا حضاريًّا وموقفًا مقاومًا؛ لأنه لا يكتفي بتقنين الإنفاق، وإنَّما يرفض أن تكون قيمة الإنسان رهنًا بقدرته على الشراء.

إنَّ الوعي الذي نحتاجه اليوم يتخطَّى الحسابات الاقتصادية، إلى نقد نظام حضاري كامل، جعل من النزعة الاستهلاكية أداة للهيمنة. فالهيمنة هنا لا تعني مجرَّد إغراق الأسواق، بل هي تذويب الوعي، وتجريد الإنسان من معيار القِيم.

ثانيًا: النقدُ القرآنيُّ للبَطرِ والتَّرَفِ بوصفِهما آليَّتينِ لهدمِ الأمم

إنَّ القرآن الكريم، يُقدِّم نقدًا صارمًا للترف بوصفه حالة مَرَضيَّة تتجاوز الإسراف الفردي، لتصير مرضًا جمعيًّا يقود الأمم إلى الهلاك. ويكاد هذا الخطُّ التحليلي أن يكون خيطًا متَّصلاً بين قصص الأنبياء وسِيرَ الحضارات المندثرة. فما من قوم استغنوا بالمال والمتاع واستغرقوا في لهوهم إلا صارت نعمتهم سببًا في زوالهم. وتتكرَّر هذه الفكرة في مواضعَ شتَّى، حتى إنَّها تأخذ صفة القانون والسُّنن الاجتماعية: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**﴾ [الإسراء: ١٦].

وتتَّضح في هذه الآية معادلة الهلاك الحضاري:

١. التَّرَف يُصبح نمطًا سلوكيًّا لدى الطبقة المترفة.

٢. التَّرَف يقود إلى الفسق: تجاوز حدود الاعتدال والقيم.

٣. هذا الانحراف الجماعي يُوجب تحقُّق العاقبة المحتومة: التدمير.

فالآية هنا، ليست خطابًا خُلُقيًّا معزولاً، وإنَّما تحليلاً لقانون قرآني يجري على المجتمعات كافَّة. فحين تُصبح النِّعمة وسيلةً للطغيان، وتتحوَّل القدرة المادِّية إلى غفلة جماعية، يبدأ العدُّ التنازلي نحو الزوال. إنَّ كلمة المترفين في النصِّ القرآني، تختزل هذا المعنى، فهم ليسوا مجرَّد أغنياء، وإنَّما طبقة اجتمعت فيها الوَفرة المادِّية مع العجز الأخلاقي. وقد وصفهم القرآن بوضوح في قوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ**﴾ [الزخرف: ٢٣].

ويمكن من خلال هذه الآية، أن نكشف آليَّتين خطيرتين:

المُترفون يصنعون خطابًا تبريريًّا يُشرعن الترف ويعطيه حصانة من النقد. ويركنون إلى التقليد الأعمى وتقديس ما وجدوا عليه آباءهم، حتى لو كان باطلاً. فالترف في التصوُّر القرآني لا يُمكن اعتباره فائض استهلاك، وإنما منظومة من التزييف المعنوي والإنكار للحقِّ. لذا، حين واجهت النُّبوَّات هذا الترف، اصطدمت بجدار المقاومة العنيد.

ويمُكن الاستفادة من قصَّة قوم سبأ لجعله مثلاً جليًّا على ذلك. فقد أعطاهم الله النِّعمة الواسعة: ﴿**لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ**﴾ [سبأ: ١٥]. لكنَّهم لم يقفوا عند حدود الشكر والاعتدال، بل انقلبوا إلى التَّبذير والغرور: ﴿**فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ**﴾ [سبأ: ١٦].

فالإعراض هنا، ترفٌ وبَطر، أفرغا النعمةَ من معناها.

كما يظهر الترف أيضًا في قصَّة (قارون) الذي جمع بين فائض المال والكِبْر والتَّباهي:

﴿**إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ**﴾ [القصص: ٧٦]؛ حيث ظنَّ (قارون) أنَّ هذا الترف هو عنوان الفضل النهائي: ﴿**قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي**﴾ [القصص: ٧٨].

إنَّ هذا الوهم العميق بامتلاك أسباب الغنى الذاتية، يمثِّل جوهر البَطر الذي يرفض نسبة النعمة إلى الله، فجاءت النتيجة حاسمة: ﴿**فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ**﴾ [القصص: ٨١].

فهذه القصص هي إشارات حيَّة إلى خطورة الترف عندما يتحوَّل إلى ثقافة جمعية.

وإذا تأمَّلنا في الترف والبَطر في الرؤية القرآنية، سنجد أنَّهما يشتركان في أربع سمات أساس:

١. الغفلة عن مصدر النِّعمة: التوُّهم بأنَّ الوفرة تحقَّقت بالجهد الذاتي المطلق.

٢. الزَّهو والتَّباهي: جعل المظهر المادي معيارًا للتفاضل.

٣. الاستغراق في الشَّهوات: فقدان كوابح التَّوازن والاعتدال كلّها.

٤. رفض الخطاب الإصلاحي: مقاومة كلّ دعوة للتعقُّل والاقتصاد.

ولعلَّ أبرزَ ما يُميِّز النَّقد القرآني للترف، أنَّه يجعله شرطًا لانهيار العمران مهما كانت قوة الأمة. ففي قوله تعالى: ﴿**وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ**﴾ [الأنبياء: ١١]. يجتمع ظلم الترَّف وغفلة البَطر مع الظلم العامِّ ليُصبح الهلاك حتميًّا.

إنَّ المعركة ضدَّ النَّزعة الاستهلاكية تكمن في المواجهة مع بنية نفسية وحضارية عميقة تتكرَّر عبر التاريخ. فالترف دائمًا هو الجذر الذي يخرج منه الفِسق والكُفران.

من هنا، يُفهم قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ**﴾ [العلق: ٦-٧]، فالطُّغيان لا يبدأ من الفَقر، بل من وهْم الاستغناء المادي. وليس الترف مقصورًا على طبقة عُليا في الغرب المعاصر، وإنَّما أصبح ثقافة مُعمَّمة تُلاحق الناس في كل الشرائح، عبر الإعلان والدِّعاية وتطبيع الرَّفاهية، كحقٍّ مُطلق لا تحدُّه قيمة أو حاجة.

لهذا، فإنَّ المشروع القرآني يربط بين الترف وبين فساد النظام برُمَّته؛ إذ إنَّ الطغيان المادي غالبًا ما ينقلب إلى ظلم سياسي واجتماعي. فالترف، في دلالته العميقة، هو لحظة سقوط الهيبة المعنوية للأشياء، وتحوُّلها إلى أصنام استهلاكية يعبدها الناس بغير وعي.

إنَّ هذه الرؤية، تجعل من نقد الترف والبَطر جوهرًا لتحرير الإنسان من عبوديَّته الصامتة للوفرة المادِّية، وإعادته إلى مقام التوازن والشُّكر والتواضع. وبهذا النقد القرآني، لا يُصبح الترَّشيد مجرَّد سياسة اقتصادية، وإنَّما خطابًا رساليًّا يواجه مشروع الهيمنة الاستهلاكية الغربي الذي يستنسخ نماذج (قارون) و(سبأ) في لباس حديث.

ثالثًا: الاستهلاكُ والهُويَّة

يتعامل القرآن الكريم مع الاستهلاك بوصفه مسألة وجودية، ترتبط بكيفية إدراك الإنسان لذاته ولمعنى حياته. فالوعي الاستهلاكي المُفرط يُحدث تحوُّلاً جوهريًّا في الهُويَّة: من إنسان حُرٍّ إلى تابعٍ خاضع لسطوة الشهوة والمظاهر.

إنَّ هذا الانقلاب من الحرية إلى العبودية، هو أخطر ما تفعله النزعة الاستهلاكية في الفرد والمجتمع. لذلك، يتكرَّر في القرآن خطاب التَّحذير من حالة الانهماك المادي الذي يُفضي إلى نسيان القصد الأعلى للوجود.

فلنتأمَّل في قوله تعالى: ﴿**ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**﴾ [الحجر:٣]. فهذه الآية تجمع بين ثلاثة أركان لثقافة الاستهلاك المُفرطة:

١. الأكل والتمتُّع المُفرط: أيْ إشباع الرَّغبات بلا ضابط.

٢. إلهاء الأمل: أي صناعة وَهْم الوعود المستقبلية؛ بحيث ينشغل الإنسان بالترقُّب الدائم لمزيدٍ من المتاع.

٣. الغفلة المصيرية: أي الانغماس في الدوَّامة دون بصيرة.

من هنا، ليس عبثًا أن تكون خاتمة هذه الآية تهديدًا صريحًا: ﴿**فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**﴾ [الحجر: ٣]. إنَّها الإشارة إلى أنَّ هذا الطريق ينتهي بفاجعة يُدركها الإنسان متأخِّرًا.

إنَّ الهُويَّة القرآنية للإنسان ترتكز على توازن دقيق بين التمتُّع المشروع والوعي المستمرِّ، ففي قوله تعالى:

﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**﴾ [القصص: ٧٧] وضع الله معيارًا واضحًا: فالدُّنيا ليست محرَّمة، لكنَّها محدودة بنصيب معلوم. ويمكن للمتأمِّل بسهولة أن يربط بين مفردة «نصيب» وبين مفهوم القناعة. فالأصل أن تكون الدنيا وسيلة لتحقيق المقصد الأخروي. لكنَّ ثقافة الإفراط تنقلب على هذا الميزان، وتجعل الدنيا غايةً في ذاتها، وتحوِّل الإنسان إلى مستهلك دائم.

إنَّ أخطر ما في هذا التحوُّل، هو أنه يخلق شعورًا وهميًّا بالامتلاء، يطمس الفقر الحقيقي في الروح. قال تعالى: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ**﴾ [التكاثر: ١-٢]. فهذه السُّورة القصيرة تضع يدَها على جذر الدَّاء:

- التكاثر: وهو ليس مجرَّد زيادة المال، وإنَّما هو سباق محموم لامتلاك أكبر نصيب من كل شيء.
- الإلهاء: وهو حالة غياب الوعي التي تجعل الإنسان يظنُّ أنَّ التراكم يزيد من قيمته وطمأنينته.

إنَّ هُويَّة الإنسان في الخطاب القرآني هي هُويَّة مبنيَّة على ما يكون: على الصِّدق، والشُّكر، والزُّهد الواعي، والبصيرة.

فالوفرة الماديِّة إذا لم تُضبط بالبصيرة، تتحوَّل إلى قيد على حرِّية الإنسان. وفي عصرنا، لم يعد الاستهلاك فعلاً فرديًّا فقط، وإنَّما أصبح شرطًا للانتماء الاجتماعي. فصار النَّاس يعرِّفون أنفسهم بهُويَّتهم الشرائية: ما يلبسون، وما يأكلون، وما يركبون. إنَّ القرآن يرفض هذه الهُويَّة القائمة على الاستهلاك، ويكشف زيفها: ﴿**وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ**﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ونُلاحظ أنَّ الله لم يقُل: متاع مشروع أو متاع دائم، بل سمَّاه متاع الغرور، أي أنَّه يَغُرُّ الإنسان ويعميه عن حقيقته.

هذا الوعي القرآني، هو ما نفتقده في عالم الهيمنة الاستهلاكية. إنَّ التَّنافس على المظاهر صار جزءًا من بناء الذَّات الحديثة. حين يُسأل الناس: من أنت؟ يُجيبون ضمنًا: أنا ما أمْلك وما أُظهر. لكنَّ القرآن يجعل قيمة الإنسان في وعيه وهدايته: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ**﴾ [محمد: ١٧]، فأين موقع النزعة الاستهلاكية في هذا السِّياق؟ إنَّها تهدم هذا الوعي، وتخلق بدلاً منه هُويَّة زائفة قائمة على المظهر والاكتفاء اللَّحظي.

ولذلك، كان نقد الاستهلاك في القرآن موجَّهًا إلى جوهر الهُويَّة: ﴿**فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ**﴾ [المؤمنون: ٥٤]. فالغمرة: هي الغفلة الشاملة التي تعمي العقل والقلب.

إنَّ الإفراط في الاستهلاك لا يجعل الناس ممتلئين بل غارقين، في غمرة لا يخرجون منها إلا إذا

وعوا حقيقة عَلاقتهم بالأشياء. وعلى المستوى الرُّوحي، يتحوَّل القلب المشغوف بالمظاهر إلى قلب مقفول، قال تعالى: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾ [البقرة: ٧]. وهذا الختام، يأتي نتيجة تراكم مستمرٍّ لحالة الغفلة واللَّهث وراء اللذَّة.

إنَّ التَّرشيد من منظور قرآني، هو استعادة للهُويَّة لا مجرَّد تقليل للنَّفقات. وهو لحظة وعي يُحرر الإنسان من القيم الزَّائفة، ويُعيده إلى إدراك ذاته بوصفه كائنًا مستخلَفًا، لا كائنًا مُستهلكًا. ولذلك جاء قول الله تعالى: ﴿**وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ**﴾ [طه:١٣١]. فهذه الآية تُلخِّص فلسفة القرآن في تحرير الهُويَّة من عبادة المظهر:

- لا تمدَّنَّ عينيك: أي لا تجعل بصرك رهينةَ المُقارنة.
- ما متَّعناهم به زهرة: جمال زائل لا يدوم.
- رزقُ ربِّك خير وأبقى: أي إنَّ القيم التي تبقى أسمى من المظاهر التي تفنى.

ففي مُواجهة طوفان النزعة الاستهلاكية، يُعيد القرآن الإنسان إلى صلب هُويَّته: الوعي، والتَّواضع، والشُّكر، والزُّهد الواعي. هذه الهُويَّة هي التي تحميه من الفقدان المتواصل للمعنى.

رابعًا: الاقتصادُ الرِّساليُّ ومفهومُ الكفايةِ

إنَّ الخطاب القرآني لا يقف عند مستوى التَّحذير من الترف والإفراط، وإنّما يُقدِّم في المقابل رؤية اقتصادية رساليَّة تجعل الاعتدال والكفاية غايةً ساميةً، لا علامة عجز أو تقصير. ففي مُقابل ثقافة التراكم واللهث وراء المزيد، يزرع القرآن في وعي الإنسان قيمة الكفاية: أن يكتفي بما يكفيه، ويضبط حاجاته وفق مقاصدَ أعمقَ من مجرَّد الشهوة.

قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧]. فهذه الآية تُلخِّص فلسفة الاقتصاد الرِّسالي في كلمة واحدة: قوامًا. أي توازنٌ راسخ يردع الإسراف والبخل معًا. إنَّ هذا الميزان هو معيار قيمي يحرِّر الإنسان من شهوة التَّكديس ومن خوف الفقر في آنٍ معًا.

ويُلاحَظ هنا، أنَّ القرآن لم يضع حدًّا رقميًّا للإنفاق، وإنَّما وضع حدًّا قِيَميًّا ومعنويًّا يختلف باختلاف حال الناس. فالاعتدال مفهوم نسْبيٌّ، لكنَّ ضابطَه الأساس ألا تتحوَّل النعمة إلى فتنة ولا الحاجة إلى ذُلٍّ.

وفي آية أخرى، يُبيِّن الله الحكمة من تدرُّج الرزق: ﴿**اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [الشورى: ١٢]. فهذا التَّقدير هو تدبير يختبر به الله شُكرَ العبد وصبرَه.

من هنا يظهر لنا، أنَّ الاقتصاد الرِّساليَّ في القرآن يقوم على ثلاثة مقاصد رئيسة:

١. تحقيق الكفاية الفردية دون إسراف: كي يعيش الإنسان عزيزًا لا يستعبد نفسه لتكديس ما لا ينفع.

٢. تحقيق التَّوازن الاجتماعي: فلا يكون الغنى سببًا للتَّفاخر ولا الفقر عذرًا للمهانة.

٣. تحقيق التحرُّر الرُّوحي: بأنْ يبقى القلب أكبر من الدنيا، ولا يجعل متاعها ميزان الكرامة.

ففي سورة البقرة نجد هذا المعنى جليًّا: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾ [البقرة: ٢١٩]. فالعفو هنا، ما زاد عن الحاجة. أيْ إنَّ الأصل في الإسلام أن يحتفظ الإنسان بما يكفيه ويكفي عياله، ثم يفيض عن ذلك على الآخرين. إنَّ هذا المفهوم يختلف جذريًّا عن الفلسفة الرأسمالية الغربية التي تجعل التراكم هدفًا بحدِّ ذاته، وتعتبر الوَفرةَ المفرطةَ معيارَ النَّجاح.

قال تعالى: ﴿**لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾ [الحديد: ٢٣]. فهذه الآية العظيمة تقرِّر ميزان القلب: ألا يُعلِّق قيمته على ما يملك أو يفقد؛ لأنَّ الكفاية في الأصل هي كفاية القلب. فالقرآن يُعيد تعريف الثَّروة ويجعلها خادمة للإنسان لا سيِّدًا عليه. ففي قوله تعالى: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ**﴾ [القصص:٧٧]، وجَّه الله (قارون) إلى تحويل فائض ماله إلى رصيد أُخروي، لا إلى زينة عابرة. وفي هذا التَّوجيه درسٌ كبير: فالثروة في حدِّ ذاتها لا تعيب الإنسان إن لم تُصيِّره عبدًا لها.

ولعلَّ من أجمل مظاهر الاقتصاد الرِّسالي ما جاء في سورة سبأ: ﴿**اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ**﴾ [سبأ: ١٣]، فالشكر ليس باللَّفظ، بل بالعمل: أي استعمال النعمة في وجهها الحقِّ، وتحويلها إلى كفاية وإعمار.

في الحقيقة، إنَّ مفهوم الكفاية يفتح بابًا واسعًا على معنى البركة؛ تلك الطاقة الخفيَّة التي تجعل القليل يكفي، وتجعل الرِّضا يغني عن المباهاة. قال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾ [الأعراف: ٩٦]. فالبركة هنا هي ثمرة التوازن القيمي: لا إسراف يُهلك، ولا بُخل يقطع المودَّة، ولا لهث يُذلُّ.

وفي عالمنا اليوم، يُروِّج الاستهلاك الغربي لنموذج «الوفرة غير النهائيَّة» الذي يجعل الإنسان يستهلك أكثر ممَّا يحتاج بمرَّات كثيرة. وفي هذا النَّموذج، غيابٌ تامٌّ لمفهوم القناعة، واستبدال دائم للأشياء قبل أنْ تؤدِّي دورها.

فالقرآن يقدِّم نموذجًا مناقضًا: الاكتفاء بالكافي، والاستهلاك الهادف، والإنفاق الحكيم، فقد قال تعالى: ﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الروم: ٣٨]، ففي هذه الآية يجمع الله بين: العطاء الرَّشيد، وطلب وجه الله، والفلاح الحق. وهكذا يُصبح الاقتصاد الرِّسالي سلوكًا تعبُّديًا وليس مجرَّد تدبير مالي. ولعلَّ أجملَ تعبير عن هذا التوازن ما جاء في قوله تعالى: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف:٣١]، إنَّها دعوة للاستمتاع المشروع، مقيدة بضابط القسط والوعي.

بهذا الميزان، تُصبح الكفاية منهجًا حضاريًّا يحمي الإنسان من فقدان هُويَّته، ويجنِّب المجتمع أمراض التنافس المحموم، ويحرِّر الروح من عذاب المقارنة. فالاقتصاد الرِّسالي هو الوجه الآخر للتحرُّر من العبودية المعاصرة؛ لأنَّ الترشيد ليس حرمانًا، بل تحريرًا؛ تحرير العقل من الوهم، والقلب من الطمع، والهُويَّة من القيد.

خامسًا: منَ التَّرشيدِ الفرديِّ إلى مشروعٍ حضاريٍّ نقديٍّ

إنَّ الترشيد الذي يطرحه القرآن، لا يقف عند حدِّ التوجيه الفردي، بل يتجاوز ذلك إلى مشروع حضاري نقدي يواجه نزعة الاستهلاك بوصفها أداةً للهيمنة الثقافية والاستعباد الروحي.

ففي عالم اليوم، تحوَّل الاستهلاك إلى سلاح ناعم يستخدمه الغرب لتذويب الهُويَّات وتقويض منظومات القيم، وصناعة نمط إنسان استهلاكي مُنسلخ عن تراثه ومقاصده.

قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ**﴾ [النور: ٢١]. إنَّ خطوات الشيطان هنا لا تقتصر على الرذائل الظاهرة، وإنما كل مسار يُغري الإنسان بعبادة المظهر على حساب الجوهر. ولا يخفى أنَّ النزعة الاستهلاكية المفرطة اليوم تندرج في هذا الإطار، حين تحوِّل حياة الإنسان إلى دورة لا تنتهي من الرَّغبات المُصطنعة.

إنَّ استسلام الأمم لهذا النمط الاستهلاكي، يعني تسليمًا ضمنيًّا بقيادة الغرب للنموذج الحضاري العالمي، بكل ما يحمله من قيم الماديِّة والتَّفاهة وامتهان المعنى. ولعلَّ أبلغ آية في هذا السياق قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ**﴾ [هود: ١١٣]. فالركون هنا، يعني الانصهار في نمطهم القِيمي والمعيشي، حتَّى تفقد الأمة خصوصيَّتها وهُويَّتها. إنَّ الترشيد وفق هذا المنظور هو موقف مقاوم ضدَّ الاحتلال النَّاعم للعقل والوجدان.

وفي هذا السياق، لا بدَّ أن نُدرك أنَّ معركة الوعي تسبق معركة السلوك؛ لأنَّ المستهلك المأسور للخيال الغربي لا يستطيع أن يتحرَّر من سطوة التَّقليد مهما وعظته بالمواعظ الخُلُقية، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ**﴾ [المائدة: ٤٨]، فهذه الآية القصيرة تختصر فلسفة الرَّفض: لا تتَّبع ما يستهوي النفوس إذا خرج عن القيم الحقَّة، حتى لو بَدَا مُغْريًا. منْ هنا، فإنَّ مواجهة النزعة الاستهلاكية الغربية تستدعي بناء خطاب تحريري واعٍ، يُحقِّق ثلاثة مقاصد:

١. كشف زيف الوعود الاستهلاكية: ويعني أنَّ السَّعادة ليست في كثرة المقتنيات، ولا في سرعة الاستهلاك.

٢. إحياء قيمة الكفاية والاعتدال: بوصفها مصدرًا للطمأنينة والاستقلال.

٣. إعادة تعريف النجاح: بحيث لا يُقاس بحجم الإنفاق وإنما بسُموِّ المقصد.

فقد قال تعالى: ﴿**وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**﴾ [المطففين: ٢٦]، هنا يُوجِّه القرآن التَّنافس إلى غاية أخرى: لا التَّفاخر بالمظاهر وإنَّما السِّباق نحو الخيرات. إنَّ العالم الغربي نجح في نشر أسطورة الوفرة غير النهائية التي تجعل الإنسان يعتقد أن كماله مرهون بامتلاك الجديد دائمًا. فصار الاستهلاك معيارًا للوجود والكرامة.

لكنَّ القرآن يُفكِّك هذه الأسطورة بقوَّة: ﴿**اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ**﴾ [الحديد: ٢٠]. ونرى هنا في هذه الآية خمسة أبعاد للاستهلاك المُفرط:

اللَّعِب: الإنفاق بلا طائل.

اللَّهو: الغفلة عن المقاصد العليا.

الزِّينة: تعلُّق بالمظهر.

التَّفاخر: استعراض فارغ.

التَّكاثر: سِباق لا ينتهي.

إنَّ كل مشروع تحرُّري، ينبغي أن يبدأ من إزالة هذه الغشاوة عن البصيرة. فهنا دعوة صريحة لتجاوز الوعظ الخُلُقي الفردي، وبناء مشروع وعي جمعي يُعيد تعريف العَلاقة بين الإنسان والمادَّة.

وفي مواجهة نزعة الاستهلاك العمياء، ينبغي للمؤسَّسات العلمية والإعلامية والروحية أن تتبنَّى خطابًا نقديًّا يفضح الطبيعة الاستعمارية للنموذج الغربي في نمط العيش. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ**﴾ [البقرة: ١٦٨]، فنلاحظ الجمع بين الإباحة المشروطة بالوعي، والتحذير من اتِّباع الخطوات الخفيَّة للضياع.

وعليه، فإنَّ مشروع الترشيد ليس ضدَّ الاستمتاع بالطيِّبات، وإنَّما ضدَّ الانقياد للفراغ الروحي الذي يجعل الشهوة بلا سقف. وبهذا المعنى، فإنَّ الترشيد هو حركة تحرُّر شاملة من عبودية العصر: عبودية الإعلان والموضة والمقارنة والاستهلاك المزيَّف.

فالدَّعوة هنا، هي أنْ نفكِّر جميعًا: ما معيار كرامة الإنسان اليوم؟ وما الذي يشكِّل جوهر هُويَّته؟ قال تعالى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [الحجرات: ١٣]، فهذه هي الإجابة الحاسمة: معيار الكرامة تقوى القلوب، لا زخارف الأثاث.

وفي الختام.. فإنَّ ترشيد الاستهلاك من مُنطلق قرآني، هو خيار وجودي؛ لأنه يُحرِّرنا من القيد

الخفي الذي صنعه الغرب عن وعينا. إنَّها معركة صامتة لكنَّها حاسمة، لا يحسمها المال وإنَّما الوعي، ولا يكسبها الأغنياء بل الصادقون.

بهذه الرسالة، يفتح هذا العدد الجديد من مجلة «تبيين» أبواب النِّقاش والنَّقد والتَّحليل للنزعة الاستهلاكية في المجتمع المعاصر، ودور القرآن في ترشيدها؛ حيث تناولت بحوث ودراسات المحور: الاستهلاك المُعوْلَم بين هيمنة الرأسمالية وَهَدي الوحي، وأسباب النزعة الاستهلاكية وسُبل علاجها من منظورَي علم النفس القرآني، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لبناء الاقتدار الاقتصادي من منظور قرآني، ومظاهر الاستهلاك الوثني لموارد الطبيعة الإلهيَّة.

أمَّا في باب البحوث والدِّراسات القرآنية، فقد جرى تسليط الضوء على اختلاف القراءات وأثرها في تفسير النص القرآني، مضافًا إلى قراءة في كتاب «المعيشة والتَّدبير من منظور اقتصادي إسلامي».

نرجو أن تُسهم هذه البحوث والدِّراسات في إثراء النقاش في هذا الموضوع المهم، بما يصبُّ في خانة بعث مشروع حضاري إسلامي، يحمي الإنسان من التِّيه، وُيعيد له المعنى والكرامة.

والحمد لله أوَّلًا وآخرًا

رئيس التحرير

الاستهلاكُ المُعوْلَمُ بين هيمنة الرأسماليَّةِ وَهَدْيِ الوحي

قِراءةٌ تحليليَّةٌ في ضوءِ الكتابِ والسُّنَّةِ

◆ **الأستاذ وحيد رحيم**[1]

■ **خلاصة**

تمثِّلُ النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ اليومَ أحدَ أبرزِ مظاهرِ العولمةِ الاقتصاديَّةِ، إذ تسعى المنظومةُ الرأسماليَّةُ إلى تكريسِ نمطٍ استهلاكيٍّ موحَّدٍ تُهيمنُ عليه قيمُ السُّوقِ والمنفعةِ الفرديَّةِ، ممَّا يُسهمُ في طمسِ الخصوصيَّاتِ الثَّقافيَّةِ للشُّعوبِ ويؤدِّي إلى تفشِّي النَّزعةِ المادِّيةِ المفرطةِ.

في هذا السِّياقِ، تتنزَّلُ هذه الدِّراسةُ لتعيدَ ضبطَ بَوْصَلةِ الاستهلاكِ وفقَ مقاصدِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ التي تدعو إلى التَّوازنِ، وترشيدِ الإنفاقِ، وتحريرِ الإنسانِ من عبوديَّةِ الشَّهواتِ والمظاهرِ. فهَدْيُ الوحيِ يقدِّمُ منظومةً قيميَّةً بديلةً، تُعلي من شأنِ القناعةِ والاعتدالِ، وتربطُ الفعلَ الاستهلاكيَّ بالأخلاقِ والمسؤوليَّةِ تجاه الفردِ والمجتمعِ والبيئةِ.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك- النَّزعة الاستهلاكيَّة- ثقافة الاستهلاك- الرَّأسماليَّة- الحاجة- الإسراف- الاستهلاك الرَّشيد- الاعتدال.

---

١ - باحث ومُتفقِّد عام للتعليم – تونس.

المقدِّمة

يقول المفكِّر وعالم الاجتماع المصري (عبد الوهَّاب المَسيري): «في المجتمعات الاستهلاكية، يجري إغواء الإنسان بأنَّ حقَّه الأساسُ هو الاستهلاك، وأنَّ إشباعَ اللَّذة هو أقصى تعبير عن الحرِّية الفردية»[1].

وهذه المقولة تلخِّص ما شهد العالم في العقود الأخيرة من تحوُّلات جذرية في أنماط الحياة، والعَلاقات الاقتصادية، والتصوُّرات الثقافية، بفعل العولمة الاقتصادية والثقافية التي كانت الرأسمالية المحرِّك الأساسَ لها.

ولعلَّ من أبرز تجليَّات هذا التحوُّل نزعة الاستهلاك المتزايدة التي تحوَّلت من كونها حاجةً إنسانية طبيعية، إلى نموذج ثقافي واقتصادي عالمي، يُعزِّز فيه الإنفاق والاستهلاك بوصفه معيارًا للنجاح والسعادة وتحقيق الذات.

فالرأسمالية، في جوهرها، لا تقوم فقط على الإنتاج والربح، بل تعتمد بشكل عميق على خلق الرغبة لدى المستهلك، وتغذيتها بلا انقطاع، ما يؤدِّي إلى إنتاج مستمرٍّ لحاجات جديدة قد لا تكون ضرورية، لكنَّها ضرورية لاستمرارية النظام الربحي ذاته.

ومن هنا تبلورت ثقافة «الاستهلاك من أجل الاستهلاك»، والتي غزت المجتمعات كافَّة، لا سيما عبر أدوات العولمة مثل الإعلام، والإعلانات، والعلامات التجارية، والمنتجات الرقمية... إلخ.

والواقع، إنَّ هذه النزعة الاستهلاكية، كما أفرزها النظام الرأسمالي وبشَّرت بها العولمة، لم

١ - عبد الوهاب محمد المسيري وفتحي التريكي: الحداثة وما بعد الحداثة، ص ١١٦.

تمر دون نقد واسعٍ وعميقٍ في الفكر الإنساني؛ حيث لاحظ مفكِّرون واقتصاديون وفلاسفة من تيَّارات متعدِّدة، أنّ هذه النزعة لا تعبرِّ فقط عن تحوُّل اقتصادي، بل عن اختلال في الوعي والقيم والمعنى.

ففي كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد»، وجَّه الفيلسوف الأمريكي من أصل ألماني (هربرت ماركوز- Herbert Marcuse) نقدًا لاذعًا للمجتمعات الاستهلاكية الرأسمالية، معتبراً أنها تُنتج أفرادًا مسطَّحين يفقدون القدرة على التفكير النقدي أو التمرُّد، وأنَّ النظام الرأسمالي يخلق «حاجات زائفة» عبر الإعلان والثقافة الجماهيرية، ما يجعل الأفراد يعتقدون أنّ سعادتهم مرتبطة بامتلاك السِّلع، فيما يجري تحويل انتباههم عن القمع البنيوي مثل الاستغلال الطبقي أو فقدان الحُرِّيات.

وقد كشف (نعُّوم تشومسكي- Noam Chomsky) [1] آليات الهيمنة في المجتمعات القائمة على الاستهلاك، وكيف تسهم في تغييب الناس عن قضاياهم الحقيقية وتحوِّلُهم إلى مجموعات متنافسة، ما يُضعف التضامن المجتمعي ويُسهِّل السيطرة على الأفراد في ظلِّ اقتصاد مُعَوْلم يفرض ثقافة الاستهلاك الغربية على جميع شعوب العالم، وهو ما يدمِّر بدوره التنوُّع الثقافي، ويُعمِّق التبعية الاقتصادية والمالية، وحتى الفكرية الحضارية.

ولهذه الأسباب وغيرها، تراكمت عبر العقود قراءات نقدية متباينة لهذه الظاهرة المستجدَّة، تراوحت بين الامتناع والرفض الجذري حينًا، والدعوة إلى الترشيد، والتحذير من آثارها النفسية والبيئية والاجتماعية أحيانًا أخرى.

في هذا الاتجاه نفسه تقريبًا، يقف الخطاب الإسلامي ليقدِّم تصوُّرًا قِيَميًّا وروحيًّا يربط بين السلوك الاقتصادي والخُلُقيّ إنْ صحّ التعبير، ويؤسِّس لمفهوم مغاير يمكن أنْ نطلق عليه اسم «الاستهلاك الرشيد» الذي يوازن بين ثنائيَّات تبدو متناقضة، ولكنَّها متكاملة وجدلية، كثنائية الحاجة والمقدرة، وثنائية الرغبة والقناعة، وثنائية الفرد والمجتمع.

١ - أستاذ لسانيَّات وفيلسوف أمريكي وعالمُ منطقٍ ومؤرِّخ وناقد وناشط سياسي من مؤلَّفاته: «النظام العالمي القديم والجديد».

فالقرآن الكريم يذمُّ التبذيرَ والإسراف، ويدعو إلى القصد والاعتدال، والنبيُّ ﷺ جسَّد هذه المبادئ في عيشه اليومي وفي سيرته النبويَّة العملية.

في هذا السياق، سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تِبيان التوتُّر القائم بين النزعة الاستهلاكية العالمية بوصفها مظهرًا من مظاهر العولمة الرأسمالية، وبين التصوُّر الإسلامي للاستهلاك، من خلال الكتاب والسُّنَّة، وتقديم رؤية نقدية تتجاوز مرحلة التوصيف إلى اقتراح آليات للمواجهة والتصحيح، وفق مقاربة اقتصادية إسلامية، واعتمادًا على رؤية تستمدُّ جذورها من الوحي، وتُسهم في بناء وعي استهلاكي رشيد في زمنِ ما بات يُعرف بالطوفان الاستهلاكي.

ولا يمكن فَهمُ النزعةِ الاستهلاكية الحديثة دون الوقوف على الجذور البنيوية للنظام الرأسمالي الذي أعاد تشكيل عَلاقة الإنسان بالمواد، والسلع، والرغبات، والملذَّات، والشهوات. فقد أصبح الاستهلاك في ظلِّ الرأسمالية المعاصرة عنصرًا جوهريًّا في الحفاظ على ديمومة الأسواق واستقرارها، وتوسيع دائرة الأرباح، بل وتمييز الطبقات الاجتماعية وفق نسقِ الإنفاق والاستهلاك وأنماطه. وفي هذا السياق، لم يعد الاستهلاك مجرَّد فعل اقتصادي أو حدث تجاري فحسب، بل تحوَّل إلى محدِّد من محدِّدات الهُويَّة الفردية والجماعية، وإلى ممارسة ثقافية، قد ترتقي أحيانًا لتُصنَّف باعتبارها تراثًا غير مادِّيٍ للشعوب والأمم.

أوَّلًا: الاستهلاكُ بين الحاجةِ والرَّغبةِ

١- في مفهومِ الاستهلاكِ:

يعرَّف الاستهلاك أنَّه «جملةُ النفقات التي تُصرَف على السلع والخدمات؛ بغاية تلبية احتياجات الفرد أو المجموعة، وهو يشمل استهلاك مختلف البضائع، كالمَلبس والمأكل والأدوات المنزلية، مضافًا إلى المواد الخام، كمواد البناء والوقود والمعادن»[1].

كما يُشير مصطلح الاستهلاك عمومًا إلى شراء الخدمات والسلع بمقابل، ولكنَّ الأهمَّ من

١ - مصطفى الشهابي وأحمد شفيق الخطيب: معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية، ص ٨٢٢.

ذلك أنَّه يشير أيضًا إلى استخدامِ مثل هذه الخدمات والسلع باعتباره أسلوب حياة بشكل عام[1].

ويمُكن أن نستخلص ممَّا سبق، أنّ الاستهلاك هو «عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية». وهو يمثِّل المرحلة الأخيرة من الدورة الاقتصادية؛ حيث تُستهلك المنتجات بعد إنتاجها وتوزيعها. كما يعتبر الاستهلاك أحد مكوِّنات الدخل القومي لأي بلد، وهو يُعَدُّ اليوم أحدَ أهمّ مؤشِّرات الرفاهية في المجتمع. وتصبُّ كلُّ دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة محدِّدات الاستهلاك، وتوازن المستهلك، ويُعتبر الاستهلاك مفهومًا منافسًا للادِّخار؛ حيث يُعتبر الأخيرُ تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى الاقتصاد الكلِّي، هو تنازلُ الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة.

إذًا، ومن منظور اقتصادي يكون الاستهلاك بمنزلة المحرِّك الأساس للنموِّ؛ إذ يؤدِّي الطلب على السلع والخدمات إلى تحفيز الإنتاج والاستثمار. أمَّا من منظور اجتماعي وثقافي، فقد أصبح الاستهلاك وسيلةً للتعبير عن الانتماء الطبقي، والذوق الشخصي، وحتى الطموحات الذاتية.

ولذلك، لم يعد غريبًا الحديث اليومَ عن الأبعاد الرمزية والثقافية والاجتماعية للممارسة الاستهلاكية، التي باتت تعكس أنماطَ القيم، وتحدِّد أبعاد الهُويَّة الفردية والجماعية للشعوب.

٢- تطوُّر الظَّاهرةِ الاستهلاكيَّةِ: منَ الحاجةِ إلى الرَّغبةِ

يبدو أنّ الاستهلاك لم يعد مقتصرًا، كما في القديم، على إشباع الحاجات البيولوجية الضرورية للأفراد، بل تحوَّل بمرور الزمن إلى ظاهرة يتداخل فيها الاقتصادي بالاجتماعي، والثقافي بالتكنولوجي. وهذا التحوُّل يعود في اعتقادنا إلى عدَّة عوامل من بينها:

- استتباعات الثورة الصناعية، وما نتج عنها من ضخامة في الإنتاج وتوفُّرٍ لمختلف السلع بأسعار منخفضة أحيانًا وجودة متنوِّعة، ما جعل الاستهلاك في متناول شرائح أوسع من المجتمع.

١ - نزار عبد السادة النصار: ثقافة الاستهلاك والتغيُّر الاجتماعي في ظل العولمة من منظور الخدمة الاجتماعية، ص٢٠٤.

- انتشار النموذج الرأسمالي وتوسُّعه؛ إذ أصبحت القوَّة الشرائية ومعدَّلات الاستهلاك من رموز النجاح والاندماج الاجتماعي.
- تطوُّر تقنيَّات الإشهار والتسويق؛ إذ لعبت الحملات الإعلانية دورًا رئيسًا في خلق حاجات جديدة وتحفيز الرغبة في امتلاك السلع، لا باعتبارها ضرورات، بل بوصفها رموزًا للمكانة الاقتصادية والاجتماعية ومحدِّدًا رئيسًا لمعالم الهُويَّة الذاتية والجمعية.
- التحوُّلات الثقافية الكبرى التي شهدتها البشرية منذ القرن الماضي؛ حيث تزايد الاهتمام بالموضة، وأسباب الرفاهية، وأنماط الحياة المرتبطة بالاستهلاك المفرط.
- موجة العولمة وما رافقها من انتشار سريع للعلامات التجارية العالمية والثقافة الاستهلاكية العابرة للحدود؛ حيث أصبحت أنماط الاستهلاك متشابهةً بين مجتمعات مختلفة، ما عزَّز ما يُعرف بظاهرة «الاستهلاك المُعوَلَم».
- التطوُّر التكنولوجي الكبير الذي أدَّى إلى انتشار الوسائط الرقمية، وتكثيف أنماط الإشهار الإلكتروني، وتسهيل الوصول إلى المنتجات عبر التجارة الإلكترونية، ما سرَّع من نسق الاستهلاك ووتيرته.

إذًا، لم يعد الاستهلاك اليوم مجرَّد حاجة أو عملية ماديِّة بسيطة تعبِّر عن افتقار الإنسان لشيء ما لا بدَّ من إشباعه بشكل مباشر وفوري، بل صار ظاهرة ثقافية واجتماعية معقَّدة تحكمها آليات العرض والطلب، وتحرِّكها الرغبة والنشوة، وتغذِّيها دوافعُ عاطفية ورمزية مرتبطة بتأثيرات الإعلام ووسائل الإشهار والدعاية.

وخلاصة القول، إنَّ الاستهلاك بوصفه ظاهرة حديثة لا يقتصر على اقتناء الأشياء للتعبير عن حاجة فحسب، بل أصبح وسيلةً لتشكيل معالم الهُويَّة، وصراعًا محمومًا على التميُّز، وآلية مُهمَّة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية ضمن عالم تحكمه الرغبة أكثر ممَّا تحكمه الحاجة.

٣- في تنامي النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ:

إن تحوُّل الاستهلاك من كونه مجرَّدَ وسيلة لإشباع حاجة، إلى رغبة تحرِّكها الشهوة، ثمَّ إلى

هدف في حدِّ ذاته؛ حيث أصبح الإنسان المعاصر يستهلك من أجل الاستهلاك، قد حوَّل السلوك الاستهلاكي إلى ما اصْطُلح على تسميته اليوم بـ «النزعة الاستهلاكية».

ويشير مصطلح «النزعة الاستهلاكية» إلى اتِّجاه عام وإلى نظام اجتماعي واقتصادي يحفِّز عملية شراء البضائع، والاستفادة من الخدمات بكمِّيات أكبر عن الحاجة.

في هذا السياق يصبح امتلاك السلعة هدفًا في حدِّ ذاته؛ حيث يُضفي على الفرد مكانة ومركزًا اجتماعيًّا يصنعه لنفسه أو يتوقَّعه من الآخرين داخل الجماعة التي ينتمي إليها، فيغدو راغبًا في اقتناء ما يجري الإعلان عنه، مترقِّبًا بشغف الحصول على السلع التي يجري ترويجها، أو يقع طرحها في الأسواق..[1].

وقد حذَّر عدد من الخبراء من مخاطر النزعة الاستهلاكية على المجتمعات، معتبرين أنَّ تلك النزعة هي من خصائص النظام الرأسمالي، ولفتوا إلى إشكالات تنامي الاستهلاك المفرط في المجتمعات المعاصرة من زوايا خُلُقيَّة وبيئية.

فالشركات الاحتكارية تنفق المليارات من الدولارات على الإعلانات المشجِّعة على الإنفاق، بما في ذلك التخفيضات والعروض والجوائز، وهي التي تقود النزعة الاستهلاكية من خلال تشجيع الأثرياء وصفوة المجتمع على الحصول على المزيد من السلع للتباهي لا للاستخدام.

وقد سبق للدكتور (سيف بن علي الحجري) (مؤسِّس مركز أصدقاء البيئة في قطر ورئيسه) أنْ بيَّن خلال الندوة المفتوحة تحت عنوان: «النزعة الاستهلاكية من منظور بيئي وخُلُقي» أنَّ من الآثار السلبية للنزعة الاستهلاكية التأثير في البنية النفسية للفرد والمجتمع، فما توصَّلت إليه العَلاقات الاستهلاكية المعاصرة، من تدمير للبنية الاقتصادية والاجتماعية تحت شعار: «المجتمع الاستهلاكي»، امتدَّت إلى النسيج النفسي للإنسان، خاصة أنَّ من أبرز سِمات هذا النظام، العمل على تذويب حرِّية الفرد، فالإنسان هنا لم يعد المقياس الذي تقاس عليه الأشياء كلُّها، بل على العكس تمامًا، لقد أصبح يقاس هو نفسه من خلال تبعيَّته للأشياء[2].

١ - مركز المعارف للدراسات الثقافية: ثقافة الاستهلاك وتحديث العالم العربي، ج١، ص ٣٦.

٢ - انظر فعاليات الندوة المفتوحة تحت عنوان: «النزعة الاستهلاكية من منظور بيئي وخُلُقي» تنظيم مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق (كلية الدراسات الإسلامية بمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع).

وقد دعا الدكتور (الحجري) في المناسبة نفسها، إلى أهمِّية العمل على أنْ يحقِّق النموُّ الاقتصادي الهدف الإنساني الأرقى الذي يضع في اعتباره حاجات الإنسان الأساس التي تؤكّد إنسانيَّته، متجاوزاً كلَّ المفاهيم الاستهلاكية المعاصرة في النموِّ، ومتجاوزاً كلَّ قِيَم الاستهلاك الذي يهدف للربح فقط، هذا الاستهلاك المفصول عن دوره الاجتماعي وصِلاته بالإبداع الإنساني.

ثانيًا: الرَّأسماليَّةُ والاستهلاكُ.. أيُّ علاقةٍ؟

١- في مفهومِ الرَّأسماليَّةِ:

الرأسماليةُ نظام اجتماعي واقتصادي حديث نسبيًّا، يقوم على إنتاج السلع بمختلف أنواعها؛ وذلك بهدف تحقيق الأرباح عبر الآليات التي يتيحها السوق.

وقد نشأ هذا النظام بشكل رئيسٍ في أوروبا الغربية بعد انتهاء العصور الوسطى، وازدهر مع ظهور الثورة الصناعية في أواخر القرن السابع عشر[١].

وتقوم الرأسمالية باعتبارها نظامًا على المُلكيَّة الخاصَّة لوسائل الإنتاج من قِبَل الأفراد أو الشركات، وهي تعتمد على تراكم رأس المال، والعمل المأجور، والأسواق الحرَّة والتنافسية، وتراكم الأرباح بوصفها وسيلة للتوسُّع والنموِّ. وتركِّز الرأسمالية على مبادئ الحرِّية الاقتصادية والمنافسة، وتُخضع معظم القرارات الاقتصادية لمعادلة العرض والطلب.

وقد تبنَّى علماء الاقتصاد، والاقتصاد السياسي، وعلماء الاجتماع، والمؤرِّخون وجهاتِ نظرٍ متباينة في تحليلهم للرأسمالية وميَّزوا بين عدَّة أشكال من تطبيقاتها، منها: رأسمالية السوق الحرِّ، ورأسمالية الرفاهية، ورأسمالية الدولة..

---

١ - نشأ المصطلح رأسمالي (capitalist) الذي يُشير إلى مالك رأس المال capital قبل مصطلح الرأسمالية capitalism بكثير، ويعود تاريخه إلى أواسط القرن السابع عشر. اشتُقَّت كلمة capitalism من كلمة capitale اللاتينية، والتي ظهرت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والتي كانت تُشير إلى الأرصدة، ومخزون السلع، ومجموع الأموال أو الأموال التي تحمل الفائدة.

ويمكن أنْ نلاحظ في كلِّ شكلٍ من أشكال الرأسمالية مستوياتٍ متنوِّعة من الأسواق الحرَّة، والمُلكيَّة العامَّة، والعوائق المتمثِّلة أمام المنافسة والسياسات الاجتماعية التي تقرُّها الدولة. علاوة على ذلك، تتفاوت ضمن الأشكال المختلفة من الرأسمالية درجات التنافس في الأسواق، ودور تدخُّل الدولة وفرضها القوانين، والمدى الذي تشمله ملكيَّة الدولة[1].

ومن المهمِّ التأكيد على أنّ الرأسمالية قد شهدت تطوُّرًا امتدَّ على مراحلَ متعدِّدة، بدءًا بالرأسمالية التجارية (القرن ١٦-١٨)، مرورًا بالرأسمالية الصناعية (القرن ١٩)، والمالية (القرن ٢٠)، ووصولاً إلى الرأسمالية المعلوماتية والاستهلاكية (القرن ٢١).

ويبدو أنَّ ما أتاحه النظام الرأسمالي من حرِّية اقتصادية وتنافسية بين الشركات، قد أسهم في مضاعفة الإنتاج وتكديس السلع، ما عمَّق النزعة الاستهلاكية في كلِّ مرحلة من هذه المراحل؛ باعتبارها ضرورة للنظام الرأسمالي أكثرَ من كونها سلوكًا فرديًّا منعزلاً.

٢- النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ في الرأسماليَّةِ:

ما من شكٍّ في أنَّ الأنظمة الرأسمالية قائمة على فكرة مركزية وهي الاستهلاك، ولكنْ لتعزيز السلوك الاستهلاكي لدى الأفراد كان لا بدَّ من التدخل في آليَّات العملية الاستهلاكية برمَّتها، من خلال التحوُّل من منطق الحاجة إلى منطق الرغبة، بمعنى أنَّ الحاجة لم تعد هي المحرِّك الأساس للاستهلاك، بل تحلُّ محلَّها الرغبة التي يقع تصنيعها وتضخيمها، ومن ثَمَّ توجيهها لتصبح الوقود الحقيقي التي يتغذَّى به رأس المال.

ولتكريس هذا التحوُّل وقع التركيز على عملية تشكيل الوعي عبر دعم الإشهار، وصناعة الإعلانات، وخلق حاجات جديدة لا تنبع من الحاجة والضرورة، بل من قوَّة الضغط الثقافي والرمزي وتأثيراته.

وبهذا المنطق الجديد أصبحت هُويَّة الفرد تتحدَّد من خلال ما يملك وما يستهلك، لا من خلال كينونته الذاتية أو ما يقدِّمه للمجتمع، وتحوَّلت السلع والبضائع وغيرها من المنتوجات المصنَّعة

1 -Macmillan Dictionary of Modern Economics, p. 54.

من مجرَّد أشياء إلى رموز ثقافية وعلامات تجارية عالمية، لها جبروتها وتأثيرها وسطوتها، لا على الأفراد فحسب، بوصفها تمثيلاً للقيمة الذاتية للشخص، بل على الدول والأنظمة والحكومات التي أصبحت تتأثَّر بضغط الشركات الدولية العابرة للقارَّات.

ويرى الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي المعاصر (إدغار موران -Edgar Morin)، أنَّ للنزعة الاستهلاكية وجهَين مترابطَين ومتعارضَين في الوقت نفسه، فهي من جهة تسعى الى تلبية الاحتياجات الذاتية والشخصية، ومن ثَمَّ تعزيز مفهوم الفردانية، لكنْ في المقابل، تسهم المنتجات الاستهلاكية في تطوُّر النزعة الفردانية المنمَّطة. وعلى هذا، يصبح الفرد خاضعًا للمنظومة الاستهلاكية التي تجعله مشدودًا أكثر فأكثر إليها، إلى درجة أنَّه يضع نفسه في خدمتها. كما أنَّ أشكال الضيق والقلق والهموم والإحباط التي تميِّز عصرنا الراهن، هي ما يحدِّد هوَسنا بالتسوُّق من ناحية، وما يحدِّد أشكال الإدمان والتسمُّم المختلفة من ناحية أخرى[1].

ومن المعلوم أنَّ وسائل الإعلام والاتصال قد مارست دورًا محوريًّا في تكوين السلوك الاستهلاكي وتوجيهه، من خلال التسويق للمنتجات، والتلاعب بالعواطف والعقول، ودفع الناس إلى الإقبال على اقتناء ما تصنعه مؤسَّسات الإنتاج، حتَّى وإنْ كان المنتوج من الكماليَّات، ولا يمثِّل الحصول عليه ضرورةً من الضرورات.

٣- آثارُ النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ على الإنسانِ والمجتمعِ:

ما من شكٍّ في أنَّ لثقافة الاستهلاك تأثيرًا مباشرًا على البشر وسلوكهم، وهذا التأثير يمكن أنْ يكون نفسيًّا ويتجسَّد في القلق الدائم من فقدان القدرة الشرائية والشعور بالنقص أو الدونيَّة أمام من يملكون أكثر، مضافًا إلى الاعتماد على الشراء باعتباره وسيلةً لتعويض الفراغ الروحي أو العاطفي.

١ - إدغار موران: السبيل لأجل مستقبل البشرية، ص ١٥٧.

وقد سبق للفيلسوف (جون بودريار- Jean Baudrillard) [١] أنْ اعتبر أنَّ الإنسانَ الحديث لا يستهلك الأشياء، بل يستهلك معانيها ودلالاتها، فالمُنتجات لا تُباع بوظيفتها أو بمدى الحاجة إليها، بل بما ترمز إليه من تعبيرات ودلالات، فالساعة الفاخرة ترمز للمكانة الاجتماعية، والسيَّارة الفخمة ترمز للهُويَّة الذكورية أو الاستقلالية الأنثويَّة مثلاً، والطعام الباهظ يرمز إلى الغنى، والفيلاَّ العصرية من علامات الثراء وهكذا.

من جهته، وصف عالم الاجتماع البولندي (زيجمونت باومان[٢]- Zygmunt Bauman) الإنسانَ المعاصر في كتابه «الحداثة السائلة» بأنَّه كائن استهلاكي هشٌّ، يعيش في مجتمع سائل، تتغيَّر فيه الرغبات بسرعة، ويُطالب فيه الفرد بمواكبة المستجدَّات الاستهلاكية ليحافظ على قابليَّته الاجتماعية.

وهذا تقريبًا ما ذهب إليه جلُّ علماء النفس المعاصرين؛ مثل (إريك فروم-Erich Fromm)[٣] الذين يؤكِّدون على أنَّ الإنسان في المجتمعات الحديثة قد فقَد الاتصال بهُويَّته وكينونته وأصبح يُقاس بـما لديه، لا بما هو عليه من ثقافة وعلم ومكانة اجتماعية وتاريخ أسريٍّ، وبذلك يغدو الاستهلاك نوعًا من التهدئة النفسية المؤقَّتة، لا لشيء إلا لملء الفراغ العاطفي أو الروحي للفرد. لذلك انتشرت في المدَّة الأخيرة عدد من الأمراض والظواهر في عَلاقة بظاهرة الإفراط في الاستهلاك، كمرض السمنة[٤] والسكَّري[٥]، مضافًا إلى الأمراض النفسية، كمرض الاكتئاب الناتج

١ - فيلسوف وعالم اجتماع ولد سنة ١٩٢٩ وتوفي عام ٢٠٠٧. اشتهر بتحليلاته المتعلِّقة بوسائط الاتصال والثقافة المعاصرة، مضافًا إلى استنباطه مبادئ مثل المحاكاة والواقع المفرط. كتب عن مواضيع متنوِّعة، كالنزعة الاستهلاكية والأدوار الجندريَّة والاقتصاد والتاريخ الاجتماعي والفن والسياسية الخارجية الغربية والثقافة الشعبية.

٢ - ولد عام ١٩٢٩ وتوفي عام ٢٠١٧، برفسور علم الاجتماع في جامعة ليدز، عُرف بسبب تحليلاته للعَلاقة بين الحداثة والهولوكوست، وأيضاً ما يتعلق بالمذهبية المادية (الاستهلاكية) لما بعد الحداثة.

٣ - إريك فروم (١٩٠٠ – ١٩٨٠) هو عالم نفس وفيلسوف إنساني ألماني أمريكي، من أشهر مؤلَّفاته: الهروب من الحرية (١٩٤١)، التحليل النفسي والدين (١٩٥٠)، المجتمع العاقل (١٩٥٥).

٤ - تُشير الإحصائيات إلى أنه ومنذ تسعينيَّات القرن العشرين، ارتفعت معدَّلات انتشار السمنة في جميع أنحاء العالم من ٦,٦ في المئة في عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٨ في المئة في عام ٢٠٢٢.

٥ - يصيب مرض السكَّري الملايين حول العالم، ويؤدِّي إلى العمى، والفشل الكلوي، والنوبات القلبية، والسكتات الدماغية، وبتر الأطراف. وفي عام ٢٠٢١، أصيب ٥٣٧ مليون بالغ على مستوى العالم (شخص واحد من كل ١٠ أشخاص) بمرض السكري.

عن المقارنة الاجتماعية، وظاهرة الهوس بالتسوُّق، وفقدان المعنى، وعدم الشعور بالرضا، رغم وفرة السلع والمنتجات والاستطاعة الماديِّة للأفراد.

ويمُكن لهذا التأثير أن يكون اجتماعيًّا؛ حيث يكرِّس الفجوة بين الطبقات، ويقوِّض قيم التعاون والتكافل لصالح النزعة الفردية، فيحوِّل العَلاقات الاجتماعية من عَلاقات إنسانية إلى علاَقات ماديِّة نفعية.

هذا طبعًا، مضافًا إلى التأثيرات البيئية والإيكولوجية والمتمثِّلة في استنزاف الموارد الطبيعية، وتراكم النفايات، والملوِّثات التي تفرزها المصانع والمعامل ووسائل النقل، وما ينتج عنه من متغيِّرات مناخية تؤثر تأثيراً سلبيًّا في مستقبل الإنسان في هذا الكوكب، كما تؤثّر في مبدأ الاستدامة وحقِّ الأجيال القادمة في الثروة، وفي بيئة نظيفة.

٤- مِنَ الرَّأسماليَّةِ إلى عَولمةِ الاستهلاكِ

أسهمت العولمة في تصدير النموذج الاستهلاكي الغربي إلى معظم دول العالم، عبر المطاعم والملاهي والدور الكبير الذي مارسته وتمارسه الإعلانات والشركات متعدِّدة الجنسيَّات. وبذلك تحوَّلت جلُّ السلع إلى رموز تعبرِّ عن التقدُّم والنجاح، مثل الهواتف الذكية، والأزياء، والسيَّارات، والمشروبات، وغيرها من الكماليَّات الأخرى.

وقد كان من المفروض، أنْ تكون السلع والبضائع في خدمة الإنسان، لكنَّ الواقع الحديث قلب هذه المعادلة لتصبح السلعة هي الغاية، والإنسان هو الوسيلة. وأصبحت مختلف المنتوجات أداة لتشكيل القيم وصناعة الرأي العام والتأثير في السلوك.

فالرأسمالية ومِن ورائها العولمة تهمِّش عن قصد كلَّ ما لا يُستهلك. لذلك فلا مجال في هذه الأنظمة للحديث عن الأخلاق، والقِيَم، ومفاهيم الاكتفاء، والرحمة والقناعة، فحياة الإنسان لا تعدو أنْ تكون سلسلةً لا تنتهي من الطلبات والرغبات التي لا تنكفئ بل تحيا من جديد كلَّما لبَّيناها.

وبذلك يتَّضح أنَّ النزعة الاستهلاكيَّة في الرأسماليَّة ليست مجرَّد مسألة عرَضية أو معطى جانبي،

بل هي جوهر وجودها، والمحور الأساس الضامن لاستمراريَّتها؛ حيث يجري تحويل الإنسان إلى كائن استهلاكي مجرَّد من أيِّ قدرة على اتخاذ القرار، ويجري جدولة حاجاته ورغباته وفق منطق السوق، في ظلّ تواطؤ الوسائل الإعلامية والفضاءات الإشهارية المسخَّرة لهذا الغرض.

ثالثًا: العَولمةُ والاستهلاكُ

تُمثِّل العولمة أحدَ أبرز التحوُّلات التي عرفها العالم المعاصر، إذ لم تعدْ مجرَّد انفتاح اقتصادي أو تواصل ثقافي، بل أصبحت منظومة شاملة تعيد تشكيل العالم وفقًا لرؤية ومصالح القوى الكبرى، وعلى رأسها النموذج الرأسمالي الاستهلاكي.

وقد لعبت العولمة دورًا فاعلاً في نشر ثقافة الاستهلاك وتعميمها، حتى صارت جزءًا من الوعي الجمعي لمجتمعات شتَّى، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. ومن خلال أدواتها المتنوِّعة، قامت العولمة بإعادة تشكيل الإنسان العالمي باعتباره مستهلِكًا، قبل أنْ يكون أيَّ شيء آخر.

١- مفهومُ العولمةِ وأدواتها

العولمةُ هي عملية تداخل اقتصادي وثقافي وتقني واجتماعي بين المجتمعات والدول؛ بحيث تتضاءل الحواجز الجغرافية والسياسية فيما بينها وتزداد درجة الاعتماد المتبادل. وتتجلَّى آثارها في حرِّيَّة حركة البضائع والخدمات، وتدفُّق المعلومات عبر الإنترنت، وانتقال الأنماط الثقافية، وأنماط الحياة من بلد إلى آخر دون حواجز، وبكل سلاسة ويسر.

وتستخدم العولمة عدَّة أدوات تضمن من خلالها هيمنتها وجبروتها، وهذه الأدوات تختلف في طبيعتها ومدى تأثيرها؛ إذ نجد منها ما هو اقتصادي، عماده تحرير السوق، والحدُّ من الرسوم الجمركية، والتجارة الإلكترونية القائمة على استخدام تطبيقات التسوُّق والبطاقات الائتمانية، ومنها ما هو ثقافي يستهدف توحيد الرموز ونشرها على أوسع نطاق، مضافًا إلى التلاعب بالعقول والأذواق، ومحاولة التأثير في القيم والثوابت الحضارية، ومنها ما هو إعلامي هدفه السيطرة على وسائل الاتصال والتواصل ومختلف الفضاءات الافتراضية الأخرى. ومنها ما هو سياسي هدفه

فرض سيطرة الدول المُهيمنة اقتصاديًّا على الدول الأضعف وتحكُّمها في قراراتها السياسية. ومنها ما هو تكنولوجي محرِّكه الأساس الفتوحات العلمية، والتطبيقات الحديثة المستخدمة لتقنيَّات الذكاء الاصطناعي المعتمدة على الخوارزميات التي باتت تعرف ماذا نريد قبل أن نريده، وقبل أن ننقر على الزرِّ الذي يأذن بشرائه.

٢- كيف عمَّمتِ العَولمةُ الثَّقافةَ الاستهلاكيَّةَ؟

رغم أن الاستهلاك ظاهرة قديمة قِدَم عملية الإنتاج، فإنَّه ارتبط اليوم بثقافة جديدة تعرف «بثقافة الاستهلاك» التي تختلف من مجتمع لآخر[١]، وبفضل تأثيرات العولمة، لم يعد الاستهلاك مرتبطًا بإشباع الحاجات البيولوجية، بل أصبح مرتبطًا بتنوُّع ثقافات العالم، إذ قامت العولمة بتسويق النموذج الاستهلاكي الغربي بوصفه نمطًا «متقدِّمًا و»حضاريًّا»، عبر:

- الإعلانات العالمية التي تربط الاستهلاك بالنجاح والسعادة.
- تصدير رموز الحياة الغربية (الهاتف الذكي، والأزياء، والوجبات السريعة، ووسائل الترفيه..إلخ).
- دمج القِيَم الاستهلاكية في الثقافة الشعبية والأعمال الفنية.

وتسعى القوى المحرِّكة للأسواق الدولية، إلى إثارة حساسية ثقافية استهلاكية، عبر سلسلة من المنتجات الصناعية التي يجري ترويجها بكثافة في الشعارات، والعلامات التجاريّة المبثوثة في الفواصل الإعلانية، وهذا ما يؤهِّلها لتبقى دون منافسة حقيقية، وأكثر نفوذًا وفعالية في فرض قيمها والتمكُّن بسرعة من تسريبها إلى الجموع في كل مكان.

فالإعلانات والدعايات وما يصْحبُها من لوازم الترفيه والتسلية مثلاً، تتحوَّل إلى وسائلَ ناجعةٍ في تسويق أذواق وأساليب غذائية مُنمَّطة، واختيارات في الألبسة شبه مستنسخة، كلّها تفيض علينا من خزائن ذلك العالم الآخر المذهل، وتعمل بنعومة على ترسيخ إيقاع جديد للحياة، تطغى

١ - نوال جمعون: ثقافة الاستهلاك وضغوط العولمة، ص١٥١.

عليه بشكل متزامن دورات التحفيز والإثارة في الاقتناء والاستهلاك غير المحدود[1].

وقد نتج عن انتشار الشركات الكبرى العابرة للقارَّات توحيدٌ لأنماط العيش في مختلف دول العالم؛ حيث رُبطت الحداثة بنسق الاستهلاك وأصبحت بعض المنتوجات كـ «ماكدونالدز» في مجال المأكولات، و»كوكاكولا « في مجال المشروبات، و»آبل» في مجال الاتصالات، رموزًا وأيقوناتٍ عابرةً للحدود لا تميِّز بين معسكر غربي أو معسكر شرقي، ولا تعترف بمبدأ السيادة الوطنية.

وهذا الواقع المُعولم - إنْ صحَّ التعبير- أسهم في خلق مفاهيمَ وشعاراتٍ جديدة تكرِّس منطق الكمِّ بدل الكيفِ، والسرعة بدل الجودة، والكفاءة الميكانيكية بدل العلاقات الإنسانية.

وبذلك، لم يعد الشراء يلبِّي الحاجة فحسب، بل أصبح وسيلة للتميُّز، وللتعبير عن الذات والانتماء الطبقي، أو الثقافي وبناء صورة اجتماعية معيَّنة، وهو ما يفسِّر التهافت على شراء العلامات الفاخرة، وامتلاك آخر صيحات التكنولوجيا، ومشاركة المشتريات على وسائل التواصل الاجتماعي.

٣- آثارُ العولمةِ الاستهلاكيَّةِ على المجتمعاتِ

صحيح أنَّ العولمةَ قد تسهم في إلغاء الحدود، والتقريب بين البشر، وتحريك الاقتصاد العالمي، وتنشيط الدورة الاقتصادية، وخاصَّة للبلدان العظمى، لكنَّها بحكم نزعتها إلى الهيمنة ستسهم - شئنا أم أبينا - في طمس الخصوصيَّات الثقافية للشعوب، وستؤدِّي آجلاً أو عاجلاً إلى اختفاء عدد من المنتجات والعادات المحلِّية أمام المنتجات العالمية، والتوحيد القسري للذوق العام، مضافًا إلى تعميق التفاوت الطبقي، وتغذية الرغبات الاستهلاكية دون توفُّر المقدرة الشرائية اللازمة، ما قد يولِّد شعورًا عامًّا بالإحباط ورغبة جامحة في الاقتراض من أجل الشراء، لا من أجل الإنتاج.

وبذلك، تكشف العولمة عن وجهها الاستهلاكي القبيح، خاصة وأنَّها تتجاوز كونها مشروعًا

١ - جمال أكاديري: عولمة الثقافة الاستهلاكية، موقع الجزيرة نت.

للتواصل الثقافي أو التكامل الاقتصادي إلى كونها أداة مركزية في تعميم نموذج استهلاكي محدَّد، يخدم مصالح الدول والشركات الكبرى، ويؤسِّس لعالم موحَّد الذوق، ولكنَّه مفكَّك القِيَم، ومهووس بالاقتناء والشراء.

إنَّ الاستهلاك في صيغته الرأسمالية المُعولَمة، ليس فقط ظاهرة اقتصادية، بل هو إشكال إنساني مركَّب، يسلب وعي الإنسان، ويُشوِّش قِيَمه، ويُنهكه نفسيًّا ويُهدِّد بيئته. وقد رصد الفكر الإنساني على اختلاف مدارسه وتيَّاراته هذا الخلل بعمق، وطرح بدائل متعدِّدة، لكنَّها غالبًا ما بقيت محصورة في النخب أو ظلَّت عاجزة أمام المدِّ الإعلامي والاقتصادي الجارف.

من هنا تظهر الحاجة إلى رؤيةٍ ذات جذور روحية وقيميَّة متينة، لا تنبع من الإنسان فقط، بل تخاطبه في أرقى جوانبه، أيْ تخاطب وعيَه وروحه ومسؤوليته أمام خالقه.

رابعاً: موقفُ الإسلامِ منَ الاستهلاكِ

يقف الإسلام من الاستهلاك موقفًا متوازنًا، لا يقوم على الإنكار ولا الإطلاق، بل ينطلق من رؤية توحيدية ترى أن الإنسان مستخلف في الأرض، مسؤول عن تصرُّفه في الموارد، وأنَّ المال أمانة، والاستهلاك تصرُّف يجب أن يُضبط بضوابط شرعية وخُلُقية.

ففي الإسلام، الاعتدال هو القاعدة، والإسراف مذموم، والبذخ محرَّم، والتبذير من علامات الجهل والفساد. وهذا الموقف المتوازن ينبع من منظومة قرآنية ونبوية تتكامل فيها الأوامر التشريعية مع التوجيهات التربوية.

١ - الأسسُ القرآنيَّةُ والنَّبويَّةُ في تنظيمِ الاستهلاكِ

من المهمِّ التأكيد أنَّ الدين الإسلامي قد اعتبر المال مجرَّد وسيلة وأداة لاختبار سريرة الإنسان وسلوكه، وبذلك تتحوَّل ممتلكات الناس ومقتنياتهم وأشياؤهم إلى فتنة، يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَٱعلَمُوٓاْ أَنَّمَا أَموَٰلُكُم وَأَولَٰدُكُم فِتنَةٞ﴾ [الأنفال: ٢٨]

ولعلَّ المقصود من ذلك، عدم المبالغة في كسب المال وكنزه وتخزينه من ناحية، وعدم الإسراف في صرفه وإنفاقه من ناحية أخرى، إذ يقول المولى عزَّ وجلَّ: ﴿**وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ**﴾ [الأعراف: ٣١]، ويقول في موضع آخر: ﴿**إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا**﴾ [الإسراء:٢٧]. فالله يأمر بالاعتدال في كلِّ شيء ويمتدح المُقسطين، كما في قوله عن عباد الرحمن: ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا**﴾ [الفرقان:٦٧].

إذًا، يربط الإسلام الإسراف بالبُعد الشيطاني، ويؤكِّد على الاقتصاد في المأكل والمشرب، وهو ما يُفهم على عموم الاستهلاك، فالمعيار القرآني الدقيق في الاستهلاك هو: لا تَقْتير ولا إسراف، بل توازن بين الحاجة والقدرة؛ حيث جاء في قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

وهذا السلوك نفسه كرَّسه الرسول الأعظم ﷺ في خطابه وفي عيشه اليومي؛ حيث تُشير مختلف السير والأحاديث إلى أن النبي ﷺ لم يُربِّ الأمَّة على الفقر القسري، بل على الزهد الاختياري والرضا بالموجود ولو كان قليلاً. فقد جاء في حديث آخر عنه ﷺ قال: «كلُوا، واشربُوا، وتصدَّقُوا، والْبَسُوا في غيرِ إسرافٍ ولا مَخيلةٍ»[1].

٢ - مقاصدُ الشَّريعةِ في ضبطِ السُّلوكِ الاستهلاكيِّ

إنَّ مقاصد الشريعة في ضبط الاستهلاك وترشيده متعدِّدة، نذكر من بينها:

- حفظ المال. وبالتالي، فإنَّ الإنفاق بلا ضوابط يُعدُّ إسرافًا وإضرارًا بمقاصد الشريعة.
- حفظ النفس والعقل؛ لأنَّ الاستهلاك بشكل مفرط دون ضوابط، قد يؤدِّي إلى المرض الجسدي (مثل الإفراط في تناول الطعام والمأكولات)، أو العقلي (مثل الإفراط في استعمال وسائل الترفيه)، وقد يؤدِّي كذلك إلى الدخول في أزمات مالية نتيجة الاقتراض

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص٢٢٨؛ أحمد بن شعيب النَّسائي: سُنن النَّسائي، ج٨، ص ١٨٨.

والدَّين، وهو ما يُنافي مقاصد حفظ النفس والعقل التي بُني عليها ديننا الحنيف.

- تحقيق مبادئ التضامن والتكافل الاجتماعي وقِيَمه؛ إذ إنَّه عندما يستهلك بعض النَّاس فوق حاجتهم، يُحرَم آخرون من الضروريَّات، وهو ما يُخالف مبدأ العدالة والمساواة في الإسلام.

وقد ميَّز الإسلام بين الاستهلاك المحمود الذي يقصد من ورائه الإنسان تلبيةَ حاجاته المادِّية والمعنوية الضرورية، والاستهلاك المذموم الذي يبتغي من ورائه الإسرافَ في إشباع شهواته والتفاخر والتباهي بين الناس.

إذًا، يبدو الموقف الإسلامي من الاستهلاك منسجمًا مع فطرة الإنسان وكرامته واحتياجاته الروحية والمادِّية؛ إذ أقرَّ له حقَّ الاستمتاع بالطيِّبات من الأشياء، لكنَّه ضبطه بأُطُرٍ من التوازن والقصد، وحرَّم التبذير والإسراف والتفاخر.

ففلسفة الإسلام الاقتصادية - إنْ صحَّ التعبير- ترفض تحويلَ الإنسان إلى كائن مادِّي استهلاكي، وتدعوه إلى العيش بوعي، وتقدير النعمة، وربط سلوكه الاقتصادي بمسؤوليَّته أمام الله، لا أمام السوق وأمام الآخرين من بني جنسه.

والأهمُّ من ذلك أنَّ تصدِّي الإسلام للنزعة الاستهلاكية لم يكن بشكل عرَضي أو في قالب نظري، بل ورد في شكل منظومة قيميَّة وسلوكية متكاملة الأركان، ويمكن اعتبارها اليوم من أكثر الرؤى قدرةً على تقديم بدائل خُلُقية وعقلية وعملية في عالم مهووس بالاستهلاك.

٣ - آليَّاتُ التَّصدِّي للسُّلوكِ الاستهلاكيِّ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ

إنَّ أهمَّ ما يُميِّز الإسلام عن غيره من الديانات والشرائع الأخرى هو طابعه العملي في مواجهة مختلف الظواهر بما فيها ظاهرة الاستهلاك، فهو لم يكتفِ بذمِّ الإسراف في الاستهلاك مثلاً، بل قدَّم وسائلَ وبدائلَ عملية لمواجهة أيِّ هوس أو مبالغة في التفاخر أو في استهلاك ملذَّات الحياة الدنيا.

وهذه الوسائل لا تقتصر على الجانب الفكري أو التوجيه الخُلُقي فقط، بل تتعدَّاها إلى

ممارسات حياتية، يمكن أنْ تحوِّل الفرد والمجتمع من مجرَّد مستهلكين إلى أفراد فاعلين وواعين، في إطار معادلة متكاملة أساسها التوازن، وديدنها الاعتدال، وضمانتها القناعة التي تعدُّ من أعظم الفضائل التي تحقِّق للإنسان السكينة والراحة.

فقد ورد في القرآن الكريم ما يحثُّ على ضرورة التوازن في الاستهلاك؛ بحيث يجنِّب المسلم الإسراف، وينأى به عن التَّقْتِير؛ حيث قال تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَا أَنفَقُواْ لَم يُسرِفُواْ وَلَم يَقتُرُواْ وَكَانَ بَينَ ذَٰلِكَ قَوَاما**﴾ [الفرقان: ٦٧].

كما قدَّم الرسول الكريم نموذجًا عمليًّا في ترشيد الاستهلاك عبر مختلف جوانب حياته، بدءًا من ملبَسِه، وطعامه وشرابه، وصولاً إلى طريقة إنفاقه للمال العام كما الخاص. فقد ورد في الحديث: « لقَدْ مَاتَ رَسولُ اللهِ ﷺ، وَما شَبِعَ مِن خُبْزٍ، وَزَيْتٍ في يَومٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»[1].

وهذا لا يعني أنَّ الإسلام يدعو إلى الانقطاع التامِّ عن العالم المادِّي، ولكنَّه يؤكِّد على فكرة أساس، مفادها أنَّ المال مهما كانت طبيعته، فليس غايةً في حدِّ ذاته، بل يبقى مجرَّد وسيلة، وأداة لخدمة الإنسان خاصَّة والمجتمع عامَّة.

وهذه الفكرة الأخيرة تُحيلنا إلى المعنى الحقيقي للزهد في الإسلام، والذي لا يعني الخَصاصة والحرمان، بل يعني الاستقلالية والتحرُّر من عبودية الأشياء المادِّية إلى عبودية مالك الأكوان. قال النبي ﷺ: «وارْضَ بما قَسَمَ اللهُ لكَ تكُنْ أغْنَى الناسِ»[2].

وفي خضمِّ طوفان الاستهلاك الذي اجتاح عالمنا المعاصر، نجد القرآن والسُّنَّة بمنزلة الحصن الذي يضمن للإنسان الحماية ويمنحه البوصلة الخُلُقية للموازنة بين حاجاته ورغباته الشخصية من جهة، وإمكانيَّاته وقدراته الذاتية من جهة أخرى.

فديننا الحنيف لم يكتفِ بتشخيص الأزمة، بل قدَّم وسائل عملية وروحية لمواجهة نزعة الاستهلاك، ليس عبر الزهد القسري ودعوة الناس إلى الانعزال، بل عبر تربية اجتماعية ونفسية

---

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص١٣٨؛ مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، ج٣، ص ١٤٥٧.

٢ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص١٣٩؛ محمد بن عيسى: سنن الترمذي، ص٤٩٠.

متكاملة غايتها صناعة «الإنسان القانع العاقل»، لا «الإنسان المُستهلك المنفعل».

ومن البديهي أنَّ مواجهة نزعة الاستهلاك المفرط في المجتمع تتطلَّب إجراءات عملية، وتتطلَّب تضافر جهود عدَّة أطراف ومؤسَّسات وفي مقدِّمتها الأسرة والمدرسة والمجتمع المدني.

فللأسرة دور مهمٌّ في تربية الأطفال على القناعة، وتعليمهم أنَّ السعادة لا تكمن في كثرة الشراء، وإنَّما في الرضا بما عندهم، كما أنَّ للوالدين تأثيراً كبيراً في أبنائهم من خلال القدوة الحسنة وإرساء قواعد للتخطيط المالي وتحديد الأولويَّات وتجنُّب التبذير والإسراف في الإنفاق.

من جهتها تؤدِّي المدرسة دورًا محوريًّا في ترسيخ ثقافة الاكتفاء والتحذير من الإسراف، مضافًا إلى تعليم الناشئة قِيَم الزكاة والصدقة بوصفها بديلاً عن التبذير.

ولا يُمكن في هذا المستوى تجاهل دور وسائل الإعلام في الترويج لمخاطر الاستهلاك المفرط، ونشر ثقافة الاستهلاك الواعي والمسؤول، والإسهام في بناء وعي جماعي يحدُّ من النزعة الاستهلاكية، ويُعيد تعريف مفهوم «الغنى» بوصفه غنى النفس، لا غنى المال.

خامساً: ضوابطُ الاستهلاكِ في الاقتصادِ الإسلاميِّ

يُعرَف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بكونه «استخدامَ السلع والخدمات فيما يحقِّق المنفعة للفرد، مع الالتزام بضوابط الشريعة»[1].

وقد وضع الإسلام مجموعة من القواعد والضوابط الخُلُقية والشرعية التي تنظِّم الاستهلاك «الواعي» و «الرشيد» للإنسان المسلم؛ وذلك بهدف الحفاظ على استقرار المجتمع، ودفع عجلة التنمية فيه. ومن أهمِّ هذه الضوابط، يمكن ذكر:

١ - المشروعيَّة أو حدود الحلال والحرام

يُصنِّف الإسلام الأشياء بما فيها السلع والبضائع إلى صنفين اثنين الطيِّبات من جهة والخبائث

١ - ميدني نجاح: آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، ص٤٦.

من جهة أخرى، وقد أحلَّ أكلَ الطيِّبات، وحرَّم الخبائث ﴿**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾ [الأعراف:١٥٧]. ومن الخبائث: الميتة، والدم ولحم الخنزير والخمر وكل المسْكِرات، وغيرها من الأعمال والمكاسب المُحرَّمة، واعتبرها رجسًا من عمل الشيطان ودعا إلى اجتنابها: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [المائدة:٩٠].

وفي مقابل ذلك أباح بقيَّة الطيِّبات من المآكل والمشارب؛ حيث جاء في القرآن الكريم: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[الأعراف: ٣٢]، كما قال النبي ﷺ: «لا تزولُ قَدَمَا عبدٍ يومَ القيامةِ حتَّى يُسألَ عن أربعٍ؛ عَن عُمُرِه في ما أفناهُ، وعن جسدِه في ما أبلاهُ، وعن عِلمِه ماذا عَمِلَ فيه، وعن مالِه مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وفي ما أنفقَهُ»[1].

فالأصل في الأشياء هو إباحة الطيِّبات وتحريم الخبائث، وكلِّ ما من شأنه أن يضرَّ بالإنسان، وإن لم يرِد فيه نصٌّ؛ لأنَّ القصد من ذلك هو الحفاظ على النوع وصون ثروات الأمَّة، وحفظ المجتمع الإسلامي من الجريمة والفساد والتبعيَّة.

٢- النهي عن الإسرافِ ورسم الحدود بين التَّبذير والتَّقتير

فالتبذير أمر يبغضه الشرع الإسلامي، نظرًا لآثاره السلبية في الاقتصاد؛ حيث يقطع ديمومة مصادر الأموال، ويحول دون توفُّر الأموال اللازمة لتحقيق أغراض الإنفاق، وعمليَّات الاستثمار، فهو يؤدِّي إلى الحرمان والفاقة والتخلُّف، وهذا ما تنأى عنه سياسات التمويل في الشريعة الإسـلامية؛ إذ قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

كما اعتبر الإسلام الترفَ والبذخ والتنعُّم الزائدَ عن الحاجة من أسباب زوال النعم وتحوُّلها؛

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص١٣٥؛ محمد بن عيسى: سنن الترمذي، ج٤، ص ٦١١.

لأنَّها جميعها طرائق إلى المعاصي، ونسيان فضل الله تعالى على الإنسان[1]. لذلك، فأهمُّ ما يتميَّز به الاقتصـاد الإسلامي، هو الاعـتدال والتوازن، بين الإنتاج والاستهلاك، والحثِّ على الاقتصاد في الاستهلاك، والإنفاق دون إسراف أو تَقتير.

٣- مِنَ الحرِّيةِ المطلقةِ إلى الحرِّيةِ الموجَّهةِ

ترتكز الرأسمالية الليبرالية على فكرة مركزية، وهي الحرِّية المطلقة التي لا تحكمها الضوابط إلَّا في حدِّها الأدنى، فيما يرتكز الإسلام على مفهوم الحرِّية الموجَّهة، وذلك في كلِّ شؤون الحياة ومجالاتها، بما في ذلك السلوك الاستهلاكي الذي وقع تحديده كمِّيًّا ونوعيًّا، فالتحديد الكمِّي يُقصد به تحديد كمِّية ما يمكن للفرد أن يستهلكه من السلعة أو الخدمة. وهو ما عبرَّ عنه ﷺ عندما قال: «ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطنٍ بحسْبُ ابنِ آدمَ أُكلاتٌ يُقمْنَ صلبَه، فإن كان لا محالةَ فثُلثٌ لطعامه، وثلثٌ لشرابه، وثلثٌ لنفسه»[2]. وأمَّا التحديد النوعي فيعني التفريق في الاستهلاك بين الأفراد بحسب طبيعتهم وجنسهم وتكوينهم، ولذلك اشترك الرجال والنساء بالمنع في الأكل والشرب في آنية الذهب والفضَّة، إلَّا أنهم تفرَّقوا حين مُنع الرجال من لبس الذهب والحرير على عكس النساء.

٤ - مبدأ التَّوازنِ بين الدَّخل والإنفاق

إذ يجب على المكلَّف أن يوازن بين دخله وإنفاقه، حتى لا يُضطرَّ إلى الاقتراض أو التداين أو السرقة والنهب، فلا ينبغي للشخص العاقل أن ينفق إلا ضمن ما تسمح به إمكانيَّاته وحدوده المالية والاقتصادية، ولا يحلُّ له أن يجاوز الحدَّ حتى تكون نفقاته أكثر من دخله.[3] يقول تعالى في هذا الصدد: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا**﴾ [الإسراء: ٢٩].

---

١ - حسين شحاتة: القيم التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي الإسلامي، ص٢٠.
٢ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص٧٩؛ محمد بن عيسى، سنن الترمذي، ج٤ ، ص ٦٢١.
٣ - بوهنتالة إبراهيم: ضوابط الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٦٨.

٥ - مبدأ ترتيب الأولويَّات والحاجات

إذ يجدر بالمستهلك المسلم أن يحدِّد أولويَّات إنفاقه من الضروريَّات إلى الكماليَّات، وعدم تقديم أو تأخير إحداها على الأخرى، حين لا تقتضي المصلحة ذلك، وكل هذا وفق سلَّم الحاجيَّات الحقيقية، وليس وفق منطق المنافسة أو التباهي أو قوانين سعر السوق أو قواعد العرض والطلب[١].

٦ - إعادة توزيع الثَّروة

صحيح أن مُلكيَّة المال تعود إلى صاحبه الذي اكتسبه واجتهد في الحصول عليه، ولكنْ استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿**آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ**﴾ [الحديد: ٧]، يكون المولى -عزَّ وجلَّ- هو المالك الحقيقي للمال، ويصبح الإنسان مجرَّد مستخلَفٍ عليه ومتصرِّف فيه لا غير.

ومن هذا المنطلق فُرضت الزكاة والصدقات، واعتبرها الإسلام حقًّا للمجتمع. قال الله تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دولة بين ٱلأَغنِيَاءِ منكم**﴾ [الحشر: ٧]، وقال أيضًا: ﴿**وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**﴾ [المعارج: ٢٤- ٢٥]، وقال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[٢].

ويُحيلنا ما سبق، إلى مقصد من أهمِّ مقاصد النظام الاقتصادي الإسلامي، وهو توزيع الثروة وتدوير الأموال بين طبقات المجتمع، حتى تتقارب فيما بينها، ويتقلَّصَ التفاوت فيما بينها. ويدخل في ذلك كفالة المستوى الأدنى من المعيشة، والذي هو حدُّ الكفاية في الشريعة لا حد الكفاف، لمن لم يستطع بجهوده الذاتية أن يكفي نفسه وأسرته، فهنا أوجبت له الشريعة المعونة على أقاربه في المقام الأوَّل، وقبل بيت مال الزكاة[٣].

---

١ - السبهاني عبد الجبار: «نموذج الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي»، منشور على موقع: www.cibafi.org

٢ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص١٦٦؛ مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، ج٤ ص١٧٧١.

٣ - سوسن بنت محمد: «ضوابط سلوك المستهلك وجوانب الإرشاد في الاقتصاد الإسلامي»، منشور على: https://tilmeezjournal.in/articles/

فالإسلام وإن كان قد اعترف بالملكية الفردية، لكنه حدَّدها بألَّا تكون دُوْلة بين الأغنياء؛ بحيث يُمنع منها الفقراء، وبالتالي، انهيار الكيان الاجتماعي وفساده. ولذلك، فرض الزكاة في أموال الأغنياء، وحرَّم الربا والاحتكار.

٧- التَّمييز بين الوسائل والغايات

على عكس النظام الرأسمالي، ينظر الإسلام إلى الاستهلاك باعتباره مجرَّد وسيلة لا غاية في حدِّ ذاتها، فالمسلم الحقُّ يستهلك ليعيش ويعمر الأرض ويعبد الله، فهو يستمتع باستهلاكه للمباحات، دون أنْ تكون غايته النهائية، بل هي مجرد أداة ووسيلة للوصول إلى هدف أسمى، وذلك في تناقض صريح وواضح مع ما ترفعه الرأسمالية المُعولَمة من شعارات استهلاكية على غرار «أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك».

الخاتمةُ

لا يقتصر الاستهلاك المُعولم الذي روَّجت له المنظومة الرأسمالية، على تلبية الحاجات، بل تحوَّل تدريجيًّا إلى نمط عيش وهيمنة ثقافية تُفرغ الإنسان من قيَمِه وتحوِّله إلى مجرَّد مستهلك مُسْتَلَبِ الإرادة فاقد لأيِّ قرار، وفي مقابل هذا المسار، يقدِّم الإسلام نموذجًا بديلاً يؤصِّل لفعل استهلاكي متَّزن، قائم على القناعة والاعتدال، ويحرِّر الإنسان من عبودية المادَّة والشهوة. فالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية لا يرفضان الاستهلاك في حدِّ ذاته، بل يضعان له ضوابطَ تحقِّق التوازن بين الروح والمادَّة، وبين الفرد والمجتمع.

ومن هنا، فإنَّ تجاوزَ آثار الاستهلاك زمنَ العولمة لا يكون إلَّا بإعادة الاعتبار للقيم القرآنية في الوعي والسلوك، وتفعيل مقاصد الشريعة في تنظيم الحياة الاقتصادية؛ بما يخدم الإنسان لا السوق.

خلاصةُ القول، إذا كان الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي الرأسمالي يقوم على الإسراف والترف،

ولا همَّ له سوى الإشباع المادِّي للحاجيَّات والشهوات بمختلف أنواعها دون حسيب أو رقيب، فإنَّ الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، يقوم على مبدأ التوازن والاستخدام السليم والأمثل للسلع والخدمات، ما يحقِّق للفرد إشباعًا ماديًّا ومعنويًّا يعينه على أداء دوره في عبادة الله تعالى، وعمارة الأرض دون الوقوع في أتون الأزمات المالية الخانقة، أو السقوط في شراك المديونيَّة المقيتة.

المراجعُ والمصادرُ

- القرآن الكريم.
- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، لا ط، ١٣٦٥ه.ش.
- إدغار موران: السبيل لأجل مستقبل البشرية، ترجمة: بشير العزاوي، بيروت، منشوارت الجمل، لا ط، ٢٠١٧.
- زيغمونت باومان: الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، بيروت: الشركة العربية للأبحاث، ط٣، ٢٠١٩.
- عبد الحميد محمد بوخاري: دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ٢٠١١.
- عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي: الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، ط، ٢٠٠٣.
- محمد بن عيسى الترمذي: سنن الترمذي (الجامع الصغير)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، لا ط، ١٩٩٦م.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٥م.

النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ
أسبابُها وسُبلُ علاجِها من منظورِ علمِ النَّفسِ القرآنيِّ

◆ د. عباس صبحي كنعان[1]

■ **خلاصة**

تتناولُ هذه الدِّراسةُ إشكاليَّةً رئيسةً، تتمثَّلُ في محاولةِ فهمِ وتحليلِ الأسبابِ النَّفسيَّةِ التي تؤدِّي إلى الإفراطِ في النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ، مثل سيطرةِ مشاعرِ القلقِ والفراغِ... إلخ. ومحاولة استنباطِ سُبلِ علاجِها في ضوءِ علمِ النَّفسِ القرآنيِّ، لمواجهةِ هذه الظَّاهرةِ، والتقليلِ من آثارِها السَّلبيَّةِ في الأفرادِ والمجتمعاتِ؛ حيث يوجِّهنا القرآنُ إلى تمثُّلِ قيمِ القناعةِ والزُّهدِ والاعتدالِ، ويؤسِّس للرَّقابةِ الذاتيَّةِ والإحساسِ بالمسؤوليَّةِ أمامَ الله، لكبحِ سلوكِ الإسرافِ والتَّبذيرِ.

كما تهدفُ الدِّراسةُ إلى تقديمِ تصوُّرٍ إسلاميٍّ متكاملٍ، يربطُ بين علمِ النَّفسِ والجانبِ الرُّوحيِّ، ويعتمدُ على قيمِ القرآنِ، وتوجيهاتِه، لتصحيحِ المفاهيمِ، وتعديلِ السُّلوكِ؛ بغيةَ خلقِ شخصيَّةٍ متوازنةٍ ومتكاملةٍ، قادرةٍ على مقاومةِ إغراءاتِ الاستهلاكِ المُفرطِ، وتحقيقِ رضا النَّفسِ، وطمأنينةِ القلبِ.

الكلمات المفتاحية: النَّزعة الاستهلاكية، علم النَّفس القرآني، القيم، تزكية النَّفس، الإسراف والتَّبذير.

---

١ - أستاذ جامعي – لبنان .

المقدِّمة

تُعتبر ظاهرةُ النزعة الاستهلاكية من أكثر الظواهر التي أفرزتها التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في العصر الحديث؛ إذ أضحت سلوكًا سائدًا ومتجذِّرًا في حياة كثير من الأفراد والمجتمعات، فهي ليست مجرَّد رغبةٍ عابرة أو ظاهرة عارضة، ولا سلوكًا آنيًّا ينقضي في ظرفيَّة محدودة، وإنَّما ظاهرة أخذت أبعادًا نفسية عميقة، تتَّصل بجوانبَ متعدِّدةٍ من شخصية الإنسان وتكوين هُويَّته الذاتية، وتمرُّ عبر مراحل نموِّه وتكوينه النفسي، وتؤثِّر بشكلٍ مباشر في سلوكه وتصرُّفاته اليومية. فالنزعة الاستهلاكية، بمعناها الأوسع، تعكس رغبة الإنسان المستمرَّة في التملُّك، والتباهي، والظهور بمظهر اجتماعي معيَّن، بغضِّ النظر عن الحاجة الحقيقية أو الضرورة، وهو ما يؤدِّي إلى استهلاك غير محسوب، واتِّباع أساليب شرائية وحياتية استهلاكية مفرطة، تنعكس على الجوانب المتعدِّدة للفرد والمجتمع، كالجوانب النفسية، والاجتماعية، والبيئية. وفي هذا الإطار، تتَّضح ــ أيضًا ــ الحاجة إلى النظر في ظاهرة النزعة الاستهلاكية من منظور إسلامي، وبالأخصِّ من خلال علم النفس القرآني الذي يركِّز على فهم النفس البشرية من خلال النصوص المقدسة، ويقدِّم منهجًا متكاملاً لتزكية النفس، وتحقيق التوازن السلوكي، واحتواء رغبات الإنسان ضمن إطار من القيم الروحية والخُلُقيَّة. فالإسلام، ومن خلال القرآن الكريم، يضع مبادئ وقيمًا تسهم في تنظيم الرغبات، وتوجيهها نحو الخير، وتجنُّب الإفراط والتبذير، ويحثُّ على الاعتدال، والرضا، والتوازن في مختلف جوانب الحياة.

إنَّ أهمِّية فهم النفس البشرية، من خلال منظور علم النفس القرآني، لا تقتصر على معالجة النزعة الاستهلاكية فحسب، بل تمتدُّ لتشمل معالجة قضايا خُلُقيَّة ونفسية أخرى، ترتبط ببناء شخصية الإنسان، وتعزيز توازنه النفسي، ورفاهيَّته الروحية، في زمن يتَّسم بالتغيُّرات السريعة، والضغوط الاجتماعية، والتحدِّيات الثقافية، التي تهدِّد استقرار الإنسان النفسي والخُلُقي.

أوَّلاً: أهمِّيَّةُ الموضوعِ في ظلِّ التغيُّراتِ الاقتصاديَّةِ والثقافيَّةِ

تعاظمت النزعة الاستهلاكية في ظلِّ التحوُّلات الاقتصادية والثقافية الراهنة، خاصَّة مع تصاعد هيمنة الرأسمالية النيوليبرالية وانتشار ثقافة السوق؛ حيث لم يعد الاستهلاك مجرَّد وسيلة لتلبية الحاجات الأساس، بل أصبح أداة لتشكيل الهُويَّة والتعبير عن الذات، ما يستدعي دراسة معمَّقة لهذه الظاهرة وآثارها المتعدِّدة.

١- النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ بوصفه أداةً للهيمنةِ الرأسماليَّةِ

تُعدُّ النزعة الاستهلاكية ظاهرةً محوريَّة في بنية النظام الرأسمالي المعاصر؛ إذ لا يُمكن اختزالها في بُعدها الاقتصادي أو السلوكي فحسب، بل يتجاوز ذلك لتُصبح أداة أيديولوجية فاعلة في إنتاج الوعي وإعادة تكوين الذات الإنسانية بما يخدم استمرارية الهيمنة الرأسمالية. فالاستهلاك لم يعُد مجرَّد وسيلة لإشباع الحاجات الطبيعية، بل أضحى غاية في ذاته، تُنتَج من خلاله الرغبات وتُوجَّه النفوس ضمن منطق السوق القائم على النموِّ والتوسُّع الدائم.

وقد أولى عدد من المفكِّرين النقديِّين، خصوصًا من مدرسة فرانكفورت، اهتمامًا بالغًا بتحليل هذه الظاهرة، مؤكِّدين على أنَّ النزعة الاستهلاكية لا تُعبِّر عن حرِّية الاختيار بقدر ما تعكس خضوعًا ضمنيًّا لبنية قهريَّة ناعمة. فقد أضاء (ديبورد-Debord) على البُعد الرمزي للصورة في مجتمع «الاستعراض»[1]؛ حيث تتحوَّل الحياة إلى مشهد استهلاكي دائم، وتُصبح العَلاقة مع الواقع علاقة وساطة عبر الصور، لا عبر التجربة الحقيقية.

ومن خلال هذه المقاربة، يمكن فهم النزعة الاستهلاكية لا باعتبارها ظاهرة معزولة، بل جزءًا من مشروع أيديولوجي متكامل، يعمل على ضبط المجتمعات وإفراغ الأفراد من محتواهم

١ - غي ديبور هو فيلسوف ومفكِّر فرنسي وناقد ثقافي بارز، وُلد عام ١٩٣١ وتوفيِّ عام ١٩٩٤، يُعدُّ من أهمِّ منظِّري النقد الثقافي المعاصر، خاصة في ما يتعلَّق بتحليل المجتمع المعاصر من خلال البعد الرمزي للصورة والإعلام والاستهلاك. أشهر أعماله، كتابه المحوري: مجتمع الاستعراض (La Société du Spectacle) الذي نشرته المنظمة العربية للترجمة، في بيروت، سنة ٢٠٠٧م، وقد تحدَّث في الصفحات :٢١- ٣٨، عن البُعد الرمزي للصورة.

الروحي والقيمي، وتحويلهم إلى كيانات استهلاكية، تخضع لإملاءات السوق وتعيش في حالة فراغ معنوي دائم، يجري ملؤه مؤقَّتًا بالمزيد من السلع.

٢- الأبعادُ النفسيَّةُ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

لا شكَّ أنَّ للنزعة الاستهلاكية أثرًا بالغًا على الصحَّة النفسية للأفراد؛ إذ تتجاوز آثارها الجانب الاقتصادي أو السلوكي لتطاول أعماق الذات البشرية، وتعيد تكوين منظومة القيم والهُويَّة والروابط الاجتماعية. وقد أظهرت الدراسات النفسية والاجتماعية، أنَّ أنماط الحياة الاستهلاكية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعدد من الاضطرابات النفسية والانفعالية، بما في ذلك القلق، والاكتئاب، والشعور بالفراغ، والاغتراب النفسي.

- القلقُ والاكتئابُ: يرتبط السعي المستمرُّ نحو امتلاك المزيد من السلع والخدمات بارتفاع مستويات القلق والاكتئاب لدى الأفراد؛ حيث يتحوَّل الاستهلاك من وسيلة لتلبية الحاجات الأساس إلى غاية في ذاته، تُغذِّيها دعاية إعلامية ضخمة تُروِّج لفكرة أنَّ السعادة والرضا مشروطان بالامتلاك والتجديد المستمرِّ.
- - اضطرابُ الهُويَّةِ الذاتيَّةِ: أحد أخطر آثار الاستهلاك يتمثَّل في تحوُّل الهُويَّة الفردية إلى هوية استهلاكية؛ حيث تُبنى قيمة الفرد في نظر ذاته والآخرين من خلال «ما يقتنيه» لا من خلال «ما يحقِّقه» من عمق، أو معنى، أو أهداف. ويُصبح الاستهلاك أداة لتعريف الذات، ما يُضعف من تماسك الهُويَّة النفسية ويُحوِّلها إلى كيان هشٍّ، قائم على المعايير الخارجية الزائفة.
- - الانعزالُ الاجتماعيُّ والشُّعورُ بالوحدةِ: تُؤدِّي النزعة الاستهلاكية إلى تعزيز الفردانيَّة المفرطة على حساب الروابط الاجتماعية الحقيقية، حيث يُستبدل التفاعل الإنساني بالمعاملات الاستهلاكية، وتُصبح العَلاقات قائمةً على المظاهر لا على المعاني. فكلَّما تعمَّق الاندماج في نمط الحياة المادِّي، ازداد الشعور بالوحدة والفراغ؛ لأنَّ الروابط تُبنى على أسس سطحية غير ثابتة.

٣- التَّأثيراتُ الاجتماعيَّةُ والثَّقافيَّةُ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

تدخل النزعة الاستهلاكية في بُنية المجتمعات المعاصرة، بل هي إحدى أبرز العوامل المؤثِّرة في نموِّها الاقتصادي؛ حيث تمتدُّ آثارها لتطاول البنية القيميَّة والتراتبيَّة الطبقية والضغوط النفسية والاجتماعية. فليست المسألة مجرَّد ازدياد في الإنفاق أو الرغبة في التملُّك، بل تتعلَّق بإعادة تكوين الثقافة والهُويَّة الاجتماعية وفق منطق السوق والاستهلاك.

■ تآكلُ القيمِ التَّقليديَّةِ

أسهمت النزعة الاستهلاكية في تهميش القيم الاجتماعية الأصيلة، مثل القناعة والتضامن والرضا، لصالح قيم الفردانية والمادية والمقارنة الرمزية. فلم يعد الإنسان يُقدَّر بناءً على أخلاقه أو عطائه، بل وفقًا لما يمتلكه ويُظهره من علامات الثراء والموضة.

■ الفجوةُ الطبقيَّةُ

تُعيد النزعة الاستهلاكية إنتاج الفجوات الطبقية، من خلال التفاوت في القدرة على الاستهلاك؛ إذ أصبحت السلع المميَّزة رموزًا للتمايز الاجتماعي. فمَن لا يملك القدرة على مواكبة هذه الأنماط يُقصى اجتماعيًّا، ما يخلق شعورًا دائمًا بالنقص والتهميش.

■ الضَّغطُ الاجتماعيُّ

تُنتج النزعة الاستهلاكية ما يُعرف بـ «الضغط الرمزي»؛ حيث يُجبر الأفراد على مواكبة «الترندات» والموضة، خوفًا من الإقصاء أو فقدان المكانة. فالعلامات التجارية لم تعد تبيع سلعًا فحسب، بل تُسوِّق ما يمكن أن نطلق عليه «هُويَّات جاهزة» تُجبر الأفراد على التشبُّه بها، مما يُسهم في خلق اغتراب داخلي مستمرٍّ.

٤- النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ في العصرِ الرَّقميِّ

شهدت النزعة الاستهلاكية في العصر الرقمي تحوُّلات نوعية، جعلتها أكثر تعقيدًا وتأثيرًا من أيِّ وقت مضى. فقد أدَّى تطوُّر التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث قفزة في وسائل التسويق والإقناع، وتوليد أنماط استهلاك جديدة، تتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية

بطرق شبه غير مرئية. وفي الوقت نفسه، تتسارع آثار هذا الاستهلاك في البيئة والموارد الطبيعية، ممَّا يطرح تحدِّيات وجودية على المستويَين الفردي والجماعي.

■ الإعلاناتُ المُستهدفةُ والتَّلاعبُ بالسُّلوكِ الإنسانيِّ

لم يعد الإعلان مجرَّد وسيلة لعرض منتج ما، بل أصبح أداة للتوجيه النفسي والسلوكي الدقيق، مستفيدًا من خوارزميَّات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. تقوم المنصَّات الرقمية بتجميع كمٍّ هائل من بيانات المستخدمين، وتوظيفها في صياغة إعلانات موجَّهة تتناسب بدقَّة مع رغباتهم ومخاوفهم وسلوكهم الرقمي.

وهذا ما أكَّده – كذلك - المفكِّر العربي نبيل علي الذي أشار إلى أنَّ التلاعب الرقمي يُعيد تشكيل القيم والمعايير الاجتماعية ببطء ولكن بثبات، حيث تُعيد التكنولوجيا «هندسة الوعي الجمعي» بما يتماشى مع حاجات السوق[1].

ثانيًا: مفهومُ النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ: مِنَ الحاجةِ إلى الهُويَّةِ

تُشير النزعة الاستهلاكية إلى ميل الأفراد والجماعات إلى شراء واستهلاك كمِّيات متزايدة من السلع والخدمات، غالبًا بما يفوق حاجاتهم الأساس. وفي حين يُعدُّ الاستهلاك ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان، فإنَّ تحوُّله إلى «نمط حياة» وإلى مكوِّن مركزي في تشكيل الهُويَّات، يمُثِّل انحرافًا عن وظيفته الأصلية.

وفي عالم يشهد تحوُّلات جذرية في أنماط العيش، تتجلَّى النزعة الاستهلاكية باعتبارها أحد أبرز ملامح الحداثة المتأخِّرة. لم يعد الاستهلاك مقتصرًا على تلبية الحاجات الضرورية، بل تجاوزها ليصبح ثقافة وسلوكًا وشكلاً من أشكال التعبير عن الذات. في قلب هذا التحوُّل تكمن ظاهرة معقَّدة تستحقُّ التوقُّف عندها: النزعة الاستهلاكية، بوصفها ظاهرة نفسية اجتماعية لها جذورها الفكرية والثقافية، وآثارها العميقة في الفرد والمجتمع.

---

١ - انظر: نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص١١٩.

١ - الجذورُ النَّفسيَّةُ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

من منظور علم النفس، تتداخل النزعة الاستهلاكية مع عدَّة عوامل داخلية لدى الفرد، يمكن تلخيصها في المحاور الآتية:

أ - تعويضُ النَّقصِ والفراغِ الداخليِّ

يشير عددٌ من علماء النفس والفلاسفة إلى أنَّ الإنسان في العصر الحديث يعيش حالة من القلق الوجودي والفراغ الروحي؛ نتيجة لانفصاله عن القيم المعنوية والروحية التي كانت تشكِّل جزءًا رئيسًا من وعيه وهُويَّته. وفي هذا السياق، يرى (إريك فروم- Erich Fromm) أنَّ الإنسان المعاصر قد استبدل «الوجود» بـ «الامتلاك»؛ إذ لم يعد يسعى إلى بناء ذاته وتحقيق كينونته من خلال التجربة والمعنى، بل أصبح مهووسًا باقتناء الأشياء باعتبارها وسيلة لإثبات الذات، وإرضاء الحاجات النفسية العميقة. ويفسِّر (فروم) هذا التحوُّل بأن الإنسان فقدَ عَلاقته الأصيلة مع الوجود، فأصبح يقيس قيمتَه بما يملكه لا بما هو عليه[١].

أمَّا (كارل يونغ-Carl Jung)، فيؤكِّد أنَّ هذا الانفصال عن الجوانب الروحية والرمزية في النفس الإنسانية، يدفع الإنسان إلى البحث عن بدائلَ سطحية، مثل التراكم الاستهلاكي والتعلُّق بالماديِّات، تعويضًا عن غياب المعنى. ويُرجع (يونغ) هذا السلوك إلى «غياب مركز داخلي متماسك» لدى الإنسان الحديث، أي افتقاده لهُويَّة نفسية متوازنة ترتكز على وعي ذاتي روحي وخُلُقي[٢].

وليس غريبًا في هذا الإطار أن نرى مجتمعات اليوم تغرق في النزعة الاستهلاكية التي تُسوِّق للسلع على أنَّها مفاتيح السعادة والرضا، في حين أنَّ كثيراً من الأبحاث النفسية والاجتماعية تؤكِّد أنَّ الإشباع المادِّي وحده لا يفضي إلى السعادة، بل قد يزيد من الشعور بالفراغ والقلق، خاصَّة عندما يغيب العمق الوجودي والروحي[٣].

---

١ - إريك فروم: الإنسان بين الجوهر والمظهر، ص٥٩-٦١.

٢ - كارل يونغ: الإنسان ورموزه، ص١١٢-١١٤.

٣ - عبد الستار إبراهيم: الأرض اليباب: دراسة في اضطرابات النفس المعاصرة، ص٧٣-٧٥.

ب- الضَّغطُ الاجتماعيُّ والإعلان

أظهرت دراسات علم الأعصاب التسويقي (Neuromarketing) أنَّ الرسائل الإعلانية لا تقتصر على تقديم معلومات عن المنتجات، بل تتجاوز ذلك لتؤثِّر مباشرة في البنية العصبيّة والعاطفيّة للدماغ. فقد كشفت الأبحاث أنَّ الإعلانات المُصمَّمة بعناية تعمل على تنشيط مناطقَ معيَّنة في الدماغ مثل «الجهاز الحوفي» (Limbic System) المسؤول عن المشاعر، خاصَّة مناطق اللذَّة والمكافأة مثل «النواة المتكِّئة ((Nucleus Accumbens، ما يُؤدِّي إلى شعور فوري بالمتعة والرغبة[١].

وتُقدِّم الرسائل الإعلانية صورة مثالية للحياة، يجري فيها ربط المنتج بمفاهيمَ مرغوبة بقوَّة؛ مثل السعادة، والنجاح، والجاذبية، والانتماء، والقبول الاجتماعي. وبهذا المعنى، لا يُسوَّق المنتج بوصفه شيئًا ماديًّا فقط، بل بوصفه وسيلة لتحقيق الذات أو الوصول إلى نمط الحياة المثالي[٢]. وتُبنى هذه الصورة بشكل مقصود اعتمادًا على علم النفس السلوكي والعصبي، لتستثير العواطف العميقة للفرد، وتغذِّي لديه شعورًا بأنَّ استهلاك هذا المنتج سيملأ فراغًا داخليًّا، أو يلبِّي حاجة نفسية غالبًا ما تكون لا واعية، وقد أشار بعض الباحثين إلى أنَّ هذا النوع من التلاعب العاطفي يؤدِّي إلى «تصنيع الرغبة»، حيث لا يستهلك الفرد المنتجَ لحاجته إليه، بل لرغبته فيما يرمز إليه الإعلان[٣]. وعندما تتكرَّر هذه الرسائل بصورة دائمة ومكثَّفة، يصبح المستهلك أسيرًا لصورة نمطية مزيَّفة عن السعادة، ما يعمِّق من اغترابه عن ذاته وعن الواقع الفعلي لحياته.

ج- القلقُ واللا يقينُ

قيل إنَّنا «نستهلك لنشعر أنَّنا نتحكَّم، ولو وهمًا، في عالم لا يمكن السيطرة عليه»[٤]، في المجتمعات التي يسودها الاضطراب والقلق، وتغيب فيها الضمانات الاجتماعية والاقتصادية

١ - أحمد عبد الحليم بدر: علم النفس العصبي المعرفي، ص. ص٢٣٢-٢٣٥.
٢ - عبد الوهاب المسيري: العالم من منظور غربي، ص. ص٧٨-٨٠.
٣ - نعمان عبد الغني: التسويق العصبي: آليات التأثير الخفي في المستهلك، ص٤٥-٤٧.
٤ -انظر: هارتموت روزا، التسارع: نقد اجتماعي للزمن، ص١٤٠.

والسياسية، تنشأ لدى الأفراد مشاعر لا يقين وجودي؛ حيث تتزعزع الثقة بالأنظمة والمؤسَّسات وحتَّى بالعَلاقات الإنسانية. في مثل هذه البيئات، يبحث الإنسان عن بدائلَ تمنحه شعورًا بالأمان والاستقرار، ولو كان ذلك شعورًا مؤقَّتًا أو موهومًا. ومن هنا، تصبح السلع والأشياء المادِّية بمنزلة «رموز للثبات»، يتشبَّث بها الفرد في محيط سريع التغيرُّ وعديم اليقين[١].

فالاستهلاك يتحوَّل إلى آليَّة دفاعية نفسية؛ هدفها تقليل القلق الوجودي وتوفير شعور سريع بالسيطرة والطمأنينة[٢].

وفي هذا الإطار، يشير عدد من علماء النفس الاجتماعي إلى أنَّ الإفراط في الاستهلاك في مجتمعات الأزْمات هو استجابة انفعاليَّة وليست عقلانية، يحاول فيها الفرد «شراء» الإحساس بالتحكُّم والاستقرار، كما يحدث في ظواهر مثل الشراء القهري أو التكديس المفرط للسلع عند حدوث الأزمات[٣]. والمفارقة أنَّ هذا السلوك، وإن كان يُشعر الفرد بالراحة مؤقَّتًا، فإنَّه لا يلبث أن يُعمِّق الشعور بالفراغ وانعدام الجدوى لاحقًا، ما يضعه في حلقة مفرغة من القلق والاستهلاك المتكرِّر[٤].

٢ - النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ باعتبارها ممارسةً اجتماعيَّةً وثقافيَّةً

أ. الهُويَّة الاجتماعيَّةُ والاستهلاكُ

تُعدُّ النزعة الاستهلاكية من أبرز الظواهر التي تميِّز المجتمعات الحديثة؛ حيث تجاوزت حدود تلبية الاحتياجات الأساس لتصبح سلوكًا يعكس الهُويَّة والمكانة الاجتماعية. لقد أصبحت هذه النزعة محورًا لعدد من الدراسات في مجالات علم النفس والاجتماع والاقتصاد، نظرًا لتأثيرها العميق في الأفراد والمجتمعات.

١ - مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ص. ص١٢٦- ١٢٨.
٢ - محمد الحاج سالم: الاستهلاك والهوية في المجتمعات المعاصرة، ص٩٤.
٣ - عماد علي دياب: الاستهلاك كتعويض نفسي: قراءة سوسيولوجية، ص. ص٥٧-٦٠.
٤ - عبد الكريم بكار: الفوضى النفسية: مظاهرها وعلاجها، ص. ص١٤٥-١٤٧.

ب. البُعدُ النَّفسيُّ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

■ **الإشباع العاطفي:**

في ظلِّ الضغوط النفسية والاجتماعية المتزايدة، بات كثير من الأفراد يلجؤون إلى الشراء ليس بدافع الحاجة الفعلية، وإنما باعتباره وسيلة للهروب من المشاعر السلبية مثل القلق، أو الحزن، أو الشعور بالوحدة. يُعرف هذا السلوك في علم النفس بمصطلح «الاستهلاك التعويضي» أو «الاستهلاك العاطفي»؛ حيث يسعى الفرد إلى تهدئة ذاته وتسكين آلامه النفسية من خلال اقتناء أشياء جديدة توفِّر له شعورًا لحظيًّا بالرضا أو النشوة المؤقَّتة[1].

ويُؤكِّد الباحثون أنَّ عملية الشراء في هذه الحالة تصبح بمنزلة «مُسكِّن نفسي»، يؤدِّي إلى إفراز هرمونات اللذَّة في الدماغ مثل الدوبامين، ما يمنح الفرد شعورًا سريعًا بالراحة. لكن هذا الإشباع العاطفي لا يلبث أن يتلاشى، ليعود معه الشعور السابق بالفراغ أو الحزن، وربما بشدَّة أكبر، ما يجعل الفرد يدخل في دوَّامة من الاستهلاك القهري[2].

ويشير عدد من علماء النفس إلى أن مثل هذا السلوك يمثِّل «حلًّا وهميًّا» للمشاكل النفسية، فهو لا يغيِّر من أسباب القلق أو الاكتئاب، بل قد يضيف إليها أعباءً مالية وشعورًا بالذنب لاحقًا. بل إنَّ بعض الدراسات توصَّلت إلى أن الإفراط في هذا النوع من الاستهلاك قد يكون عرضًا من أعراض اضطرابات نفسية أعمق، مثل الاكتئاب غير المعالَج أو اضطراب القلق العام[3].

■ **التَّقديرُ الذَّاتيُّ:**

في المجتمعات التي تمُنح فيها المظاهرُ أهمِّيَة مفرطة، يصبح امتلاك السلع الفاخرة وسيلةً لإثبات الذات وتعزيز الشعور بالقيمة الشخصية. وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في الأوساط الاجتماعية التي تربط بين المظهر الخارجي والنجاح؛ حيث يُنظر إلى امتلاك السيَّارات الفارهة، أو الساعات الفاخرة، أو الملابس ذات العلامات التجارية العالمية، على أنَّه دليل ملموس على التميُّز والتفوُّق. فالفرد، في هذه الحالة، لا يستهلك السلعة لحاجتها الوظيفية، بل لقيمتها الرمزية

١ - عبد الستار إبراهيم: الأرض اليباب: دراسة في اضطرابات النفس المعاصرة، ص. ص١٢١- ١٢٣ .
٢ - محمود السيد علي: الاستهلاك القهري: الأسباب والنتائج والعلاج، ص. ص٨٨- ٩٠.
٣ - محمد شعلان: القلق والاكتئاب: الأسباب وطرق العلاج، ص. ص٦٧- ٦٩.

والاجتماعية، أي ما تُعبرِّ عنه في نظر الآخرين.

وفي سياق موازٍ، أظهرت بعض الدراسات النفسية أن الإفراط في الاهتمام بالمظهر وامتلاك السلع الفاخرة قد يكون تعويضًا عن نقص داخلي في الشعور بالأهمِّية أو الثقة بالنفس. وبالتالي، فإنَّ هذا النوع من الاستهلاك لا يُعبرِّ عن رفاه حقيقي، بل عن قلق مقنَّع، يسعى فيه الفرد إلى تغطية هشاشته النفسية من خلال رموز الثراء الخارجي[1].

ج- البُعدُ الاجتماعيُّ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

في المجتمعات الحديثة، لم تعد الهُويَّة الفردية تُكوَّن فقط من خلال القيم أو المعتقدات أو الانتماءات الثقافية، بل باتت تُبنى بشكل متزايد عبر أنماط الاستهلاك والذوق المادِّي. فالفرد يُعرِّف نفسه ويقدِّمها للآخرين من خلال ما يلبَسه، أو ما يقتنيه، أو ما يستخدمه من علامات تجارية، بدءًا من الهاتف المحمول، وصولاً إلى السيَّارة، أو حتَّى نوع القهوة التي يشربها. في هذا السياق، يصبح الاستهلاك لغةً رمزية تُعبرِّ عن الانتماء الطبقي، والذوق الشخصي، والموقع الاجتماعي.

ويُستخدم الذوق الفردي – وهو ما يُفضِّله الفرد من منتجات وأنماط حياة – باعتباره وسيلة لإعادة إنتاج الفروقات الاجتماعية. فالطبقات العليا، على سبيل المثال، تسعى إلى تمييز نفسها عن الطبقات الأخرى من خلال استهلاك سلع معينة تُعدُّ حكرًا على «الذوق الرفيع»، سواء في عالم الموضة، أم في اقتناء الأجهزة الفاخرة، أم حتى في أساليب الترفيه والسفر. وبهذا المعنى، لا تكون السلع مجرَّد أدوات للاستخدام، بل رموزًا ذات وظيفة اجتماعية: تحدِّد من ينتمي إلى من، وتُظهر حدود التمايز بين الفئات.

■ الاحتفالُ بالرَّغبةِ لا بالحاجةِ

أصبح من الشائع أن يُنظر إلى الاستهلاك بوصفه احتفاءً بالرغبة، لا بالحاجة؛ حيث تُشجِّع

١ - مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة في النفسية العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧٨.

الثقافة الحديثة على خلق رغبات مصطنعة، وتعتبر الإشباع الفوري رمزًا للحرِّية والنجاح، فيما يُنظر إلى التقشُّف أو الاعتدال علامة على الفشل أو عدم الانخراط في روح العصر، ففي ظلِّ التحوُّلات الثقافية التي شهدها العالم المعاصر، لم يعد الاستهلاك يُنظر إليه وسيلة لتلبية الحاجات الأساس أو الضرورية، بل تحوَّل إلى ممارسة رمزية تعبرِّ عن الهُويَّة، والمكانة، وتقدير الذات. فأصبحت الثقافة الحديثة التي تتغذَّى بالإعلام والدعاية، تُضفي على الرغبة طابعًا احتفاليًّا، فتروِّج لفكرة أنَّ الإشباع الفوري هو من مظاهر النجاح والحرِّية الشخصية. بمعنى آخر، لم يعد السؤال: «ماذا نحتاج؟»، بل أصبح: «ماذا نرغب؟»، بصرف النظر عن الضرورة أو المنطق.

ومع تكريس هذا النمط، يغدو الامتناع عن الشراء أو الميل إلى البساطة ضربًا من «الرجعية» أو دليلاً على الفشل في «مواكبة الحياة». في المقابل، يُصوَّر التقشُّف أو الاعتدال - وهما في جوهرهما ممارستان عقلانيَّتان - على أنَّهما حرمان، بل أحيانًا يُعتبران إشارة إلى عجز مادِّي أو ضعف في المكانة الاجتماعية.

■ التَّقليدُ والمحاكاةُ:

تؤدِّي آليَّة التقليد والمحاكاة دورًا بالغ التأثير في دفع الأفراد نحو تبنِّي أنماط استهلاكية لا تنبع بالضرورة من حاجاتهم الحقيقية، بل من ضغط اجتماعي ناتج عن رغبتهم في الانتماء أو اللحاق بالآخرين. ففي المجتمعات المعاصرة؛ حيث تُبثُّ الصور والمظاهر عبر وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي باستمرار، يصبح الاستهلاك وسيلة للتشبُّه بالطبقات الأعلى، أو بمجتمعات أخرى، أو حتَّى بشخصيات مؤثِّرة تُقدَّم على أنها نماذج للنجاح والجاذبية.

ومع تزايد هذا الضغط، يشعر الفرد بأنَّه مهدَّد بالتهميش أو الإقصاء إذا لم يواكب «الموضة» أو يقتنِ ما يقتنيه الآخرون، حتَّى لو كان ذلك فوق قدرته المادِّية أو خارج أولويَّاته الفعلية. وهكذا تنشأ دوَّامة من الاستهلاك القائم على المحاكاة؛ حيث لا يستهلك الفرد لأنَّه يريد، بل لأنَّه يرى الآخرين يستهلكون، فيسعى إلى محاكاتهم اتِّقاءً للإحراج أو إثباتًا للذات [1].

١ - أحمد زكي بدوي: الاستهلاك والهوية الاجتماعية، ص٧٤.

■ **تآكلُ القيمِ التَّقليديَّةِ:**

في ظلِّ هيمنة الثقافة الاستهلاكية، يُلاحَظ تآكلٌ تدريجي للقيم الاجتماعية التقليدية التي لطالما شكَّلت العمود الفقري للعلاقات داخل المجتمعات؛ مثل التعاون، والتكافل، ونكران الذات. وحين يُعاد تكوين المنظومة القيمية حول المركزية المادِّية والفردانية، يتراجع الحسُّ الجماعي لصالح النزعة الأنانية، ويُستبدل مفهوم «نحن» بمفهوم «أنا». وهذا التحوُّل لا يحدث بشكل فجائي، بل يتسلَّل عبر الخطاب الإعلامي، والممارسات اليومية، وصور «النجاح» التي تُقدَّم بوصفها مرتبطةً بالامتلاك الفردي لا بالعطاء أو الانتماء.

٣- الآثارُ السَّلبيَّةُ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

أ - الديونُ الماليَّةُ:

يؤدِّي الإفراط في الاستهلاك إلى دخول الأفراد في دوَّامة من الإنفاق تفوق إمكاناتهم الحقيقية، مدفوعين برغبة في مواكبة الأنماط الاستهلاكية السائدة أو الاستجابة للضغط الإعلاني والاجتماعي. ومع استمرار هذا السلوك، يجد كثير من الأفراد أنفسَهم مضطرين إلى اللجوء للاقتراض، أو استخدام بطاقات الائتمان لتغطية نفقاتهم اليومية، ما يؤدِّي إلى تراكم الديون بشكل تدريجي. هذا التراكم لا يسبِّب فقط أزمات مالية، بل يتحوَّل إلى عبء نفسي دائم؛ إذ يشعر الفرد بأنه مكبَّل بالتزامات مالية تحدُّ من حرِّيته وتؤثِّر في استقراره الشخصي والأسري[1].

ب. التَّأثيرُ البيئيُّ:

إنَّ السلوك الاستهلاكي غير المنضبط لا يؤثِّر فقط في الأفراد، بل يُخلِّف آثارًا مدمِّرة في البيئة. فمع ازدياد الطلب على السلع، يتسارع الإنتاج الصناعي بشكل يفوق طاقة الأرض على التجدُّد؛ ما يؤدِّي إلى استنزاف الموارد الطبيعية مثل المياه والمعادن، فضلاً عن تدمير الغابات وارتفاع معدَّلات التلوُّث. كما تسهم الصناعات الكبرى المرتبطة بالاستهلاك - مثل صناعة الأزياء

١ - سامي نصر: الاستهلاك والمجتمع: دراسة سوسيولوجية، ص١٣٤.

السريعة والإلكترونيات - في انبعاث الغازات الدفيئة، وتَفاقُم التغيرُّ المناخي، وتهديد التنوُّع البيولوجي. وهكذا يتحوَّل الاستهلاك من ممارسة شخصية إلى أزمة بيئية جماعية تهدِّد مستقبل الكوكب[١].

ج- الصِّحَّةُ النَّفسيَّةُ:

رغم أن الاستهلاك يُروَّج له بوصفه طريقًا نحو السعادة والرضا، فإنَّ التجربة الفعلية غالبًا ما تُثبت العكس. فالميل نحو الشراء المفرط لا يلبِّي حاجات حقيقية بقدر ما يسعى إلى ملء فراغ نفسي أو عاطفي. ومع الوقت، ينشأ نمط من «الإدمان الاستهلاكي»؛ حيث يشعر الفرد بالرضا المؤقَّت بعد الشراء، يعقبه شعور بالفراغ أو الذنب. وتتكرَّر الحلقة، ما يزيد من التوتُّر والقلق والاكتئاب. وتدلُّ الدراسات النفسية على أنَّ هذا السلوك يرتبط غالبًا بانخفاض احترام الذات والشعور بعدم الكفاية في مواجهة نماذج النجاح المثالية المنتشرة عبر الإعلام[٢].

٤- المظاهرُ السُّلوكيَّةُ والنَّفسيَّةُ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

أ. الاكتئابُ بعدَ الشِّراءِ:

يمرُّ كثير من الأفراد بعد عملية الشراء، خاصَّة المندفع منها، بحالة من التراجع النفسي؛ حيث يظهر شعور بالذنب أو انعدام الجدوى. فبدلاً من الإحساس بالسعادة المتوقَّعة، تنشأ حالة من الفراغ أو الندم، خصوصًا عندما يُدرك المشتري أنَّه لم يكن بحاجة حقيقية للمنتج، أو أنَّه أنفق مالاً كان ينبغي توجيهه لاحتياجات أكثر أهمِّية. هذه الظاهرة تُعرف أحيانًا بـ «كآبة ما بعد الشراء»، وهي ترتبط بشكل وثيق بتضخُّم التوقُّعات النفسية عن النتائج المرجوَّة من الاستهلاك؛ إذ يُحمَّل الشراء أكثر ممَّا يحتمل نفسيًّا أو عاطفيًّا[٣].

١ - حسين العودات: البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، ص٨٨.
٢ - محمد شعلان: الاستهلاك والصحة النفسية: قراءة في أثر القيم المادية، ص٥٦.
٣ - عبد الله أحمد عبد الله: الاستهلاك والاغتراب النفسي، ص٨٩.

ب. إدمانُ التَّسوُّقِ:

يُعدُّ إدمان التسوُّق أحدَ الاضطرابات السلوكية المعترف بها، ويُصنَّف ضمن أنواع الإدمان غير المرتبطة بالمواد الكيميائية. يعاني المصابون به من رغبة قهرية ومتكرِّرة في الشراء، غالبًا دون حاجة أو خطة، وذلك للحصول على شعور مؤقَّت بالتحسُّن النفسي أو الهروب من التوتُّر. غير أنَّ هذا السلوك لا يلبث أن يعود عليهم بنتائج سلبية؛ مثل التبذير، أو تراكم الديون، أو مشاكل في العَلاقات الاجتماعية. ويشير المختصُّون إلى أنَّ هذا النوع من الإدمان يرتبط أحيانًا باضطرابات في المزاج أو ضعف في آليَّات التنظيم الذاتي والانفعالي[١].

ج. عدمُ الرِّضا المُزمن:

من السِّمات النفسية الأشد تعقيدًا في ثقافة الاستهلاك الحديثة هي ما يمكن تسميته بـ «عدم الرضا المُزمن»؛ حيث يُصبح الفرد محاصرًا برغبات لا تنتهي. فكلَّما حصل على شيء، نشأت لديه رغبة في شيء آخر، وهكذا دواليك. ويرجع ذلك إلى أنَّ الثقافة السائدة لا تسوِّق للمنتج فقط، بل تسوِّق لفكرة أن الإشباع الكامل ممكن ومتاح دائمًا، في حين أنَّ الواقع الإنساني أكثر تعقيدًا. وهذا النمط يرسِّخ لدى الفرد شعورًا دائمًا بالنقص، ويدفعه للدخول في دائرة استهلاكية مغلقة لا تنتهي، ممَّا يؤثِّر سلبًا في استقراره النفسي وثقته بذاته[٢].

ثالثًا: علمُ النَّفسِ القرآنيُّ: المفهومُ- المرتكزاتُ- وخصائصُ النَّفسِ الإنسانيَّةِ

يُعدُّ علم النفس القرآني مجالاً معرفيًّا يتناول دراسة النفس الإنسانية من منظور قرآني؛ حيث يُسلِّط الضوء على طبيعة النفس، ومراتبها، وسبل تزكيتها. ومع أنَّنا لا ندَّعي أنَّ هذا العلم قد بانت جميع معالمه، لكنْ يمكننا القول بأنَّ القرآن الكريم يُقدِّم تصوُّرًا شاملاً للنفس، يُبرز تعقيداتها وتفاعلاتها مع السلوك الإنساني، ما يُسهم في بناء شخصية متوازنة ومجتمع سليم، وإن كان هذا

١ - يوسف زيدان: أمراض العقل الحديث، ص١٤٢.
٢ - عبد الرحمن العيسوي: علم النفس الاقتصادي والسلوك الاستهلاكي، ص١٦٨.

الميدان العلمي لم يكتمل بشكلٍ كافٍ، لكنَّه يمكن لنا أن نقدِّم مقاربة أوليَّة لهذا الموضوع، وبما يتَّسع له المقام هنا.

١ - تعريفُ علمِ النَّفسِ القرآنيِّ

علم النفس القرآني هو فرع من العلوم الإسلامية، يُعنى بدراسة النفس الإنسانية كما وردت في القرآن الكريم، أو وفقًا للمنطلقات والإطار النظري الذي تقدِّمه الآيات القرآنية، مع التركيز على خصائصها، ومراتبها، وتأثيرها في السلوك. ويهدف هذا العلم إلى فهم النفس البشرية من منظور إيماني، وتقديم حلول لمشكلاتها النفسية والروحية.

٢- المرتكزاتُ العامَّةُ والأساس

يرتكز علم النفس القرآني على عدة أسس، منها:

- التَّوحيد: إنَّ الإيمان بوحدانية الله يُشكِّل الأساس في فهم النفس وتزكيتها؛ لقوله تعالى: ﴿**وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة:١٦٨]، وإنَّ الله هو المؤثِّر الحقيقي في الوجود، بكلِّ مراتبه، وأبعاده، ومتصرِّف بالكائنات بما فيها الإنسان، وما تختلج به نفسه.
- الفطرة: الاعتراف بأنَّ النفس خُلقت على فطرة سليمة؛ لقوله تعالى: ﴿**فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ**﴾ [الروم:٣٠]، وهذه النفس لها قابليَّة لاكتساب الخير والشر؛ لقوله تعالى: ﴿**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾ [الشمس:٨].
- المسؤولية: حيث يتحمَّل الإنسان مسؤولية أفعاله، وسيُحاسب عليها؛ لقوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [المدثر:٣٨].
- لكُلِّ عملٍ أثر: أيْ إنَّ كلَّ ما يقوم به الإنسان في هذه النشأة له أثر، سواء في هذا العالم أم في عالم الآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ**

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[الزلزلة:٧-٨].

- التَّزكية: ضرورة السعي المستمرِّ لتزكية النفس، بغرض إبعادها عن المعاصي واتِّباع الشهوات المحرمة، ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا* وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا**﴾ [الشمس:٩ - ١٠].
- الاختيار: أيْ لدى الإنسان حرِّية الاختيار؛ لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [الإنسان:٣].
- الإيمان بعالم الغيب: أيْ إنَّ هناك أمورًا غير محسوسة وغير مادِّية أو مشاهَدة لا بدَّ أن نؤمن بوجودها، ولها إمكانية التأثير في الإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ [البقرة:٣].
- الإنسان كائن مركَّب من مادَّة وروح: فهو مخلوق من جسد من طين وروح إلهية؛ لقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ**﴾ [الحجر:٢٩].

إنَّ هذا التصوُّر للإنسان هو جزء من الإطار المفاهيمي، والخلفية النظرية التي تحكم الرؤية الخاصَّة للنفس الإنسانية، ولا يمكن إغفال ذلك، حينما نريد وضعَ أيِّ إجراء أو علاج، أو توجيه للنفس الإنسانية، بكلِّ حيثيَّاتها وأبعادها، وهذا التصوُّر يشكِّل جوهر الاختلاف بين المقاربة القرآنية أو الإسلامية للنفس، وبين النظريَّات النفسية الغربية، وآليَّات علاج النفس، أو إرشادها وتوجيهها.

٣- خصائصُ النَّفسِ الإنسانيَّةِ في القرآنِ الكريمِ

يتحدَّث القرآن الكريم عن ثلاث حالات للنفس الإنسانية هي:

- النَّفسُ الأمَّارةُ بالسُّوء: وهي النفس التي تميل إلى الشهوات والملذَّات، وتُغري صاحبها بارتكاب المعاصي. قال تعالى: ﴿**إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾ [يوسف:٥٣].
- النَّفسُ اللوَّامةُ: وهي النفس التي تلوم صاحبها على التقصير في الطاعات أو ارتكاب المعاصي، وتُحفِّزه على التوبة والرجوع إلى الله، قال تعالى: ﴿**وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**﴾ [القيامة:٢].

- النَّفس المطمئنَّة: وهي النفس التي بلغت درجة عالية من الإيمان والرضا بقضاء الله، فتعيش في سكينة وطمأنينة. قال تعالى: ﴿**يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ* ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً**﴾ [الحجر:٢٨].

وهذه الأحوال الثلاثة للنفس - وفقًا للقرآن الكريم - تختلف وتمتاز كلٌّ واحدة منها عن الأخرى، وهذا التحديد، وإن كان يحتاج إلى كثير من التوضيح، والشرح والبيان، لكنه يُشكِّل مدخلاً ضروريًّا لفهم النفس البشرية، وكيفية التعامل معها.

رابعًا: العَلاقةُ بين النَّفسِ والسُّلوكِ في المنظورِ القرآنيِّ

يُبرز القرآن الكريم العَلاقة الوثيقة بين النفس والسلوك؛ حيث يُشكِّل حال النفس دافعًا رئيسًا لأفعال الإنسان، فالنفس الأمَّارة بالسوء تدفع صاحبها نحو المعاصي، فيما تُحفِّز النفس اللوَّامة على التوبة والإصلاح، وتُوجِّه النفس المطمئنَّة صاحبها نحو الطاعات والرضا، قال تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا**﴾ [الشمس:١٠]؛ إذ تفيد هذه الآية بأنَّ تزكية النفس تؤدِّي إلى صلاح السلوك، فيما يُؤدي دسُّها إلى الفساد والانحراف. ويُقدِّم علم النفس القرآني إطارًا شاملاً لفهم النفس الإنسانية، يُبرز مراتبها وتأثيرها في السلوك، ومن خلال التزكية والارتقاء بالنفس، يمُكن للإنسان تحقيق التوازن النفسي والروحي، ما يُسهم في بناء مجتمع فاضل قائم على القيم والأخلاق. نعم؛ يحتاج علم النفس القرآني إلى مزيد من الأبحاث والدراسات، والتمحيص لاستكمال عملية العلاج التفصيلي لكثير من الأمراض النفسية التي تحيط بأبناء مجتمعنا، من خلال الرؤية القرآنية للنفس، خاصَّة على مستوى الاضطرابات والتحدِّيات النفسية المعاصرة والمستجدَّة.

خامسًا: الأسبابُ النَّفسيَّةُ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ في ضوءِ علمِ النَّفسِ القرآنيِّ

١ - النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ من منظورٍ قرآنيٍّ عامٍّ

ترتبط النزعة الاستهلاكية ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الجشع، والترف، والتبذير؛ حيث تعكس هذه المفاهيم جوانبَ مختلفةٍ من السلوك الاستهلاكي المفرط:

أ- الجشع

يرتبط الجشع بالنزعة الاستهلاكية؛ بوصفه دافعًا نفسيًّا يقود الأفراد إلى الرغبة المفرطة في اقتناء المزيد من السلع والخدمات، دون تقدير حقيقي للحاجة. هذا السلوك غالبًا ما ينطلق من فراغ داخلي أو شعور بالنقص، ما يدفع الإنسان إلى التعويض عبر التملُّك والاستهلاك. والجشع لا يراعي تأثير هذا التملُّك في الآخرين، سواء من حيث العدالة الاجتماعية أم استنزاف الموارد. قال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر:٢٠]، وهي آية تشير إلى الميل الفطري عند الإنسان نحو المال، لكنْ قد يتحوَّل هذا الحبُّ إلى جشع مرضي إذا لم يُضبط بالوعي والإيمان، فعن الإمام علي عليه السلام أنَّه قال: «الحرص مفتاح التَّعب، ومطيَّة النَّصَب، وسارق الشَّرف، ودليل على ضعف العقل»[١].

والجشع الاقتصادي «لا يعني فقط حبَّ المال، بل هو الرغبة المتزايدة في التملُّك حتى لو جاء ذلك على حساب الآخرين وحقوقهم، وهو من السِّمات البارزة في المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية»[٢]، مضافًا إلى ذلك، فقد «نهى الإسلام عن الجشع؛ لأنَّه يقود إلى الظلم، ويزرع الحقد بين الناس، ويجعل المال هدفًا بدل أن يكون وسيلة»[٣].

ب- التَّرف

التَّرف يمثِّل أحدَ أبرز مظاهر النزعة الاستهلاكية؛ لأنَّه يعني العيش في رفاهية زائدة تتجاوز الحاجات الرئيسة للإنسان، والإنفاق على الكماليَّات والسلع الفاخرة. وهذا السلوك ينشأ في الغالب من ثقافة استهلاكية تروِّج لاعتبار الامتلاك معيارًا للنجاح الاجتماعي. والتَّرف وفق المفهوم الديني والاجتماعي، يُعدُّ علامة على ضعف المسؤولية وخلل يُصيب التعامل مع قضايا المجتمع الجوهرية، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**﴾ [الإسراء:١٦]، أي إنَّ التَّرف سببٌ في فساد المجتمعات وهلاكها، إذا استُخدم دون ضوابط، فعن الإمام الصادق عليه السلام: «إنَّ الله

١ - شريف الرضي: نهج البلاغة، الحكمة رقم٢٢٦

٢ - عبد الرحمن يسري: الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الجشع الرأسمالي، ص٩٢.

٣ - يوسف القرضاوي: الحلال والحرام في الإسلام، ص٢٤٣.

يبغض كَثرة الأكل، ويكره كثرة النوم، ويكره كثرة الراحة، ويكره التَّرف، وإنَّما العبد عبد الله، ما دام على ما يُحبُّ الله»[1].

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أن «التَّرف لا يقتصر على مجرَّد الرفاهية، بل يتحوَّل إلى سلوك استهلاكي يُنتج فجوة طبقية، قد تُؤدِّي إلى التمرُّد الاجتماعي إذا لم يُضبط[2]». وهذا ما حذَّر الله -تعالى- منه، عندما اعتبر التَّرف سببًا لهلاك القرى والمجتمعات.

ج- التَّبذير

التبذير هو وجه آخر للنزعة الاستهلاكية، يتمثَّل في إنفاق المال أو استهلاك الموارد دون حاجة، ما يؤدِّي إلى استنزاف الثروات الفردية والعامَّة. وهذا السلوك لا يُدان فقط لأنَّه غير اقتصادي، بل لأنَّه يتعارض مع قيم الاعتدال والوعي البيئي والاجتماعي. والتبذير في الإسلام والفكر التربوي الإسلامي مرفوض بشدَّة، ويُعدُّ من صفات الشياطين، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء:٢٧]، وهو تصريح صريح بذمِّ هذا السلوك وربطه بالشياطين، لما فيه من فساد وعبث، فعن الإمام علي عليه السلام قال: «لا تُبَذِّرْ فَتُعْوِزَ، وَلا تَقْتُرْ فَتُجْحَفَ»[3]، كما أنَّ التبذير هو «نوع من الفساد المالي، لا ينتج عنه إلا الهدر وضياع الموارد، وهو سلوك مرفوض اقتصاديًّا وخُلُقيًّا»[4].

٢ - الأسبابُ النَّفسيَّةُ للإفراطِ في الاستهلاكِ

النزعة الاستهلاكية هي واحدة من الظواهر الاجتماعية والنفسية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالمجتمعات المعاصرة، خاصَّة في ظلِّ التغيُّرات الاقتصادية التي تمرُّ بها دول العالم، وزيادة

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص٨٧.
٢ - عبد العزيز الخضر، تحولات الترف في الخليج، ص ٣٨.
٣ - نهج البلاغة، الحكمة رقم ٣٤٢
٤ - محمد عبده، رسالة التبذير والاقتصاد، ص ٢٠٤.

القوَّة الشرائية والتقدُّم التكنولوجي. وهذه النزعة لا تقتصر فقط على الاستهلاك المادِّي، بل تشمل أيضًا الانغماس في الأنماط الثقافية والاجتماعية التي تروِّج لها بعض الوسائل الإعلامية والإعلانات التجارية.

من هنا تأتي الحاجة لفهم الأسباب النفسية لهذه الظاهرة وعلاجها من خلال منطلقات علم النفس القرآني الذي يوفِّر إرشادات وتوجيهات تربوية وخُلُقية؛ تهدف إلى تهذيب النفس الإنسانية ومنعها من الانجراف وراء الاستهلاك المُفرط.

في هذا السياق، سنعرض أبرز الأسباب النفسية للنزعة الاستهلاكية في ضوء علم النفس القرآني، مع تقديم بعض الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة، بناءً على المفاهيم القرآنية والتوجيهات الإيمانية التي تهدف إلى تعزيز الوعي والفهم الصحيح للمال واستهلاكه.

أ. ضعفُ الوازعِ الدينيِّ والخللُ في معرفةِ منظومةِ القيمِ الدينيَّةِ والالتزام بها

إنَّ الوازع الديني هو أحد الأسس النفسية المهمَّة التي تسهم في توجيه سلوك الإنسان وتحديد أولويَّاته في الحياة. ومن أبرز الأسباب التي تؤدِّي إلى النزعة الاستهلاكية المفرطة، ضعف الوازع الديني وفقدان الوعي بأهمِّيَّة القيم الدينية. وفي المجتمعات التي يغيب فيها الوعي الديني، يواجه الأفراد صعوبةً في التحكُّم في رغباتهم المادِّية؛ ممَّا يعزِّز من استهلاكهم المفرط وتبذيرهم.

وفي ضوء علم النفس القرآني، يُعتبر الوازع الديني حاجزًا نفسيًّا يحمي الفرد من الانجراف وراء رغباته وشهواته المادِّية؛ ما يُعزِّز قدرة الإنسان على تحقيق التوازن في حياته. وفي هذا السياق، يشير القرآن الكريم إلى أهمِّيَّة التقوى والابتعاد عن التعلُّق الزائد بالمال. على سبيل المثال، يذكر الله تعالى: ﴿**زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ**﴾ [آل عمران:١٤]. ففي هذه الآية يُبيِّن القرآن أنَّ حُبَّ المال والزينة المادِّية في الحياة الدنيا أمر طبيعي، لكنْ يعقب ذلك بالتحذير الضمني من الانغماس أو الإفراط في هذا الحبِّ، ليُؤكِّد أنَّ الأفضل للإنسان المؤمن، هو ما عند الله في الآخرة من نعيم مُقيم.

ب. تأثيرُ البيئةِ والوسطِ الاجتماعيِّ في انتشارِ النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ والتَّبذيرِ والتَّفاخرِ

تؤدِّي البيئة الاجتماعية دورًا مهمًّا في تشكيل سلوكيَّات الأفراد، وخاصَّة فيما يتعلَّق بتوجُّهاتهم نحو الاستهلاك. في المجتمعات التي تُروِّج للمظاهر والرفاهية، يزداد الضغط الاجتماعي على الأفراد لاستهلاك المزيد من السلع؛ بُغية تحقيق قبول اجتماعي أو لإظهار الثراء والمكانة، فالنزعة الاستهلاكية لا تقتصر على الفرد بحدِّ ذاته، بل تُعتبر أيضًا انعكاسًا للضغط الاجتماعي والمجتمعي. عندما يتعرَّض الأفراد للأفكار التي تروِّج لها الإعلانات التجارية ووسائل الإعلام، فتتأثَّر أذهانهم بأفكار مبالغ فيها عن «السعادة» والنجاح الذي يرتبط بشراء السلع الفاخرة أو امتلاك الأشياء المادِّية. لذلك نجد القرآن الكريم يحثُّ على الاعتدال في إظهار المال والمكانة الاجتماعية، إذ يُحذِّر من التفاخر بها. قال الله تعالى في سورة الحديد: ﴿**اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ**﴾ [الحدود:٢٠].

ج- النَّزعةُ إلى التملُّك باعتباره تعويضًا عن نقصٍ نفسيٍّ

يُعتبر التملُّك مظهرًا من مظاهر الرغبة في السيطرة والتعويض عن النقص النفسي، فالأفراد الذين يعانون من مشاعر الفراغ أو القلق قد يلجؤون إلى شراء الأشياء أو التعلُّق بالمادِّيات للهروب من مشاعر العجز والتوتُّر، ومن الأسباب النفسية الأخرى التي تدفع الأفراد نحو الاستهلاك، محاولة سدِّ الفراغ الداخلي الذي يشعرون به.

إنَّ غياب الوعي العقدي والإيماني أو الاستقرار النفسي قد يجعل الشخص يشعر بأنه في حاجة إلى ملء هذا الفراغ من خلال التملُّك المفرط للأشياء المادية.

هناك أيضًا، عَلاقة بين القلق والتوتُّر وبين الاستهلاك المُفرط. فالأفراد الذين يعانون من القلق الدائم أو التوتر النفسي، ينجذبون إلى التسلية المؤقَّتة التي قد يوفِّرها لهم الاستهلاك وشراء السلع بكثرة والتبذير. بالمقابل يدعونا علم النفس القرآني إلى الرجوع إلى أنفسنا والبحث عن السكينة والاطمئنان الداخلي من خلال التوجُّه إلى الله عز وجل والاشتغال بعبادته وذكره، يقول سبحانه وتعالى: ﴿**أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ**﴾ [الرعد:٢٨].

د- فُقدانُ الإحساسِ بالكفايةِ النَّفسيَّةِ والرِّضا

من الأسباب النفسية الأخرى للنزعة الاستهلاكية، فقدان الإحساس بالكفاية النفسية، ما يجعل الشخص يسعى للحصول على المزيد من الأشياء المادِّية واقتنائها ليشعر بنوع من الاكتفاء.

إنَّ فُقدان الرضا الداخلي يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن السعادة في الخارج، وهنا قد يُصبح الاستهلاك المفرط هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الشعور المفقود؛ حيث يشعر بعض الأفراد أنَّهم لن يكونوا «مكتفين» أو «راضين» إلَّا إذا امتلكوا الأشياء المادِّية المترفة؛ ما يعزِّز من السعي وراء الاستهلاك المفرط وغير المبرَّر.

سادسًا: كيفيَّةُ العلاجِ في ضوءِ علمِ النفسِ القرآنيِّ

١ . ترسيخُ قيمةِ القناعةِ والرِّضا:

﴿**كَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ**﴾ [الحديد:٢٣]، القناعة قيمة عليا في ميزان النفس الإنسانية، وهي تعني في جوهرها الرضا بما قسَم الله للعبد، من غير تطلُّعٍ إلى ما في أيدي الناس من نِعَم، ولا حزنٍ مفرطٍ على ما فُقد منها. وهذه القيمة تشكِّل ترياقًا للعديد من المشكلات النفسية المعاصرة، كالاكتئاب، والقلق، والاحتراق النفسي الناتج عن المُقارنات المستمرَّة، بين ما يملكه الإنسان وما يملكه الآخرون.

وتُشير هذه الآية الكريمة إلى أنَّ النفس البشرية تحتاج إلى توازن انفعالي، فلا تقع فريسةً للأسى إذا فَقدت شيئًا، ولا للشعور بالزَّهو إذا نالت نعمةً ما. فكلمة «تَأْسَوا» تدلُّ على حالة نفسية متكرِّرة تصيب الإنسان عندما لا يُحقِّق ما يُريد، وقد تكون هذه الحالة مؤقَّتة أو مستديمةً بحسب شدَّة التعلُّق بالمفقود. بينما «تفرحوا» هنا لا تعني الفرح المحمود، بل الفرح المَشُوبَ بالغُرور الذي يدفع الإنسان إلى الفخر والتفاخر والزهو.

وفي هذه الآية الكريمة يعلِّمنا القرآن مبدأ «الاتِّزان العاطفي»، وهو مفهوم يوازي في علم النفس الحديث ما يُعرف بالمرونة الانفعالية أو «Emotional Agility»، وهي مهارة تُكتسب وتُدرَّب عليها النفس، حتى تصل إلى حالة من التوازن تمنعها من الانهيار عند الأزمات، أو الغرور عند النجاحات.

وقد كشفت أبحاث علم النفس، أن الأفراد الذين يتحلَّون بالقناعة يعيشون حياة أكثر استقرارًا نفسيًّا، وأقل تأثُّرًا بالمتغيِّرات المادِّية. فالشخص القنوع يملك طاقةً داخلية تمُكِّنه من التركيز على ما لديه وتقديره، بدلاً من الدوران المستمرِّ في حلقة الطموحات غير المنتهية. ويُؤدِّي ذلك إلى تحسين جودة الحياة والرضا الذاتي. والتربية على القناعة يجب أن تبدأ من الطفولة؛ حيث يُعلَّم الطفل أنْ لا يربط حبَّه لنفسه أو لغيره بما يملكه من أشياء، بل بما يحمله من قيم. ويُستعان في ذلك بالاستفادة من سِيَرِ الأنبياء والصالحين الذين لم تكن السعادة في حياتهم مقرونةً بالمظاهر المادِّية، وكثرة الاستهلاك، بل بالإيمان والعمل الصالح.

٢ . تربيةُ النَّفسِ على الزُّهدِ وضبطِ الشَّهواتِ؛ لقوله تعالى:

﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [الذاريات:٤٠].

الزهد في المفهوم القرآني ليس تركًا للدنيا، بل تحرُّرًا منها؛ بحيث لا يملك الإنسان الشيء وهو مُستعبد له، بل يملك الأشياء دون أن تُسيطر عليه. فالآية تُحدِّد منهجًا نفسيًّا واضحًا للسموِّ فوق الشهوات، من خلال عنصرين اثنين: الخوف من مقام الرَّب، ونهْي النفس عن الهوى، فمن خاف مقام ربه، تعني إدراك عظمة الله واستحضار مراقبته وحسابه، وهذا الإحساس يولِّد رهبة داخلية تُحفِّز على محاسبة النفس، ومراقبة نزعاتها، وعدم الاستجابة الفورية لرغباتها. أما «ونهى النفس عن الهوى،» فهي دعوة للتربية الذاتية المستمرَّة التي يُدرِّب فيها الإنسان نفسَه على مقاومة الإغراءات، وتأجيل الإشباع، والتمييز بين ما ينفع وما يضرُّ.

٣ - تعزيزُ الرَّقابةِ الذَّاتيَّةِ لقوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

الرقابة الذاتية جوهر الاستقامة النفسية والخُلُقية، وهي من أنجع الوسائل لضمان الثبات السلوكي بعيدًا عن الضغوط الخارجية. والقرآن الكريم يؤسِّس لهذا المعنى بعبارة قصيرة لكنها بالغة التأثير: **﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾**، فالوعي بأنَّ الله مُطَّلع على سرائرنا وأعمالنا يولِّد

نوعًا من المُراقبة الذاتية التي تضبط التصرُّفات حتى في أدقِّ المواقف، وهو ما يُسمَّى اجتماعيًّا بـ «الضمير الحي». غير أنَّ الفرق بين الرقابة القرآنية والضمير المجتمعي، هو أنَّ الأولى ثابتة وشاملة، لا تتأثَّر بالبيئة أو العُرف.

٤ . التَّربيةُ على الإنفاقِ المعتدلِ والمُتوازنِ؛ لقوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:٦٧].

إنَّ الاستهلاك المُفرط سِمةٌ من سِمات المجتمعات المعاصرة، وقد نتج عنه اضطرابات مالية، وضغوط نفسية، ومشكلات أسرية. والقرآن الكريم يدعو إلى الاعتدال، ويُقدِّم نموذجًا راقيًا في التعامل مع المال، انطلاقًا من قاعدة: لا إسراف ولا تقتير، وإنَّما قوام وتوازن.

والإسراف غالبًا ما يُخفي وراءه فراغًا نفسيًّا، أو رغبة في إرضاء الآخرين، فيما التقتير يُخفي خوفًا مَرَضيًّا من الفقر، أو إحساسًا دائمًا بعدم الأمان. وكِلا السلوكين يؤدِّيان إلى اختلالٍ في نفسية الفرد، ويُشوِّهان عَلاقته بالمال.

أما الإنفاق المتوازن، فيُترجَم إلى راحة داخلية، وثقة في الرزق، وإحساس بالمسؤولية. وتشير دراسات في الاقتصاد السلوكي إلى أن التوازن المالي يُسهم في خفض التوتُّر، ويُعزِّز الاستقرار الأسري، ويُطيل من الشعور بالرضا الذاتي، ومن المهمِّ أن تُربَّى الأجيال الجديدة على فهم فلسفة المال في الإسلام، باعتباره وسيلة لا غاية، وعلى قيم مثل الادِّخار، والصدقة، والمسؤولية في الشراء، حتى لا تقع في فخ المظاهر والديون والقلق المالي.

٥- بناءُ هُويَّةٍ نفسيَّةٍ متوازنةٍ قائمةٍ على الكفايةِ الذَّاتيَّةِ والرِّضا الإيمانيِّ:

الهُويَّة النفسية حجر الزاوية في شخصية الإنسان، وهي التي تُحدِّد من هو، وما غايته، وما المرجعية التي يحتكم إليها. والقرآن الكريم يُقدِّم تصوُّرًا شاملاً لبناء هذه الهُويَّة على أسس متينة: العبودية لله، والخلافة في الأرض، والكرامة الإنسانية.

وحين يُدرك الإنسان هذه المعاني، يُصبح أقلَّ تأثُّرًا بتقلُّبات الخارج، وأكثر تماسكًا أمام إغراءات الاستهلاك، وأقدر على اتخاذ قرارات منبثقة من ذاته، لا من ضغط المجتمع أو الإعلام أو الدعاية، وهذا ما يُسمَّى في علم النفس «الهُويَّة المتكاملة». والرضا الإيماني يُعفي النفس من اللُّهاث خلف رضا الناس، ويُغنيها عن القلق المزمن بشأن المستقبل. كما أنَّ الكفاية الذاتية تُحصِّنها ضدَّ التبعية، وتُساعدها على بناء شبكة دعم داخلية متينة.

وتؤكِّد دراسات في علم النفس أن الأفراد الذين يتمتَّعون بهُويَّة روحية واضحة، هم أقلُّ عُرضةً للاكتئاب، وأكثر شعورًا بالمعنى في حياتهم، وأقوى في مواجهة المحن. إنَّ علم النفس القرآني لا يُقدِّم وصفات آنيَّة، بل منهجًا متكاملاً لتزكية النفس وبنائها وتحقيق سلامها الداخلي. فالقرآن يُعلِّمنا كيف نرى الحياة، وكيف نفهم أنفسنا، وكيف نضبط مشاعرنا، ونُهذِّب شهواتنا، ونتفاعل مع ما يمرُّ بنا من أفراح وأحزان.

خاتمة

في ظلِّ تضخُّم الأنماط الاستهلاكية في المجتمعات المعاصرة، برزت الحاجة إلى مراجعة المنطلقات الفكرية التي توجِّه السلوك الإنساني. ومع تزايد المشكلات النفسية المرتبطة بها أو الناتجة عنها، بات واضحًا أنَّ الإنسان فقد بَوصلته الداخلية، وانجرف خلف منظومة قيمية ماديَّة، تقيِّمه بناءً على يملك لا على ما يكون.

وفي هذا السِّياق، يبرز المنظور القرآني للنفس البشرية بوصفه إطارًا شاملاً يُعيد تعريف الإنسان، ويضبط دوافعه، ويوجِّهه نحو حياة متوازنة روحيًّا وسلوكيًّا. وتشكِّل النزعة الاستهلاكية أحد أبرز المشكلات التي يُمكن للقرآن أن يُسهم في معالجتها عبر مقاربته المتكاملة لفهم النفس ودوافعها.

إنَّ النزعة الاستهلاكية، بما تحمله من أبعادٍ نفسية واجتماعية وثقافية، تمثِّل تحدِّيًا معقَّدًا يرتبط بجوهر الإنسان وهُويَّته في العصر الحديثٍ. وقد حاولنا في هذه المقالة أن نكشف عن حقيقة هذه الظاهرة؛ باعتبارها ليست مجرَّد سلوك اقتصادي، بل تعبيراً عن اضطراب أعمق في

منظومة القيم والهوية. كما تبيَّن أنَّ علم النفس القرآني يقدِّم إطارًا عامًّا لا بدَّ من الاستناد إليه لفهم النفس وسبل تزكيتها، بما يساعد على كبح هذه النزعة من خلال تفعيل قيم القناعة، والاعتدال، والرقابة الذاتية.

وفي سياق هذه المعالجة، نقدِّم التَّوصيات الآتية:

- إدماج التربية الاستهلاكية في المناهج التعليمية: من خلال تعزيز مهارات التمييز بين الحاجة والرغبة، وتعليم تدريب الناشئة على التفكير النقدي تجاه الإعلانات.
- تعزيز الوعي الديني والروحي: عبر برامج توعويَّة تُظهر دور القيم القرآنية في تحقيق التوازن النفسي والسلوكي.
- تنظيم سوق الإعلانات الرقمية والإعلام الاستهلاكي: بسنِّ قوانينَ تحدُّ من الاستهداف النفسي للمستهلكين، خاصة الأطفال والمراهقين.
- اتخاذ نماذج اقتصادية بديلة: مثل الاقتصاد الدائري؛ لتقليل الهدر وتعزيز الاستهلاك المسؤول.
- تشجيع الأنماط الحياتية البسيطة: من خلال دعم المبادرات التي تروِّج لثقافة القناعة والاكتفاء، بما يعزِّز من المعنى الداخلي ويقلِّل من التبعية للاستهلاك.
- تفعيل دور المؤسَّسات الدينية والإعلامية: لإعادة صياغة خطاب يُقاوم النزعة المادِّية، ويعيد الاعتبار للإنسان بوصفه كائنًا متكاملاً لا يُقاس بما يملك.

المصادر والمراجع

- أحمد زكي بدوي: الاستهلاك والهوية الاجتماعية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٧.
- أحمد عبد الحليم بدر: علم النفس العصبي المعرفي، القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠١٥.
- إريك فروم: الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الساقي، لا ط، ٢٠١٠.
- حسين العودات: البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٨.
- سامي نصر: الاستهلاك والمجتمع: دراسة سوسيولوجية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ٢٠١٥.
- السيد علي حمود: الاستهلاك القهري: الأسباب والنتائج والعلاج، القاهرة، دار الفجر، ط١، ٢٠١٦.
- عبد الرحمن يسري: الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الجشع الرأسمالي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ٢٠١٠.
- عبد الستار إبراهيم: الأرض اليباب: دراسة في اضطرابات النفس المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، ط١، ٢٠٠٠.
- عبد العزيز الخضر: تحولات الترف في الخليج، دبي، مركز المسبار، ط١، ٢٠١٤.
- عبد الله أحمد عبد الله: الاستهلاك والاغتراب النفسي، الرياض، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٠.
- عبد الله أحمد عبد الله: الاستهلاك والاغتراب النفسي، الرياض، دار الزهراء، ط١، ٢٠١٠.
- عبد الوهاب المسيري: العالم من منظور غربي، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٦.

- عماد علي دياب: الاستهلاك كتعويض نفسي: قراءة سوسيولوجية، مجلة دراسات نفسية واجتماعية، العدد ١٢، ٢٠٢٠.
- كارل يونغ: الإنسان ورموزه، ترجمة: سمير عباس، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٩٨.
- محمد الحاج سالم: الاستهلاك والهوية في المجتمعات المعاصرة، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط١، ٢٠١٩.
- محمد شعلان: الاستهلاك والصحة النفسية: قراءة في أثر القيم المادية، مجلة علم النفس، العدد ٩١، ٢٠١٤.
- محمد شعلان: القلق والاكتئاب: الأسباب وطرق العلاج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١.
- محمد عبده: رسالة التبذير والاقتصاد، مجلة المنار، المجلد ٨- ١٩٠٥.
- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠١.
- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط١، ٢٠٠١.
- نعمان عبد الغني: التسويق العصبي: آليات التأثير الخفي في المستهلك، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨٤، ٢٠١٨.
- هارتموت روزا (Hartmut Rosa): التسارع: نقد اجتماعي للزمن، الناشر Polity Press، المملكة المتحدة، ط١، ٢٠٢٠.
- يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، مكتبة وهبة، لا م، ط ١٩، ٢٠٠٣.

الاسْتهلاكُ والنَّزعةُ الاسْتهلاكيَّةُ
من منظورِ الإسلامِ وعلمِ الاجتماعِ الاقتصاديِّ

◆ السيد أكبر سيدي نيا[1] ◆ ترجمة: د. محمد فراس الحلباوي[2]

■ **خلاصة**

تؤثِّرُ الثَّقافةُ العامَّةُ والمعاييرُ والقيمُ السَّائدةُ في المجتمعِ في الاستهلاكِ والنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ. ويؤكِّدُ الإسلامُ على ضرورةِ الحفاظِ على المالِ، وتأمينِ الاحتياجاتِ المعيشيَّةِ، والاستثمارِ الاقتصاديِّ، وتأمينِ الرَّفاهيةِ المعيشيَّةِ للفردِ، ولمن يعولُهم مراعيًا التوسُّطَ في ذلك، ويبيحُ للمسلمينَ الاستهلاكَ مع الالتزامِ بالاعتدالِ، وينهى عن كلِّ أشكالِ الإسرافِ والتَّبذيرِ والإتلافِ فيه. وللاستهلاكِ آثارٌ متعدِّدةٌ ومتنوِّعةٌ: اقتصاديَّةٌ، وسياسيَّةٌ، ونفسيَّةٌ، واجتماعيَّةٌ. من الآثارِ الاجتماعيَّةِ للنَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ يمكنُ ذكْرُ تحوُّلِ الثَّروةِ والاستهلاكِ إلى قيمةٍ وهيمنتِها على القيمِ الأخرى، واستعراضِ الثَّروةِ والفجوةِ الطَّبقيَّةِ والتَّفاوتِ الاجتماعيِّ والشُّعورِ بالحرمانِ..إلخ.

يتناولُ هذا المقالُ آثارَ النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ في المجتمعِ مستخدمًا الأسلوبَ الإسناديَّ ومنهجَ تحليلِ المحتوى الوصفيِّ بالمنظورِ الاجتماعيِّ، ثمَّ يدرسُ النزعةَ الاستهلاكيَّةَ من منظورِ التَّعاليمِ الإسلاميَّةِ.

الكلمات المفتاحية: الإسلام- الاستهلاك- النَّزعة الاستهلاكيَّة- علم الاجتماع الاقتصادي- الإسراف- التَّبذير.

١ - خرِّيج الحوزة العلمية في قم المشرَّفة، وباحث في علم الاجتماع والاقتصاد- إيران.

٢ - دكتوراة في اللغة الفارسية وآدابها، محاضر في جامعة دمشق، ترجمان محلف.

مقدِّمة

الاستهلاكُ والنزعةُ الاستهلاكيَّة موضوعان متعدِّدا الأبعاد، ويمكن النظر إليهما من زوايا مختلفة. للنزعة الاستهلاكيَّة، فضلاً عن العوامل والتأثيرات الاقتصاديَّة، آثار نفسيَّة واجتماعيَّة أيضًا، ينبغي دراستها وتمحيصها والتركيز عليها. ويمكن عدُّ الاستهلاك بمنزلة حركة اجتماعيَّة وثقافيَّة تتضمَّن علاماتٍ ورموزًا ثقافيَّة، وليس مجرَّد عمليَّة اقتصاديَّة نفعيَّة بحتة؛ لذلك، ينبغي الاهتمام بالجوانب الاجتماعيَّة والثقافيَّة الخاصَّة به.

وعلى الرغم من أنَّه في هذا النهج، تبقى للعوامل الاقتصاديَّة أهميّتها ومكانتها. فعلى سبيل المثال، في تحديد المجموعات الاستهلاكيَّة التي لديها أنماط استهلاكيَّة خاصَّة بها، يبقى وضعها الاقتصادي هو المحدِّد وليس العوامل الاجتماعيَّة والثقافيَّة[1]. وفضلاً عن التكاليف الاقتصاديَّة، ثمَّة إنفاق وتكلفة للوقت والطاقة وما إلى ذلك في العمليَّة الاستهلاكيَّة، وأنَّ لذلك تداعياتٍ نفسيَّة واجتماعيَّة عديدة، ومن الضروري تحليل عواقب النزعة الاستهلاكيَّة ونتائجها التي تُعدُّ نوعًا من الإضرار في العمليَّة الاجتماعيَّة؛ لذلك ينبغي الاستعانة بحصيلة البيانات الناتجة عن الأبحاث، والتخطيط لإصلاح هذه النزعة. وبالتالي، فكما تغيَّرت أنماط الاستهلاك عبر التاريخ تبعًا لتغيُّر الرؤى والعوامل الاجتماعيَّة والثقافيَّة، فقد أثَّرت هذه العوامل جنبًا إلى جنب مع العوامل الماديَّة والاقتصاديَّة، في تغيير نمط الاستهلاك.

يهتم علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعيَّة الناتجة عن سلوك الإنسان وأفعاله. ويُخضِع سلوكَ الإنسان للأهداف والدوافع والقيم التي تحكم الشخص. ولتحليل سلوك الشخص، ينبغي الاهتمام بهذه المؤشِّرات ودراستها بعناية. حين نتحدَّث عن قيمة السلوك وهدفه، فإننا في الواقع

١ . روبرت باكاك: مصرف، ص٣.

نثير مسألة السلوك الهادف والرشيد. فسلوك الإنسان له هدف وينبع من تفكير منطقي عقلاني. ولفهم معنى السلوك وكونه اعتباريًّا، ينبغي فهم الأهداف والقيم الكامنة وراءه وإدراكها؛ لأنَّ فهم الأهداف والدوافع والأغراض والمعايير والقيم، هو مقدِّمة للمعرفة الكاملة بالسلوك وتحليله، لا سيَّما في السلوك الجماعي.

وبطبيعة الحال، فإنَّ هذه المؤشِّرات تختلف من بلد إلى آخر، وحتَّى من ثقافة إلى أخرى. كما أن التشابه الظاهري للرموز الاجتماعية لا يمكن أن يكون مؤشِّرًا على السلوك المشترك والعلاقات الداخليَّة والخارجيَّة؛ لأنَّه كما قيل، فإنَّ جميع ذلك ينضوي ضمن الأهداف والدوافع والقيم، وبتغييرها ستختلف السلوكيَّات ووظيفة الرموز.

أوَّلًا: الإطارُ النَّظريُّ

المنهج الذي يتَّبعه هذا المقال، هو منهج اجتماعي خاصٌّ بقضيَّة الاستهلاك. لذلك، سيُحلِّل أوَّلاً الاستهلاك بالرؤية الاجتماعيَّة، ثمَّ ستُدرس هذه القضيَّة من خلال رؤية الإسلام. ومنهج البحث يعتمد على الأسلوب الإسنادي والتحليلي للمحتوى مع المنهج التوصيفي.

في البحث الحالي، نسعى إلى إثبات أنَّ الاستهلاك بذاته أمرٌ مستحسنٌ ومقبولٌ في الإسلام، وأنَّه بمنزلة المحرِّك للاقتصاد والمجتمع، كما أنَّ الترشيد الأمثل للاستهلاك ومراعاة الضوابط الشرعيَّة له هو أمر حَسَن، ولكنْ عندما يكون الاستهلاك هو هدف الحياة ويُصاب الأفراد بالإسراف والتبذير، فسيصبح هذا الأمر مذمومًا وغير مستحب. ولدراسة ظاهرة النزعة الاستهلاكيَّة، ينبغي دراسة بعض المفاهيم الرئيسة.

ثانيًا: مفهوم الاستهلاك

الاستهلاك في اللغة يعني الإنفاق[1]، وفي المصطلح الاقتصادي، "الاستهلاك عبارة عن القيم

١ - علي أكبر كلانتري: إسلام والگوى مصرف، ص٢٣.

النقديَّة للسلع والخدمات التي تؤمن من قبل الأفراد ويقومون بشرائها"[1].

و«يُستخدم الدخل الصافي لغرضين، يُخصَّص جزءٌ منه لتجميع الثروة وتكديسها والادِّخار، ويُخصَّص الجزء الآخر منها لتحقيق اللذَّة. وذلك الجزء من الدخل الذي يُنفق على تحقيق اللذَّة يُسمَّى الاستهلاك»[2].

ثالثًا: النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ

النزعة الاستهلاكية هي عبارة عن إعطاء الأولويَّة للاستهلاك وجعل الرفاهيَّة والممتلكات الماديَّة هدفًا. وقد غيرَّ العالم الغربي مساره، من الأخلاق الإنتاجيَّة أو الأخلاق البروتستانتيَّة إلى الأخلاق الاستهلاكيَّة. ونتيجة لذلك، تحوَّل الغرب من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك، وأصبح الأصل في المجتمع هو تعظيم الاستهلاك والمتعة بحدِّهما الأعلى. وبعد الغرب، تحوَّلت الدول النامية أيضًا إلى مجتمعات استهلاكيَّة إثر الدعاية والإعلان وعوامل أخرى.

ولتسريع هذا التحوُّل إلى المجتمع الاستهلاكي، استُخدمت سياسات لتنظيم المَعارض، وإنشاء متاجرَ كبيرة ومتسلسلة، وتوفير السلع الاستهلاكيَّة الرخيصة ودخولها الأسواق بكميَّات كبيرة. وكان الفارق بين المجتمع الاستهلاكي وما سبقه هو أن استهلاك السلع الوفيرة كان مقتصرًا على الطبقة الثريَّة والمرفَّهة، لكنْ في المجتمع الاستهلاكي، بات استهلاك هذه السلع شائعًا أيضًا بين عامَّة الناس. بالطبع؛ ستظلّ السلع باهظة الثمن وذات الجودة العالية حكرًا على الأثرياء، والسلع الرخيصة وذات الجودة الأقل خاصَّة بعامَّة الناس.

برأي (فوكو-Foucault)، إنَّ سلوك الأفراد وتصرُّفاتهم عامَّةً وفي أي زمن، يُستمدُّ وينبع من الرؤية السائدة في ذلك العصر. بعبارة أخرى، فإنَّ بناء الفعل تابع لبناء الفكر. ولصناعة الفكر، ثمَّة حاجة إلى الإيمان والارتباط بين الذهن والعين. ولخلق هذا الإيمان وهذه الصلة، تلعب اللغة الدور الأكبر، فاللغة مليئة بالمفاهيم القِيَميَّة وتمارس دورًا كبيرًا في الدعاية وإضفاء نوعٍ من

١ - أحمد أخوي: اقتصاد كلان، ص١٥١.
٢ - باقر قديري أصل: كليات علم اقتصاد، ص٢٧٤.

الشرعية، وتستخدم وسائل الإعلام، جنبًا إلى جنب مع اللغة، الرموز والعلامات لبناء الفعل، وفي بحثنا هذا في الاستهلاك[1].

تَظهر النزعة الاستهلاكيَّة مع تغيير أفكار الناس عن الاستهلاك. في الماضي، كان الناس يشترون السلع والخدمات الرئيسة أوَّلًا، ثم السلع غير الضرورية حسب أولويَّاتهم وقدرتهم الشرائيَّة ثانيًا، وكانوا يمارسون دورًا في تلبية احتياجاتهم، وكانت هذه هي الفكرة السائدة لدى الناس، ولكنْ لإيقاظ النزعة الاستهلاكية وتقويتها بين الناس، كان من الضروري تغيير هذه النظرة، لذلك، غُيِّرت النظرة لدى الناس عن طريق الدعاية ومن خلال وسائل الإعلام، وأصبح الناس يسعون إلى استهلاك المزيد والمزيد.

في هذا التغيير، كان الأصل الرئيس له أن الاستهلاك تحوَّل إلى قيمة ومعيار، ولم تعد النزعة الاستهلاكية مستهجنة. يستفيد النظام الرأسمالي من وسائل الإعلام لإعداد الأرضيَّات الثقافيَّة والفكريَّة للنزعة الاستهلاكيَّة، ويستهدف الشرائح المفكِّرة والمتوسِّطة.

ليس للنزعة الاستهلاكية في الثقافة الدينيَّة مكافئ دقيق ومحدَّد، ولكنها مرتبطة بمفاهيم مثل: الإسراف والتبذير والإتلاف. ولتوضيح رؤية الإسلام في هذا الشأن، سندقِّق في هذه المفاهيم في تتمَّة المقال.

رابعًا: النَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ الحديثةُ

بدأت النزعة الاستهلاكية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر بشعار "دع الحدود تكون حرَّة"، وبلغت ذروتها في النصف الأول من القرن العشرين. في هذا الأنموذج، ينظر الناس إلى الاستهلاك كونَه شيئًا مبنيًّا على رغباتهم وليس فقط على تلبية احتياجاتهم. إنَّهم يريدون شراء أشياء كانت قد انطبعت في أذهانهم من خلال الإعلانات، عبر الأفلام والصحافة والإذاعة والتلفاز وأساليب الإعلان الأخرى. في هذه الرغبة والشهوة، لا يجري الاهتمام بالقوة الشرائيَّة والقدرة الماليَّة للشخص؛ لأنَّ المعيار بالنسبة له هو الرغبة وليس تلبية الحاجة. وتستخدم الرأسمالية

١ - روبرت باكوك: مصرف، ص٣.

بغرض التمهيد لإيجاد هذا النوع من النزعة الاستهلاكية وترسيخها، العلاماتِ والرموزَ في بيع المنتجات. وكان للبنيويَّة دور بارز في إيلاء الأهميَّة للعلامات والمؤشرات التي أوضحها عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي (كلود ليفي شتراوس-Claude Lévi-Strauss)، والتي خَلُصت إلى أن العلامات والرموز المستخدمة في الإعلانات فعَّالة وتمارس دورًا رائدًا جنبًا إلى جنب مع اللغة المكتوبة[1].

والنزعة الاستهلاكيَّة هي قضيَّة دوليَّة يمكن دراستها من منظور جزئي وكلِّي. وقد أصبحت النزعة الاستهلاكيَّة المُفرطة اليوم منتشرة في معظم البلدان. الشركات متعدِّدة الجنسيَّات والعالميَّة، والمناطق الحرَّة، والفضاء السيبراني، والإنترنت، والإعلانات عبر الأقمار الصناعيَّة قد كسرت الحدود، وتجد جمهورها دائمًا. هذه الوسائل تغيِّر الأذواق وثقافة الاستهلاك؛ حيث يسعى أفراد المجتمع يوميًّا إلى مواكبة أحدث صيحات الموضة التي يشاهدونها على شاشات التلفاز ليلاً. كما أن التسوُّق عبر الإنترنت قد أزال عددًا من القيود.

وتهدف النزعة الاستهلاكيَّة الحديثة إلى زيادة الاستهلاك لتحقيق أقصى قدر من الربح. كما أنَّ نظرة الاقتصاديين قد تغيَّرت، وهم يسعون الآن إلى تحقيق الاستهلاك المتزايد؛ لأنَّ الاستهلاك المتزايد سيؤدِّي إلى الإنتاج المتزايد أيضًا؛ ما يعني مزيدًا من الأرباح. ولتحقيق الاستهلاك المتزايد لا يمكن الاكتفاء باستهلاك الطبقة المرفَّهة والغنيَّة.

لذلك، وبالاستعانة بوسائل الإعلام العالميَّة، فقد اندفع جميع سكان العالم في كل مكان إلى الانخراط ضمن مسار النزعة الاستهلاكية المتأجِّجة. ولكي لا يُقيَّد الاستهلاك المتزايد تحوَّل الإنتاج من السلع الضرورية إلى السلع غير الضرورية والفاخرة، ولضمان استمرار الاستهلاك المتزايد، يروَّج للاحتياجات الوهميَّة.

وتمثَّلت السياسة الأخرى أيضًا في إنتاج سلع للاستخدام لمرَّة واحدة، وذات عمر قصير وغير قابلة للإصلاح، بحيث يعيد المستهلك شراءها مرَّة أخرى بدلاً من إصلاحها وإعادة استخدامها.

وينخرط الأفراد ضمن عمليَّة النزعة الاستهلاكيَّة الحديثة في الشراء دون حاجة حقيقيَّة؛

١ - روبرت باكوك: مصرف، ص٣.

لأسباب مثل التظاهر، وفي بعض الأحيان لا يستطيعون السيطرة على شرائهم، لدرجة أنَّ علماء النفس يعدُّون هذا النوع من النزعة الاستهلاكية مرضًا يُعالج ويسعون لإيجاد حلول له. أحد هذه الحلول هو تسمية يوم من أيام السنة بيوم "عدم شراء أي شيء"، والذي سُمِّي في أيلول، سبتمبر ١٩٩٢ من قبل فنَّان من فانكوفر في كندا، بهدف تخفيض الاستهلاك[١]. والآن، خُصِّص يوم لهذا الغرض في معظم البلدان[٢]. إنَّ تخصيص هذا اليوم لعدم الشراء هو محاولة لتثبيت الاستهلاك الرشيد.

خامسًا: النَّظريَّاتُ الاقتصاديَّةُ حولَ الاستهلاكِ

باعتقاد (آدم سميث-Adam Smith) واقتصاديين آخرين، فإنَّ الاستهلاك غير الإنتاجي والشخصي يتعارض مع التنمية. والادِّخار والاستثمار هما المحرِّكان الرئيسان للتنمية[٣].

ثمَّة نظريَّات ومناهج مختلفة عن الاستهلاك كانت سائدة في فترات مختلفة. في عصر المركانتيليَّة[٤]، كان الاستهلاك المنتِج شائعًا؛ أي استهلاك السلع والخدمات التي ينتجها المستهلك نفسه. بعد ذلك تحوَّل نهج الاقتصاديين إلى الاستهلاك، وأصبح في مرحلة النظريَّة الحديَّة مؤطَّرًا بالاستهلاك الفردي. بعد هذه الفترة التي ارتبطت كثيراً بأفكار (كينز-Keynes)، جرى التركيز على زيادة الاستهلاك بأكبر قدر ممكن؛ حيث أصبح الاستهلاك هو أساس الازدهار الاقتصادي. وفي الفترة الحالية، يجري الاهتمام بالاستهلاك الوظيفي؛ إذ يُركّز على العوامل غير الاقتصاديّة وتأثيرها في الاستهلاك. في الجدول الآتي، تُقارَن الفترات الثلاث معًا.

١ - صحيفة التفاهم: مصرف گرايى يا بيمارى پنهان قرن، عدد٨٧.
٢ - صحيفة التفاهم: مصرف گرايى يا بيمارى پنهان قرن، عدد٨٧.
٣ - ويليام جي باربر: سير انديشه هاى اقتصادى، ص.ص٤٢-٤٧.

4 - Mercantilism.

جدولُ[1] مقارنةِ الفتراتِ الثَّلاثِ للنظريَّاتِ الاقتصاديَّة عن الاستهلاكِ

عنوان المرحلة	النظرية السائدة	الأسس والأصول
المركانتيليَّة	الاستهلاك المنتِج (استهلاك الخدمات والسلع التي ينتجها الأفراد)	١. الثروة العالميَّة محدَّدة ومعيَّنة. ٢. التنافس للحصول على الثروة بنوع من لَعِبٍ مجموعُه صِفريٌّ. ٣. تستند السياسات الوطنيَّة والدوليَّة إلى تحصيل سبائك ذهبيَّة لتحقيق رفاه أكثر. ٤. التفريق بين الاستهلاك المنتج الذي يؤدي إلى التوازن وبين الاستهلاك غير المولِّد الذي يؤدي إلى خلل في التوازن.
الحديَّة	الاستهلاك الفردي (الاستهلاك الأكبر يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي وتحريك العجلات الاقتصادية)	١. الوقوف في مقابل المركانتيليِّين. ٢. الاستهلاك هو المحرك الرئيس للأسواق. ٣. تنتج قيَم السوق ضمن الأسواق التنافسية في الزمن الذي يتقاطع فيه مُنحنيَا العرض والطلب (منحنى مارشال). ٤. يظهر في المنحنى في قسم العرض سلوك الزبائن الذين يتباعون وسائل معيَّنة ومحدَّدة بالأسلوب الرشيد للحصول على أهداف بالحد الأعلى. ٥. الاستهلاك هو هدف بحدِّ ذاته وليس وسيلة للوصول إلى أهدف أخرى. ٦. الأهداف فرديَّة. ٧. الاستهلاك هو المحرِّك لإنتاج السلع.
المرحلة الأخيرة	الاستهلاك الوظيفي	١. يتمتَّع سوق السلعة الواحدة بميِّزات متنوِّعة تحدِّد الطلب والقيمة وكمِّية الاستهلاك. مثال عوامل الراحة والأمان في شراء السيارة. ٢. العوامل غير الاقتصادية دخيلة في الاستهلاك. ٣. الهدف هو الحصول على المنفعة المتزايدة جرَّاء استهلاك سلعة واحدة.

١ - لمزيد من التوضيح انظر إلى كتب بمضامين تاريخ الأفكار الاقتصادية، وأسس علم الاقتصاد وعلم اجتماع الاستهلاك لمؤلفين من قبيل: تفضلي بجويان: Swedberg, Himmelstrand & Brulin

سادسًا: الاستهلاكُ برأيِ علماءِ الاجتماعِ الاقتصاديِّ

في علم الاقتصاد، تعَدُّ مسألة النُدرَة أمرًا مفترضًا، ويُذكر في هذا الشأن أنَّ منفعة السلعة واستهلاكها يعتمدان على نُدرَتِها، وأنَّ ثمَّة علاقة عكسيَّة بينهما. بمعنى أنَّه كلما ارتفعت منفعة السلعة، زاد الطلب على استهلاكها، ولم يكن معظم الاقتصاديين، ولا سيَّما في الفترات السابقة، يولون اهتمامًا كبيراً بالعوامل الأخرى.

يهتمُّ علماء الاجتماع الاقتصادي أيضًا بمسألة نُدرة الموارد ويعدُّونها عنصرًا مؤثِّرًا في المنفعة والاستهلاك، لكنَّهم يهتمُّون أيضًا بعناصر أخرى مثل الثقافة. برأيهم، يُعدّ الطلب والاستهلاك نتاجًا للقوى الاجتماعية في المجتمع، ولهذا السبب يُعَدُّ البناء الاجتماعي والثقافة من العناصر التي يراعيها علماء الاجتماع الاقتصادي في المداولات الآنفة الذكر. ويرى علماء الاجتماع أنَّ القوى الاجتماعية تؤثِّر في تحديد الكميَّة والحجم والمحتوى وينبغي الانتباه إلى أنماط الاستهلاك، وفي نَمْذَجة الأنماط أو تعديلها أيضًا ينبغي الانتباه إلى هذه المكوِّنات، وبتغييرها تتغيَّر الأنماط أيضًا. بمعنى أنَّه بتغيير الثقافة تتشكَّل أنماط استهلاكيَّة جديدة وتُعدَّل الأنماط السابقة. يهتمُّ الاقتصاديُّون في بحث العرض والطلب وكذلك الاستهلاك بدَوالِّ العرض والطلب وكيفيَّة زيادة الطلب وزيادة الأرباح والدخل، ويقيسون الاستهلاك من هذا المنطلق. وهم يدرسون الدخل الحدِّي والعرض الحدِّي والطلب الحدِّي والربح الناتج، لكنَّ علماء الاجتماع، على عكس الاقتصاديين، يدرسون المنتجات التي استهلكت، ومن هذا المنطلق، فإنَّهم يدرسون العوامل الاجتماعيَّة للاستهلاك، وسبب استهلاك سلعة ما، والجماعات وفئات المستهلكين، وما إلى ذلك، ومدى تأثيرها في استهلاك السلعة قيد الدراسة. على سبيل المثال، عند استهلاك الكتب وشرائها، فإنَّهم لا يدرسون العلاقة بين العرض والطلب وكيفيَّة الحصول على قيمتها السعريَّة، بل يطرحون هذه القضايا: لماذا يقرأ الناس الكتب؟ من المجموعات التي تشتري الكتب؟ ما أنواع الكتب التي يجري ابتياعها؟ ما الموضوعات التي تهمُّ الناس؟ هل الإعلام والإعلان فعَّالان في بيع الكتب؟ ما العوامل المؤثِّرة في استهلاك الكتاب؟ كما تلاحظون، فإنَّ علماء الاجتماع، فضلاً عن اهتمامهم بالقضايا الاقتصاديَّة المتعلِّقة بالاستهلاك، يهتمُّون بالعوامل الاجتماعيَّة والنفسيَّة والثقافيَّة[1].

١ - نيل جي اسمل سر: جامعه شناسي اقتصادي، ص١٣٠.

كان علم الاجتماع الاقتصادي[1] في الماضي مُنكبًّا على دراسة الإنتاج والعرض، أمَّا علم الاجتماع الاقتصادي اليوم، فيدرس الاستهلاك والعرض. كانت دراسة إنتاج السلع وعرضها وكيفيَّة عملها من القضايا الرئيسة في علم الاجتماع الاقتصادي في الماضي، لكن اليوم أصبحت كيفيَّة استهلاك السلع وعرضها هي القضيَّة الرئيسة في علم اجتماع الاستهلاك بسبب زيادة الإنتاج. هذا التغيير في الموقف والأساس يرجع إلى تغيير الافتراض الأساس لعلم الاجتماع والاقتصاد.

في الماضي، كان علم الاجتماع والاقتصاد يعِدَّان النُدرة في مستويات الطلب المرتفعة على السلع والخدمات هو افتراضهما الرئيس، وهذا ما جعل إنتاج السلع والخدمات وعرضها ذا أهمِّية[2].

سابعًا: ضروريَّاتُ الاستهلاكِ في الإسلامِ

الإسلامُ هو دينُ الاعتدالِ والوسطيَّة، فمن جهة يأمر بإصلاح المال وإنفاقه في المصارف الشخصيَّة وفي حدود الكفاف وشؤون الأفراد، ومن جهة أخرى، يحذِّر من السلوكيَّات المنحرفة، كالإسراف والتَّبذير والترَّف والكنز وتكديس الثروات. ويمُكن تقسيم استهلاك الأفراد في الإسلام عامَّة إلى خمس فئات:

١. النفقات الواجبة التي تستخدم لتلبية الاحتياجات الضرورية للفرد ولمن يَعولهم وأداء الواجبات التعبُّديَّة، مثل المأكل والملبس وحجِّ التمتُّع.

٢. النفقات المستحبَّة التي تهدف إلى كسب رضا الله والأهداف الخيرِّة والإنسانيَّة وكسب الثواب.

٣. النفقات المحرَّمة التي تُنفَق في الطرق غير المشروعة والمحرَّمة وفي الحالات التي تتجاوز الحدَّ الشرعي والحاجة مثل الإسراف والتبذير والاستهلاك المفرط.

---

١ - علم الاجتماع الاقتصادي، هو عبارة عن تطبيق إطار القياس الكلِّي للمتغيرِّات والأنماط التوضيحيَّة لعلم الاجتماع على تلك الأنشطة المعقَّدة المتعلِّقة بإنتاج السلع والخدمات النادرة وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها. انظر: نيل جي اسمل سر: جامعه شناسي اقتصادي، ص ١٣٠.

٢ - نيل جي اسمل سر: جامعه شناسي اقتصادي، ص١٣٠.

٤. النفقات المكروهة التي تشمل الاستهلاك المفرط، وكذلك التضييق في الاستهلاك اليومي.

٥. النفقات المباحة التي تشمل حالات أخرى غير الحالات المذكورة آنفًا ولا يوجد فيها ذمٌّ ولا ثواب.

إنَّ النزعة الاستهلاكية، التي هي موضوع هذا المقال، تقع في البندين الثالث والرابع من هذا التصنيف، وترتبط بمفاهيم الترف والتبذير والإسراف والإتلاف التي سيتم تناولها في المباحث القادمة.

ثامنًا: ضرورةُ الحفاظِ على المالِ

في الإسلام، يعدُّ الحفاظُ على المال وعدم إضاعته أمرًا واجبًا ومؤكَّدًا. وهذا الأمر له أهمِّية كبيرة، ولهذا السبب يرى الإسلام أنَّ الحفاظ على المال وتقدير قيمته سببٌ لبقاء الإسلام والمسلمين. يشير الإمام الصادق عليه السلام إلى أنَّ من أسباب بقاء المسلمين والإسلام أن تكون الأموالُ في أيدي أناس يعرفون قيمتَها وينفقونها بطريقة مستحسنة. من الأمور التي تؤدِّي إلى هلاك الإسلام والمسلمين أن تكون الأموال في أيدي أناس لا يعرفون قيمتها ولا ينفقونها بطريقة مستحسنة[١]. ويقول عليه السلام أيضًا، إنَّه ينبغي أن تحافظ على المال الجيد؛ لأنَّ الإنسان المعطاء يتقوَّى به، ويستغني عن الناس الوضيعين [٢]. ويقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في هذا الشأن: "من المروءة استصلاح المال"[٣].

تاسعًا: ضرورةُ تلبيةِ احتياجاتِ الحياةِ

ومن الواضح أنَّ الاستهلاك المفرط والإنفاق في غير مَحَلِّه، هو أحد مظاهر سوء الاستخدام

١ - محمَّد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج١١، ص٥٢١.
٢ - محمَّد يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص ٨٨.
٣ - محمَّد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٧٦، ص ٣١٣.

وإهدار الأموال، وهو أمر غير صحيح من وجهة نظر التعاليم الإسلامية. ويؤكِّد الإسلام ضرورة تلبية احتياجات الحياة لدى المسلمين بالاستفادة من نِعَم الله وتلبية احتياجاتهم الشخصيَّة كما جاء في آيات عديدة في القرآن الكريم: [الملك: ١٥]؛ [يس: ٣٤]؛ [سبأ: ٣٥]؛ [النحل: ١١٤]؛ [طه: ٨١]؛ [البقرة: ١٧٢]؛ [المائدة: ٨٧-٨٨]. كما يركِّز الإسلام على أهمِّيَة الانتفاع والاستهلاك الأمثل بعيدًا عن الإسراف والتبذير، وينهى عن الرهبانيَّة والتشدُّد على النفس والأبناء والعائلة على مدار العام[١]. وفي رواية عن النبي الأكرم ﷺ بشأن توفير وسائل المعيشة بقدر الحاجة؛ يشير فيها إلى "أنَّ النفس إذا أحرزت قُوْتَها استقرَّت"[٢]. وقد كانت سيرة الأئمَّة المعصومين عليهم السلام على هذا النحو أيضًا. فعلى الرغم من أن هؤلاء العظام كانوا أسوةً في الجود والعطاء للعالم أجمع، لكنَّهم كانوا يفكِّرون في توفير احتياجاتهم المعيشيَّة واحتياجات أهلهم وعيالهم. وقد روي عن الإمام الرضا عليه السلام في ما يتعلَّق بسيرة الإمام الباقر والصادق عليهما السلام، أنَّهما أشارا إلى أنَّ الإنسان إذا هيَّأ مقدار طعامه لسنة، خفَّ وزرُه واطمأنَّ قلبُه. وكان الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام لا يشتريان ملكًا حتى يُهيِّئوا مقدارَ طعام سنَتهم[٣].

عاشرًا: مراعاةُ الاعتدالِ والتوسُّطِ

الاعتدالُ والتوسُّط من أصول الإسلام الرئيسة، فالإسلام يحذِّر المسلمين من أيِّ نوع من الإفراط والتفريط. وهذا الأصل قائم أيضًا في موضوع الاستهلاك، والإسلام يدعو الإنسانَ إلى الاعتدال في الاستهلاك. وقد نهى النبي الأكرم ﷺ في هذا الشأن عن الإسراف والبخل والإتلاف[٤]. وقد أوصى أمير المؤمنين عليه السلام بسلوك طريق الاعتدال والرشاد؛ لأنَّ ذلك علامة المروءة. إذا أراد الله أن يوصل خيراً إلى عبده ألْهمَه الاعتدال[٥].

١ - انظر: محمَّد يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، ص١١.
٢ - محمَّد يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، ص١١.
٣ - محمَّد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج١٢، ص٣٢٠.
٤ - محمَّد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٧٧، ص ١٦٦.
٥ - عبد الواحد الآمدي التميمي: غرر الحكم ودرر الكلم، ص ٣٥٣.

حادي عشر: محذوراتُ الاستهلاكِ في الإسلامِ

١ - الإسرافُ

الإسراف في اللغة ضد القصد والاعتدال، وهو تجاوز الحدِّ في النفقة[١]، وعَدَّ الطريحي في «مجمع البحرين» أنَّ أكلَ الحرام، وتجاوُزَ الحدِّ في أكل الحلال، والإنفاقَ في غير طاعة الله، والأكلَ ما لا يناسب حالَ الشخص، وشراءَ الملابس غير الضروريَّة وارتداءها، جميعًا من معاني الإسراف[٢]. ويرى المرحوم النراقي - بعد نقل المعاني المذكورة آنفًا - أنَّ جميعها يعود إلى معنيَين: أحدهما تجاوُز الحدِّ، والآخر الإنفاق في المعصية. ثم يقول، إنَّ الإنفاق في المعصية هو أيضًا نوع من تجاوُز الحدِّ. وبالتالي، فإنَّ جميع المعاني تعود إلى معنى واحد وهو تجاوز الحدِّ[٣].

ويقول القرآن الكريم عن الإسراف: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف: ٣١]. ويقول في موضع آخر: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأنعام: ١٤١].

إنَّ الآيات التي تتناول قضيَّة الإسراف مباشرة وتذمُّه، تتكرَّر في القرآن الكريم، مثل: [الفرقان: ٦٧]؛ [النساء: ٦]؛ [الشعراء: ١٥٢]؛ [المائدة: ٣٢]؛ [طه: ١٢١]؛ [الأعراف: ٨١]؛ [غافر: ٢٨]؛ [يونس: ١٨٣]؛ [الإسراء: ٣٣]. وقد وردت روايات عدّة أيضًا عن الإسراف ومصاديقه وحدوده وأنواعه ومشتقَّاته، ونشير إلى مثال واحد للاختصار. يُشير الإمام الصادق عليه السلام في ذيل [الأعراف: ٣١]، إلى أنَّ المال هو مال الله، قد استودعه عند الناس، وأذِن لهم أن يأكلوا منه باقتصاد، ويشربوا منه باقتصاد، ويلبَسوا منه باقتصاد، وينكحوا منه باقتصاد، ويركبوا منه في حدٍّ المتوسط، وما فضل عن ذلك فليردُّوه إلى فقراء المسلمين، وليرأبوا به ما انصدع من معايشهم الاجتماعية، فعند ذلك يستوجبون الزيادة. إن طرائق تناول الطعام والشراب والركوب والزواج

---

١ - إسماعيل بن حمَّاد الجوهري: الصحاح، ص ٤.
٢ - فخر الدين بن محمَّد الطريحي: مجمع البحرين، ص.ص٥- ٦٩.
٣ - مهدي النراقي: جامع السعادات، ص.ص٦١٧ - ٦٢٠.

تعتبر استهلاكًا حلالاً، وفي غير هذه الحالات يكون حرامًا. وأتمَّ كلامه: ﴿**ولا تُسرِفُوا إنّه لا يُحِبُّ المُسْرِفينْ**﴾[الأعراف: ٣١][١].

٢ - التَّبذير

التبذير في الأصل من مادَّة «بذر»، بمعنى التفريق والنشر، وأصلُه نثر البذور[٢]. يذكر مؤلِّف «مجمع البحرين» عن معنى التبذير: «المبذِّرون هم الذين يبذِّرون ويسرفون في الإنفاق، وينفقون المال في غير ما أحلَّه الله وأجازه»[٣].

وقد ذمَّ الله -تعالى- في القرآن الكريم التبذير والسلوك المبذر، وعد مَن يقوم بذلك أخًا من إخوان الشياطين: ﴿**وآتِ ذا القُربى حَقَّهُ والمسكينَ وابنَ السبيلِ ولا تُبذِّرَ تَبذيرًا * إنّ المُبذّرينَ كانوا إخوانَ الشياطينِ وكانَ الشَّيطانُ لِرَبّهِ كفورًا**﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧].

ويعدُّ الإمام علي عليه السلام التبذير من مصاديق الإسراف، ويقول: "إنَّ إعطاء المال في غير حقِّه تبذير وإسراف"[٤].

٣ - الإتراف

أحد أشكال الإفراط في الاستهلاك، الاستهلاك المُترف. والإتراف في اللغة هو تجاوز الحدود والانطلاق في الخلاعة والشهوات الدنيويَّة[٥]. ومن ناحية أخرى، الإتراف مشتقٌّ من جذر "ترفه"، بمعنى الحياة المرفَّهة.

ويتَّضح من المطالب السابقة، أنَّ الإفراط في الاستهلاك والنزعة الاستهلاكيَّة التي تنطوي على

١ - محمَّد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج٨.
٢ - الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن الكريم، ص.ص١١٣- ١١٤.
٣ - فخر الدين بن محمَّد الطريحي: مجمع البحرين، ج٣، ص٢١٧ .
٤ - الإمام علي: نهج البلاغة خطبة: ١٢٦، ومحمَّد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٣٢، ص٤٨.
٥ - فخر الدين بن محمَّد الطريحي: مجمع البحرين، ج١، ص ٢٨٩.

تجاوز الحدِّ والإسراف يندرجان ضمن أحكام هذه الصفات الذميمة.

وينبغي على الفرد المسلم أن يتجنَّب اكتناز الثروة وتجميدها، وأن يستثمر ماله. وعليه توفير الوسائل واحتياجاته واحتياجات من يعولهم، وألَّا يستهلك أكثر من الكفاف. من ناحية أخرى، يحثُّ الإسلام المسلمين على مساعدة الفقراء والتضامن معهم، ويدعوهم إلى الإنفاق في سبيل الله.

٤ - الإقتار

الإقتار في اللغة يعني النقصَ والتضييق في الرزق، وكلمة «قَتْر» في سياق إنفاق المال، تعني إنفاق المال بطريقة لا تنقذ الإنسان إلَّا من الموت، وتُبقي فيه الرمق فقط[١]. ورد في لسان العرب: قَتَرَ على عياله، يعني ضيَّق عليهم في النفقة[٢]. وذُكر في القرآن الكريم بشأن الإقتار: ﴿**قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا**﴾ [الإسراء: ١٠٠].

بناءً على ذلك، فكما أنَّ الإسراف والتبذير مذمومان وغير مستحسنَين في نظر الإسلام، فإنَّ التشدُّدَ والتضييق في الإنفاق على من تعولهم مذمومان وغير مستحسنَين أيضًا.

ثاني عشر: الاستهلاكُ الأمثلُ في الإسلامِ

يُستخلص من المطالب المذكورة آنفًا، أنَّ نظرة الإسلام إلى الاستهلاك تتمثَّل في إلزام الإسلامِ المسلمين والناس بالمحافظة على أرواحهم وأموالهم، وأن يحذَروا من اكتناز المال وتجميد رأس المال، ومن ناحية أخرى، دعا المسلمَ إلى العمل والسعي ومزاولة الأنشطة الاقتصادية. وقد حثَّ الإسلام المسلمين على توفير الرفاهيَّة لأنفسهم ولأسرهم، ولم يمنعهم من الاستهلاك، ولكنْ مع ذلك، يُحدِّد ضوابطَ، ويترك الاستهلاك حرًّا في هذا النطاق.

١ - الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ج٥، ص١٢٤.
٢ - محمَّد بن مكرم (ابن منظور): لسان العرب، ج٥، مادة (قتر).

ثالث عشر: تداعياتُ النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ

إنَّ تعزيز النزعة الاستهلاكيَّة دون الاهتمام بالبنى التحتيَّة للإنتاج والطاقة الإنتاجية وتوفير المرافق، يؤدِّي إلى آثار سلبيَّة في المجتمع والاقتصاد. وعادةً ما تشيع النزعة الاستهلاكيَّة في أَوْجِ النموِّ والازدهار الاقتصادي، حتى تصل السلع والخدمات المنتجة إلى الاستهلاك، وتتدفَّق دورة الإنتاج والاستهلاك جيِّدًا في المجتمع الذي يتوخَّى من هذه السياسة تحقيقَ المزيد من النموِّ الاقتصادي فيه.

في هذا الوقت، عادةً ما تكون القوَّة الشرائية لدى الناس مرتفعة. وينبغي في مثل هذه السياسة أخذُ عواملَ أخرى - غير الظروف الاقتصاديَّة - بالاعتبار. العوامل والظروف الاجتماعيَّة والثقافيَّة للمجتمع هي من بين هذه العوامل، وهي فعَّالة في تحديد إطار حدوثها وكيفيَّته، وهذا يؤكِّد على أهمِّية دراسة أبعاد النزعة الاستهلاكيَّة من خلال علم الاجتماع وأُطُرِه.

١ - تحويلُ الثَّروةِ والاستهلاكِ إلى قيمةٍ عليا

يختلف مقدار الثروة بين أفراد المجتمع. وبالتالي، تختلف القوَّة الشرائيَّة والاستهلاك بينهم أيضًا. إنَّ ظهور المجتمع الاستهلاكي وانتشار النزعة الاستهلاكيَّة يزيدان من حرص أفراد المجتمع على الشراء والاستهلاك، وهذا يؤدِّي إلى تحويل الثروة والاستهلاك إلى قيمة. وهكذا، فإنَّ استمرار عمليَّة تحويل الثروة إلى قيمة على المدى الطويل، يؤدِّي إلى تغلُّب القيم الماديَّة على القيم الأخرى، ومع تثمين الاستهلاك والنزعة الاستهلاكيَّة تتلاشى قيم مثل القناعة والاعتدال والزهد..إلخ، وتصبح القيم السلبية مثل: الاستهلاك المُفرط والإسراف والتبذير والموضة و... إلخ. ذات قيمة، وتتعارض مع القيم غير الماديَّة. هذه العمليَّة تتسبَّب في ظهور فجوة طبقيَّة وعدم مساواة اجتماعيَّة.

فتغدو حياة الفقراء مع رؤيتهم لهذه الأمور وعدم إمكانيَّة حصولهم عليها لضعف قوَّتهم الشرائيَّة وفقرهم وعوزهم غير قابلة للتحمُّل، فتنتشر حالة من الاستياء ويتأجَّج صراعٌ بغيض في المجتمع. قد يكون الفقر محتملاً بحدِّ ذاته، لا سيَّما في المجتمعات الإسلاميَّة التي يتميَّز أهلها بالإيمان

والقيم، لكنَّ الصراعَ الآنف يترك آثاره الخاصة في المجتمع.[١] يقول (كونيغ- Konig) - وهو مفكِّر غربي- عن هذا الموضوع، مع تركيزه على أفكار (دوركهايم-Durkheim) و(ميرتون-Merton).

"ثمَّة شكل تقليدي ومقبول من الفقر اعتاد عليه الإنسان، ولكنَّ الظروف تتغيَّر عندما تتسلَّل صورة لنوع آخر من الحياة أكثر رفاهيَّة إلى أقصى نقاط المجتمعات غير المتطوِّرة من خلال ما تنشره وسائل الإعلام. ونتيجة لتضارب هذين العاملين، تنمو الاحتياجات غير المحدودة، وبعد ذلك فإنَّ التحرُّكات المفاجئة للركود أو النموِّ الاقتصادي، في كثير من الأحيان، تؤدِّي إلى حالة من عدم المعياريَّة تبدو على هيئة ضياع ثقافي مفاجئ لا يسبِّب استياءً عميقًا فحسب، بل يؤدِّي أيضًا إلى اضطرابات سياسية واسعة النطاق"[٢].

٢ - استعراضُ الثَّروةِ

إنَّ استعراض الثروة، على حدِّ تعبير (دوزنبري- Duesenberry) "تأثير الاستعراض"، هي حالة يتَّسم بها الأثرياء فيقومون بعرض ما بحوزتهم من مقتنيات وثروات[٣]. في هذه الحالة، تصبح الثروة قيِّمة في أيدي الأثرياء وأبنائهم. تُستعرض الثروة من خلال ركوب السيَّارات الفارهة التي تبلغ قيمتها مئات الملايين، وارتداء الأحذية والملابس الفاخرة، وارتداء القلائد الذهبيَّة والخواتم الثمينة، وما إلى ذلك. هذا الاستعراض يهدف إلى إظهار الذات والتفوُّق، وله آثار سلبيَّة عدة. في بعض الأحيان، تُساعد ظروف المجتمع أيضًا على القيام بهذا النوع من السلوكيَّات. على سبيل المثال، في إيران، بعد الحرب المفروضة واعتماد سياسة التنمية الاقتصاديَّة، اكتسب رأس المال قيمةً كبيرة، ونتيجة لذلك، أصبح أصحاب رؤوس الأموال والأثرياء من أصحاب القيمة لدى بعض الناس وبادروا في عرض ثرواتهم، وساعدت على ذلك سياسات مثل تحرير استيراد السيَّارات الفاخرة، وما إلى ذلك.

---

١ - فرامرز رفيعي بور: توسعه وتضاد، ص١٩٧.

2 - Rene Koenig: Anomie, p: 31.

3 . James Duesenberry: «Die beziehung zwiehung einkommen und konsum und ihre folgen», p 139.

السؤال الذي يُطرح هنا، هو لماذا تأثير هذا الاستعراض في دول العالم الثالث والدول النامية يبدو أكبر ممَّا هو عليه الحال في الدول المتقدِّمة؟ للإجابة ينبغي القول: إنَّ تلك الدول منتجة ومصدِّرة بحدِّ ذاتها، وتتصرَّف بحنكة حين يزداد الدخل لديها. ربمَّا يُمكن القول: إنَّهم يتصرَّفون بعقلانية أكبر في مثل هذه الحالات، في حين أنَّ ثقافة المجتمع وظروفه في دول العالم الثالث هي على عكس ذلك، وتتَّخذ القرارات على أساس المشاعر أكثر، وترنو غالبًا الطبقة المتوسطة وما دونها لتتصرَّف مثل الأثرياء، وفي بعض الأحيان لا تتردَّد في فعل أيِّ شيء لتحقيق ذلك[1].

٣ - خلقُ الحاجاتِ

إحدى التبعات الأخرى للنزعة الاستهلاكيَّة هو خلق الحاجة، والذي يظهر غالبًا عن طريق الدولة والشركات الإنتاجيَّة والإعلانيَّة باستراتيجيَّاتها الخاصَّة. إنَّ عرض الثروة من قبل الأثرياء أنفسهم يؤدِّي دورًا فعَّالاً في خلق الحاجة، ولكنَّ دور الدولة يكتسب أهميَّة من خلال آليَّات مثل: الإعلانات واستيراد السلع المختلفة والمعارض..إلخ. وفي هذا السياق، يؤدِّي الاستيراد المفرط للسلع المختلفة؛ مثل السيَّارات والأجهزة الكهربائيَّة ومستحضرات التجميل..إلخ، دورًا كبيرًا. فضلاً عن ذلك، فإنَّ الناس يشعرون بالنقص عند رؤية ثروة الأغنياء وإمكانيَّاتهم؛ ذلك أنَّ الآليَّات المشدَّدة التي تطبِّقها الدولة والشركات الإنتاجيَّة والتجار و....إلخ. تزيد من هذا الشعور وتحفِّزهم على النزعة الاستهلاكية[2].

٤ - الفجوةُ الطبقيَّةُ

تتسبَّب النزعة الاستهلاكيَّة في حدوث فجوة طبقيَّة، نظرًا لاختلاف القدرة الشرائيَّة لدى أفراد المجتمع ودخلهم. وفي سياق هذا الأسلوب المتَّبع لدى أصحاب النزعة الاستهلاكيَّة، ستقوم

1 -John Story: Cultural Consumption and Everybody life, p: 277 - 301. Paul Dimaggio: Social Stratification, Lifestyle, Social Cognition and Social Participation, p: 458 - 465 .

٢ - فرامرز رفيعي بور: توسعه وتضاد، ص١٩٩.

الطبقة المرفَّهة في المجتمع، وتبعًا لها الطبقة المتوسِّطة التي ترغب في تقليد الطبقة المرفَّهة والوصول إليها بشراء السلع الاستهلاكيَّة والسلع الفاخرة، ولكنَّ الطبقة الضعيفة ودون المتوسطة لن تكون لديها القدرة على الشراء، ممَّا سيؤدِّي إلى فجوة طبقيَّة.

هذا الوضع المجتمعي يخلق تمييزاً اجتماعيًّا، فعندما لا تتفاقم الفجوة الطبقيَّة ولا يعرض الأثرياء ثرواتهم على مرأى من الناس، يكون التمييز الاجتماعي ضئيلاً وغير ملحوظ. على سبيل المثال، في أوائل الثورة وحتى العام ١٩٨٩ في إيران، كانت الثقافة العامَّة للناس، وبتأكيد من (الإمام الراحل)، على نحو لم يكن فيه أثرياء المجتمع متميِّزين عن عامَّة الناس، ولم تكن لديهم فرصة لعرض ثرواتهم، ولكن مع بداية التنمية الاقتصاديَّة بدأ انتشار النزعة الاستهلاكيَّة، واستعراض الثروة، وظهرت الفجوة الطبقيَّة في إيران، ووصل ذلك إلى حدّ التمييز الاجتماعي، وإن لم يكن قد بلغ ذروته بعد. بالطبع، فإنَّ وجود الثقافة والقيم الإسلاميَّة بين الناس قد قلَّل من نموِّ هذا الاتِّجاه.

٥ - الشُّعورُ بالحرمانِ

يُؤدِّي عرض الثروة والدعاية والإعلان إلى شعور حادٍّ بالحاجة إلى السلع الاستهلاكيَّة، ويسعى الجميع إلى الحصول على سلع متنوِّعة وغير ضروريَّة. في البلدان النامية التي تعاني من التضخُّم، تتضاءل القوَّة الشرائيَّة للناس، ولكنَّ الحاجة إلى السلع الاستهلاكيَّة تشتدُّ في ظلِّ الإعلانات والعوامل الأخرى، وهذا نوع من الانحطاط السياسي والاجتماعي والثقافي. ولمنع مثل هذا الوضع، تسيطر الدول الرأسماليَّة على الإعلانات وتروِّج لها بما يتناسب مع القوَّة الشرائيَّة للناس. وفي وضع النزعة الاستهلاكيَّة الذي يقع فيه الجميع، يسعى الناس إلى الحصول على الخدمات والسلع التي تحوَّلت إلى قيمة، وفي هذا المسار يُقارنون أنفسهم بأقرانهم وبالطبقة المرفَّهة، وإذا كان لديهم أقلَّ منهم، فإنَّهم يشعرون بالحرمان والشظف[1].

1 - John Story: Cultural Consumption and Everybody life, p: 277 - 301/ Paul Dimaggio: Social Stratification, Lifestyle, Social Cognition and Social Participation, p: 458 - 465.

وفرامرز رفيع بور: توسعه وتضاد، ص٢٠١.

٦ - الضَّغطُ المعياريُّ

من تبعات النزعة الاستهلاكيَّة أنَّه عند تحوُّلها من ظاهرة إلى معيار وتقبُّلها من عامَّة الناس، فإنَّ ذلك يتحوَّل إلى ضغط معياري في المجتمع ولدى الأُسَر. في هذه الحالة، يقارن بعض الناس أنفسَهم ببعض، ويسعون جاهدين ليكونوا متماثلين مع الآخرين في الاحتياجات وفي تلبيتها، ويراقبون سلوك بعضهم، ويرون أن السلوك غير الجماعي وعدم التأقلم مع الجماعة هو أمر غير معياري. كما أنَّه غالبًا ما يحظى الناس في المجتمعات بوحدة قوميَّة، ناهيك عن أنَّ مجتمعاتهم ذات طبيعة تقليديَّة ولها سوابق تاريخيَّة؛ لذلك يُحافَظ في هذه المجتمعات على الخصائص والأعراف التقليديَّة، وتكون الأعراف فيها شاملة ومنتشرة ومستقرَّة.

ومن ناحية أخرى، يُصبح الاستهلاك والملكيَّة قيمة ومعيارًا، يسعى الجميع إلى اكتسابها، وإذا لم يتمكَّن المرء من تحقيق ذلك، فسيكون رازحًا تحت الضغط المعياري. في هذه الحالة، تُعدُّ الثروة والملكيَّة ذات قيمة وشرف، والفقر والعوز مدعاةً للخزي والعار. فالناس يسعون إلى التماثل والتماهي قدرَ الإمكان مع الآخرين، ولهذا الغرض يقارنون أنفسهم بالآخرين، وفي الواقع يتأثَّرون بالضغط المعياري[١].

بعض أفراد الطبقة المتوسِّطة والدنيا لديهم سلوكيَّات استعراضيَّة بسبب العوامل التي ذُكرت آنفًا، ولأنَّهم لا يملكون القدرة الشرائيَّة، فإنَّهم يلجؤون إلى السلع المقلَّدة أو الاقتراض، ومن خلال هذه الطريقة يكسبون الاحترام، وبعض آخر يتظاهر بامتلاك شيء لا يملكه[٢].

٧ - تعويضُ نقصِ الدَّخلِ بطرقٍ غيرِ سويَّةٍ

يعتمد دخلُ كلِّ شخص على نشاطه ووضعه الوظيفي، فهو يحصل على دخل معيَّن مقابل مقدار العمل أو الخدمة المحدَّدة. في عمليَّة الاستهلاك، وعندما تظهر حالة من خلق الحاجات في أعقاب استعراض الثروة لدى الأفراد ويسيطر على البقيَّة الشعور بالحرمان، تزيد الضغوط

١ - فرامرز رفيع بور: توسعه وتضاد، ص٢٠١.
٢ - فرامرز رفيع بور: توسعه وتضاد، ص ٢١٤.

المعياريَّة والاجتماعيَّة الطينَ بلَّة؛ إذ يرى الفرد أنَّ الاستهلاك يشكِّل قيمة وضرورة لحياته. في هذه العمليَّة، لا يريد الشخص أو لا يستطيع تقليلَ استهلاكه والاستهلاك بما يتناسب مع دخله، لا سيَّما إذا لم يكن ملتزمًا بالمعتقدات القيميَّة والدينيَّة التي توصي بالقناعة والاستهلاك الأمثل.

لهذا السبب، يسعى الشخص إلى زيادة دخله بطرق مختلفة. ولتحقيق هذا الهدف، فإنَّه يسلك طرقًا مشروعة ولكنْ لها تبعات اجتماعيَّة؛ مثل الانخراط في وظيفة ثانية، وأحيانًا الالتحاق في المدن الكبرى بوظيفة ثالثة، والعمل الإضافي، وعمل أفراد الأسرة من زوجة وأطفال، والاقتراض، وطلب المساعدة من الأقارب، وبيع الأغراض. هذه الطرق لها آثار سلبيَّة للغاية على مؤسَّسة الأسرة ووظائفها، بما في ذلك تربية الأطفال الذين هم رأس المال البشري للبلاد. في بعض الأحيان، يقوم الأفراد الذين يعملون في وظائف غير حكومية بزيادة أجورهم أو أسعار سلعهم وخدماتهم بالتناسب مع الأسعار والقيم، وأحيانًا يستغلُّون الموقف بما يتجاوز التضخُّم وارتفاع الأسعار، لرفع دخلهم. وبالتالي، تؤدِّي هذه الآليَّة إلى مشاكل لأولئك الذين ليس لديهم دخل كافٍ؛ مثل الموظَّفين والعمَّال، ولا يتغيَّر دخلهم كثيراً مقابل التضخُّم.

والآن، إذا كان الأفراد غير قادرين على زيادة دخلهم بالطرق المذكورة آنفًا وغير ملتزمين بالمبادئ الأخلاقيَّة، وبتعبير أدق، مع انخفاض الرادع الداخلي والخارجي، فإنَّهم سيسعون إلى كسب الدخل بأيِّ شكل ممكن، ويختارون طرقًا غير مشروعة لرفع الدخل وتلبية احتياجاتهم؛ مثل استخدام الأموال الحكوميَّة والتهريب والاختلاس والرشوة والدعارة والاحتكار والغشِّ والسرقة. بالطبع، فإنَّ أولئك الذين يلتزمون بالأخلاق والمعايير الدينية والإسلاميَّة ولم يفقدوا الرادع الداخلي والخارجي لا يلجؤون إلى طرق غير مشروعة وغير سويَّة. في الأصل، وخلاصة الأمر، يمُكن البحث عن جذور الاستهلاك المفرط والإفراط في الاستهلاك في الرذائل الخُلُقيَّة وفي عدم الإيمان والتقوى.

٨ - المُوضة

مع تغيُّر المستوى الاستهلاكي للشخص، تزيد الحاجة إلى السلع التكميليَّة. على سبيل المثال، عندما يغيِّر شخص منزله ويسكن في حيٍّ أكثر ثراءً، ينبغي عليه أيضًا توفير الأدوات المناسبة

والسيَّارة المناسبة له، لكي يتماشى مع الأشخاص وطبقة ذلك الحيِّ، أو مع تغيير السيَّارة وترقيتها، عليه اختيار الغطاء المناسب لها. هذه العمليَّة تزيد من النزعة الاستهلاكيَّة، فيُضطرُّ الشخص إلى زيادة استهلاكه للامتثال للموضة.

وتَرنو الموضةُ والنَّزعةُ نحوها لتحقيقِ الهدفينِ الآتيَين:

أ. التكيُّف، أي الانسجام والتماهي مع مجموعات اجتماعية معيَّنة.

ب. الفصل، أي فصل الذات عن مجموعات معيَّنة.

يسعى الناس إلى تحويل ظاهرة ما إلى معيار اجتماعي؛ نتيجةً للضغط المعياري، ولكي لا يتخلَّفوا عن البقية، فإنَّهم يعرضون بسرعة المقاييس القيميَّة الموحَّدة لإشباع الحاجة إلى الاحترام وإبعاد الشعور بالحرمان والظلم عن أنفسهم.

وبالتالي، فإنَّ سرعة الانتشار تغذِّي الموضة. من ناحية أخرى، يمكن توجيه هذه الميزة في البعد الإيجابي. بمعنى أنَّه يمكن نشر القيم الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي أقرَّتها التعاليم الإسلاميَّة من خلال تحويلها إلى معيار.

٩ - الحاجةُ إلى الاحترامِ والتَّأييدِ الاجتماعيِّ

الإنسان كائن اجتماعي ينسِّق سلوكيَّاته مع الآخرين ويجعلها مماثلة لهم، ويقوّم سلوكيَّاته وينظِّمها بالنسبة للآخرين. وتهدف هذه العمليَّة إلى اكتساب تأييد الآخرين واحترامهم. في هذه المجتمعات، يُولي الأفراد أهميَّةً كبيرة للحفاظ على السُّمعة والمكانة الاجتماعيَّة في المجتمع، ويعزِّز الناس مكانتهم الاجتماعيَّة من خلال كسب احترام الآخرين وتأييدهم. ويساعد نوع ثقافة المجتمع في هذه العمليَّة أيضًا؛ بمعنى أنَّه في مجتمعات مثل إيران وإنجلترا، حيث يوجد تجانس أكبر في المجتمع، ستكون هذه الحاجة أيضًا أكثر حِدَّة. ولكن في المجتمعات التي يكون فيها التجانس منخفضًا وتكوينها العرقي متنوِّعًا، فإنَّ هذه الحاجة تُظهر نفسها بشكل أقل، مثل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؛ حيث إنَّ معظمهم من نسل إفريقي وآسيوي وأوروبي وإسباني، ويشكِّلون تركيبات مختلفة.

وفي المجتمعات المتجانسة ذات الخلفيَّات الإقطاعيَّة والاستبداديَّة، يعتاد الناس على احترام الآخرين ومراعاتهم، ويسعون بدورهم إلى كسب الاحترام. في هذه المجتمعات، الحفاظ على السُّمعة أهم من أيِّ شيء آخر، وبالتالي، فهم يُضحُّون للحفاظ على سمعتهم من أجل كسب احترام الناس وتعزيز مكانتهم. يلجأ الناس إلى النزعة الاستهلاكيَّة للحفاظ على سمعتهم وكسب الاحترام، ويسعون إلى تلبية الاحتياجات التي يتعرَّضون لضغوط بشأنها من الآخرين. على سبيل المثال، في حفلات الزفاف، على الرغم من أنَّ استئجار قاعة استقبال ليس ضروريًا وأحيانًا يكون إسرافًا أيضًا، فإنَّ الشخص يلجأ إلى استئجار قاعة استقبال ليكسب الاحترام، وليحافظ على السمعة، ويتحمَّل مع ذلك صعوبات جمَّة، ويواجه عواقب ذلك لفترة طويلة[1].

خاتمة

١. الاستهلاك والنَّزعة الاستهلاكيَّة قضيَّة متعدِّدة الأبعاد يُمكن دراستها من جوانب مختلفة. أحد هذه الجوانب هي دراسة النزعة الاستهلاكيَّة من بُعدَي علم الاجتماع والاقتصاد؛ إذ إنَّه يتولىَّ هذه المسؤوليَّة علم الاجتماع الاقتصادي.

٢. تتكوَّن النزعة الاستهلاكيَّة في سياق المجتمع والثقافة العامة، وتتدخَّل عوامل غير اقتصاديَّة في تكوينها، الأمر الذي يستدعي الانتباه إليها أيضًا في علم الاقتصاد.

٣. يمكن تصوُّر ثلاث مراحل للنظريَّات الشائعة عن الاستهلاك: في مرحلة المركانتيليِّين، يجري التركيز على الاستهلاك المنتِج؛ حيث يكون المجتمع منتِجًا ومستهلِكًا في الوقت نفسه، وفي مرحلة الحديين ينظر منظِّرون مثل (كينز- Keynes) و(فريدمان- Friedman) إلى الاستهلاك كونه المحرِّكَ الرئيس للسوق، ويؤكِّدون على زيادة الاستهلاك قدر الإمكان. أمَّا في المرحلة الأخيرة، فضلاً عن العوامل الاقتصاديَّة، يجري الانتباه إلى خصائص السلع والعوامل غير الاقتصاديَّة المؤثِّرة في الاستهلاك.

١ - فرامرز رفيع بور: توسعه وتضاد [التنمية والتضاد]، ص ٢٠٤.

٤. النزعة الاستهلاكية هي إضفاء الأصالة على الاستهلاك وجعل الرفاهيَّة والممتلكات الماديَّة هدفًا. وقد ساوى بعضهم بين السعادة والنزعة الاستهلاكيَّة وشراء الممتلكات الماديَّة.

٥. يتطابق مفهوم النزعة الاستهلاكيَّة في الأدبيات الدينيَّة مع مفاهيم الإسراف والتبذير والإتراف، وهذه المفاهيم هي أفعال محرَّمة. وبالتالي، فإنَّ الاستهلاك المفرط وجعل الاستهلاك هدفًا هو أمر غير جائز.

٦. يحثُّ الإسلامُ المسلمين والناس على الحفاظ على أرواحهم وأموالهم، ويحذِّر من كنز رأس المال وتجميده، وفي الوقت نفسه يدعو المسلم إلى العمل والاجتهاد وممارسة الأنشطة الاقتصاديَّة.

٧. لا يعارض الإسلام الاستهلاك، بل يشجِّع المسلمين على الاعتدال والتوسُّط في الاستهلاك والسعي لتأمين وسائل العيش على مدار العام. لذلك، فإنَّ الاستهلاك في حدِّ ذاته وفي حدود الكفاف والبعيد عن الإسراف أو التبذير هو أمر محمود ومقبول في الإسلام.

٨. تترك النزعة الاستهلاكيَّة وانتشارها الآثار الآتية في المجتمع: تحويل الثروة والاستهلاك إلى قيمة لعرض الثروة، خلق الحاجات، الفجوة الطبقيَّة، الشعور بالحرمان، الضغط المعياري، تعويض العجز في الدخل من خلال طرق غير سويَّة، اتِّباع الموضة، الحاجة إلى الاحترام والتأييد الاجتماعي.

المقترحاتُ والحلولُ

يعتمد الاستهلاك في أيِّ مجتمع على الثقافة والأعراف السائدة فيه، ويبدأ التغيير في نمط الاستهلاك وشيوع النزعة الاستهلاكيَّة من منظور المفكِّرين الغربيين بتغيير الموقف والفكر. إنَّهم من خلال تغيير الفكر السائد عن طريق الإعلانات والغزو الثقافي، يجرُّون المجتمعات إلى النزعة الاستهلاكيَّة التي تضمن بقاء النظام الرأسمالي.

لذلك، فإنَّ تغيير الموقف هذا يختلف في شدَّته وضعفه تبعًا لثقافة كلِّ مجتمع ونسيجه. في السنوات الأخيرة، شهدنا أيضًا تغييراً في المواقف في بلدنا [إيران]، والتي أشرنا إلى بعضها في المقال. على الرغم من أنَّ معظم عوامل النزعة الاستهلاكيَّة وآثارها متماثلة في المجتمعات البشريَّة، فإنَّه من أجل منع الاستهلاك المفرط والإسراف وتصحيح نمط الاستهلاك في بلدنا، نحتاج إلى دراسة هذا الموضوع استنادًا إلى خصائص مجتمعاتنا والتخطيط لتصحيح ما انحرف عن المسار الصحيح. الخطوة الأولى في تصحيح نمط الاستهلاك هي تصحيح نوع الموقف والفكر السائد في المجتمع، لا سيَّما لدى رجال الدولة؛ لأنَّ تصحيح نمط الاستهلاك والتخطيط له، لا يتَّفقان مع شيوع النزعة الاستهلاكيَّة واستهلاك السلع والخدمات المختلفة.

لسوء الحظِّ، في الوضع الحالي للبلاد، يُشجِّع الناس على الاستهلاك؛ لذلك، من الضروري تصحيح هذا الموقف في الخطوة الأولى. من ناحية أخرى، يعدُّ الاستهلاك المحرِّك للاقتصاد، لكنَّ استهلاك السلع الأجنبيَّة والفاخرة التي لها بدائل في الداخل لا يفيد البلاد، بل ينبغي تحفيز الناس على الاستهلاك الرشيد للسلع المحليَّة مع مراعاة تعاليم الإسلام، من خلال رفع جودة السلع المحليَّة. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن يكون لدينا إشراف ورقابة دقيقة وكافية وعلميَّة على مسألة الإعلانات.

إذ تحمل الإعلانات معها وزنًا قيِّمًا، ولها تبعات خاصة. لذلك، يزيد هذا الموضوع من حساسيَّة السيطرة على الاستهلاك وضبطه. الخطوة التالية، هي الاهتمام بالقيم الدينيَّة؛ مثل القناعة، وتجنُّب كنز المال، وبناء الثقافة، وتقديم القدوة على أساس التعاليم الإسلاميَّة في المجتمع، ومنع انتشار القيم غير الدينيَّة والخُلُقيَّة مثل الإسراف والتبذير والتخطيط للتنفيذ الصحيح لقوانين الإسلام.

المصادرُ والمراجعُ

القرآن الكريم.

الفارسيَّة والعربيَّة

- إبراهيم رزاقي: الگوى مصرف وتهاجم فرهنگى، طهران، ط١، ١٩٩٥.
- أحد زرفروشان: جامعه شناسى اقتصادى، تبريز، دار نوبل للنشر، ط٣، ١٩٧٨.
- أحمد أخوي: اقتصاد كلان، طهران، الشركة التجارية للطباعة والنشر، ط٥، ٢٠٠١.
- أحمد بن محمَّد علي الأسدي: عدَّة الداعي ونجاح الساعي، تحقيق: أحمد موحدي، طهران، دار وجداني للنشر، لا ط، لا ت.
- آيزاك ايليتش روبين: نظريه ارزش ماركس، ترجمه إلى الفارسيَّة: حسن شمس آوري، طهران، دار مركز للنشر، ط، ٢٠٠٤.
- باقر قديري أصل، كليات علم اقتصاد، طهران، مركز سبهر للنشر، ط٧، ٢٠٠٠.
- تورستين وبلن: نظريه طبقه تن آسا، ترجمه إلى الفارسية: فرهنك ارشاد مع مقدمة سي رايت ميلز، طهران، دار ني للنشر، ط٢، ٢٠٠٧.
- جمشيد بزويان وفرهاد خداداد كاشي ويكانه موسوي جهرمي: كليات علم اقتصاد، طهران، جامعة بيام نور، ط٢، ٢٠٠٤.
- جورج زيمل: مسايل اساسى جامعه شناسى خرد [القضايا الرئيسة في علم الاجتماع الجزئي]، طهران: (دون طبعة ولا تاريخ).
- جون كونت غالبرايت: جامعه متمول، ترجمه إلى الفارسية حسين شجره، طهران، مؤسسة العلوم الإدارية، لا ط، ١٩٦١.
- حسين بن محمَّد (الراغب الأصفهاني): المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان

داودي، بيروت، دار العلم ودار الشامية، لا ط، ١٤١٢.

- حسين توانايان فرد: تئورى مصرف، طهران، دار آزاده للنشر، لا ط، ١٩٧٨.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لا ط، ١٤٢١ هـ.
- روبرت باكاك: مصرف، ترجمه إلى الفارسيَّة: خسرو صبري، طهران، دار شيرازه، ط١، ٢٠٠٢.
- السيد حسن مير معزي: أنموذج الاستهلاك الكلي في المجتمع الإسلامي، فصلنامه علمى و پژوهشى اقتصاد اسلامى، طهران، مركز بحوث الثقافة والفكر الإسلامي، السنة الخامسة، العدد: ٢٠ / ٢٠٠٥.
- السيِّد رضا الحسيني: الگوى تخصيص درآمد ورفتار مصرف كننده مسلمان، طهران: مؤسَّسة العلم والفكر المعاصر الثقافية، لا ط، ٢٠٠٠.
- صحيفة التفاهم: مصرف گرايى يا بيمارى پنهان قرن، بتاريخ: ٢٠٠٧/١٠/٢٩.
- طهماسب محتشم دولت شاهي: مبانى علم اقتصاد، طهران، دار خجسته للنشر، لا ط، ١٩٩٩.
- طهماسب محتشم دولت شاهي: نظريه ها وسياست ها در اقتصاد كلان، طهران، دار نشر وبستار، ط٣، ١٩٩٧.
- عبد الواحد الآمدي التميمي: غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق السيِّد جلال الدين المحدِّث الأرموي، طهران، جامعة طهران، لا ط، ١٩٨٧.
- علي أكبر دهخدا: لغت نامه، إشراف: محمَّد معين والسيِّد جعفر شهيدي، طهران، جامعة طهران، لا ط، ١٩٩٨.
- علي أكبر كلانتري: اسلام والگوى مصرف، قُم المشرفة، مؤسسة بستان الكتاب، ط٥، ٢٠٠٩.
- علي بن حسام الدين الهندي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، بيروت، مكتبة التراث

الإسلامي، لا ط، ١٣٩٧ هـ.

- فخر الدين بن محمَّد الطريحي: مجمع البحرين، قُم المشرفة، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، لا ط، ١٩٨٨.
- فرامرز رفيع بور: توسعه وتضاد، طهران، شركة الطباعة والنشر المساهمة، ط٢، ١٩٩٨.
- فريدون تفضلي، تاريخ عقايد اقتصادى از افلاطون تا دورة معاصر، طهران، دار ني للنشر، ط٢، ١٩٩٦.
- كونتر ويس وده: جامعه شناسى براى اقتصاد، ترجمه إلى الفارسية هادي صمدي، طهران، منظمة سمت، ط١، ٢٠٠٢.
- لويس معلوف: المنجد، ترجمه إلى الفارسية: محمد بندرريكي، نشر إيران، ط، ٢٠٠٣.
- ماكس وبر: اقتصاد وجامعه، ترجمه إلى الفارسية: عباس منوجهري، مهرداد ترابي نزاد ومصطفى عماد زاده، طهران، دار مولى للنشر، ط١، ١٩٩٥.
- مجيد أحمديان وجعفر عبادي: مسائل وكاربردهاى تثورى مصرف در اقتصاد خرد، طهران، جامعة طهران، لا ط، ١٩٩٣.
- محمَّد الروَّاس القلعة جى: المعاملات الماليَّة المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة، الكويت، دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ.
- محمَّد باقر المجلسي: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- محمَّد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم، مؤسسة آل البيت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- محمَّد بن مكرم (ابن منظور): لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط١، ١٤١٠هـ.
- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، بيروت، دار الصعب ودار

التعارف، ط٤، ١٤٠١هـ.

- محمد علي كرامي: درباره مالكيت خصوصى در اسلام، قم المشرفة، لا ط، لا ت.
- مرتضى قره باغيان: فرهنگ اقتصاد وبازرگانى، طهران، مؤسسة رسا للخدمات الثقافية، لا ط، ١٩٩٣.
- منوجهر فرهنك: فرهنگ بزرگ علوم اقتصادى، طهران، نشر البرز، ط١، ١٩٩٢.
- ميثم موسائي: دين وفرهنگ توسعه، طهران، معاونية البحوث في منظمة الإعلام الإسلامي، ط١، ١٩٩٥.
- نيل جي اسمل سر: جامعه شناسى اقتصادى، ترجمه إلى الفارسيَّة: محسن كلاهجى، المقدمة والتنقيح علي رضا قلي، طهران، دار كوير للنشر، لا ط، ١٩٩٧.
- ويليام جي باربر: سير انديشه هاى اقتصادى، طهران، الثورة الإسلامية للنشر والتعليم، ط١، لا ت.

ب- الأجنبية

- Carlo Trigilia: Economic sociology: state, and society in modern
- Charles- Chemens Ruling: Theories if Fashen, the Contributions
- Francisco, 2000.
- James Duesenbarry: «Die beziehung zwiehung einkommen und
- John Story: Cultural Consumption and Everybody life, Arnoland
- konsum und ihre folgen», in streissler, Erich und Monika streissler (Eds)
- konsum und nachfrage. Koln, kiepenhauer 8 witsch, 1966.
- Mark Granovetter: the sociology of economic life, west view Peter, Corrigan

(1997), The Sociology of consumption, London, sage, 2001.

- Neil Smeller: «Handbook of economic sociology», Princeton
- of Veblen, Simmil, Blumer & Bourdieu, www.hes.unige.ch/research_ publications/cahier, 2000.
- Paul A Samuelson: Economics: An Introductorg Analgsis, 5th. ed, New York, Mc Grav, 1961.
- Paul Dimaggio: Social Stratification, Lifestyle, Social Cognition
- Publishers, London, 1999.
- Rene Koenig, (Hg): Anomie, In Wilhelm bernsdorf, worterbuch der soziologie, Frankfort a.m, Fischer, 1976.
- Research Repat Series of the Department of Sociologie at Uppsala ,1982, dons Theorg and Societg] University.
- Richard Swedberg: Ulf Himmelstrand and Goran Brulin, 1985,
- university press, 1995.
- The paradigm of Ecomomic Sociology Premises and Promises", and Social Participation, In D. Grusky (Ed). Westview Press, San capitalism, Blackwell, 2002.

التَّوازنُ بينَ الاستهلاكِ والإنتاجِ لبناءِ الاقْتدارِ الاقتصاديِّ من منظورٍ قرآني

◆ أ.م. د. أسعد عبد الرزاق الأسدي[1]

■ **خلاصة**

يُعتبر الاقتصادُ أحدَ أبرزِ دعائمِ النَّشاطِ البشريِّ، وقد حظيَ بعنايةٍ كبرى في الدِّينِ الإسلاميِّ؛ حيث تجلَّى البُعد الاقتصاديُّ ضمنَ تعاليمِ الشَّرعِ والقواعدِ الكلِّيَّة، فضلاً عنِ القيمِ العليا للإسلامِ. وفي القرآنِ الكريمِ، نجدُ مجموعةً منَ الآياتِ تؤسِّس لحالةِ التَّوازنِ الاقتصاديِّ في الحياةِ، من خلالِ ترشيدِ وعيِ الإنسانِ باحتياجاتِه، ومدى اسْتثمارِه لإمكانيَّاتِه وفرصِه الاقتصاديَّة، ومحاولةِ تلبيةِ احْتياجاتِه.

في هذا السِّياقِ، يأتي هذا البحثُ ليتناولَ إشكاليَّةَ التَّوازنِ بينَ الاستهلاكِ والإنتاجِ بوصفه نشاطًا بشريًّا، وفقَ موازينِ السُّننِ الإلهيَّةِ، من خلالِ الإجابةِ عن مجموعةٍ من الأسئلةِ المهمَّة: أينَ يتجلَّى التَّوازنُ في الفعلِ الإنسانيِّ؟ بين متطلَّباتِ الاستهلاكِ والإنتاجِ، وكيف توجِّهُ القيمُ القرآنيَّةُ الإنسانَ نحو تحقيقِ التَّوازنِ بين عناصرِ الاستهلاكِ في نشاطِه، ومتطلَّبات الإنتاجِ لبناءِ الاقتدارِ الاقتصاديِّ.

الكلمات المفتاحية: القرآن - الاقتصاد الإسلامي- الاستهلاك- الإنتاج- التَّوازن- الاقتدار.

١ - كلية الفقه جامعة الكوفة – العراق.

المقدِّمة

يُمثِّل الاقتصاد أحدَ أبرز دعائم النشاط البشري، ويحظى بعناية كبرى في التشريعات السماوية والقوانين الوضعية. وفي إطار التعاليم الإسلامية، نجد أن البعد الاقتصادي قد احتلَّ موقعًا بارزًا ضمن منظومة القيم والتشريعات التي تهدف إلى حفظ مصالح الإنسان وتوجيه سلوكه وفق ميزان الحكمة والعدل.

تنبع أهمِّية هذا البحث من صميم الحاجة المعاصرة إلى إعادة فهم العَلاقة بين الاستهلاك والإنتاج بوصفها محورًا رئيسًا في تحقيق الاقتدار الاقتصادي، لا سيَّما في ظلِّ الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تكشف عن خلل في بنية التوازن بين ما يستهلكه الإنسان وما ينتجه، سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي.

وتكمُن مشكلة البحث في التساؤل عن مدى حضور مفهوم التوازن في النشاط الاقتصادي الإنساني، وفي تحديد كيفيَّات بناء اقتصاد قادر على تحقيق الاكتفاء والازدهار من خلال ضبط سلوك الإنسان الاستهلاكي وتوجيهه نحو الإنتاجية الفاعلة، في ضوء القيم القرآنية؛ إذ يُطرح التساؤل الآتي:

أين يتجلَّى التوازن في الفعل الإنساني بين متطلَّبات الاستهلاك والإنتاج؟ وكيف توجِّه القيم القرآنية هذا الفعلَ لتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود؟

أمَّا أهداف البحث فتتركَّز في:

١. تحليل المفاهيم المرتبطة بالاستهلاك، والإنتاج، والاقتدار الاقتصادي في ضوء الرؤية القرآنية.

٢. تسليط الضوء على تداعيات الإفراط في الاستهلاك وانعكاسه على أزمة القِيَم والخلل الاجتماعي.

٣. استكشاف عناصر بناء الاقتدار الاقتصادي كما وردت في النصوص القرآنية، وبيان دورها في تعزيز التنمية المتوازنة.

٤. الإسهام في تقديم قراءة معرفية قرآنية قادرة على رفد الفكر الاقتصادي بمنظور قِيَمي وإنساني متكامل.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى الجمع بين التحليل المفاهيمي والقراءة القِيَمية للآيات القرآنية المتعلِّقة بالموضوع، للوقوف على طبيعة التوازن الذي يدعو إليه الإسلام بين الاستهلاك والإنتاج، بوصفه مدخلاً أساسًا لبناء مجتمع مقتدر اقتصاديًّا، قائم على العدالة والكفاية والفاعلية.

أوَّلًا: المدخلُ النَّظريُّ للبحثِ

لا بدَّ من تحديد المفاهيم المركزية للبحث من خلال الفروع الآتية:

١ - مفهوم التوازن:

ليس من اليسير تعريف بعض المفاهيم التي تكتسب وضوحًا كافيًا، وربما البيان في حدود التوظيف لها في مجال محدد. لذا يمكن إيضاح التوازن في مستويات ثلاثة:

أ-التَّوازنُ في الكونِ والطَّبيعة.

نجد في آيات متعدِّدة تصويرًا بديعًا لتوازن الخلق، بما يشمل الأرض، والسماء، والموارد، والزمن، حيث لا خلل ولا عبث ولا فوضى، بل كلُّ شيء موزون ومقدَّر بقدر معلوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحجر: ١٩]، وقوله

تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧-٩].

هذه الآيات تشير إلى أن الخلق قائم على ميزان دقيق، ما ينعكس في انتظام الفصول، ودورات المياه، وتكامل الغذاء، وتوزيع الموارد.

وقد أكد المفسِّرون أنَّ «الميزان» هنا يعني العدالة، والتوازن، والاعتدال في مناحي الحياة كلّها، وهو ما ينسحب على العَلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الطلب والعرض، وبين الإنفاق والادِّخار.

إنَّ التوازن في نظام الخلق، جليٌّ ومحلُّ نظر وبحث من قبل علماء الطبيعة، وهذا التقدير في الخلق يعبرِّ عن مستوى من التوازن الطبيعي الذي يرتهن بقاؤه إلى توازن فعل الإنسان. والإنسان اليوم من خلال تجاوزه لكثيرٍ من موازين الاستهلاك نجده يهدِّد ذلك التوازن الطبيعي، وأزمة المناخ خير مثال على ذلك.

ب- التَّوازنُ في مقامِ النَّفسِ

الإنسان مخلوق مركَّب من الروح والجسد، والعقل والعاطفة، والرغبة والضمير، وقد شرَّع الله له ما يحفظ هذا التوازن الداخلي، حتى لا يطغى جانب على آخر. ومن الآيات الدالَّة على ذلك:

﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس:٧]. أي سوَّاها تَسويةً متوازنة بين مختلف عناصرها، وقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص:٧٧]، توجيهٌ لتوازن بين الدنيا والآخرة، وبين الزهد والاستمتاع المشروع.

لقد أودع الله تعالى كثيراً من الثنائيَّات المتنافية والمتضادَّة في داخل النفس البشرية، والتي تعدُّ جزءًا من الاختبار الإلهي للإنسان؛ إذ ينشأ الصراع داخل الإنسان أوَّلًا، ثم يشهده في خارج كيانه ووجوده.

ج- التَّوازنُ في مقامِ المجتمعِ وحاجاته

لقد حثَّ القرآن الكريم على إقامة العدل الاقتصادي والاجتماعي، وهو مظهر من مظاهر التوازن في توزيع الثروات، وتحقيق الكفاية، وكبح الجشع، وضمان الاستقرار الاجتماعي.

مثال ذلك في قصَّة نبيِّ الله شعيب عليه السلام: ﴿**وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [هود: ٨٥]، يربط بين اختلال التوازن في البيع والشراء وظهور الفساد في الأرض. وقوله تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر: ٧] إشارة إلى وجوب منع احتكار الثروة وتكريس العدالة التوزيعيَّة، والتنمية المتوازنة بين الحكومة والشعب، وتصريح الإمام علي عليه السلام الآتي، يجسِّد أروع وأدقَّ وأفضلَ تعبير عنه؛ إذ يقول عليه السلام: «فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوُلَاةِ، وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ: فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى إِلَيْهَا الْوَالِي كَذَلِكَ، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ، فَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ، وَجَرَتْ عَلَى أَذْلَالِهَا السُّنَنُ، فَصَلَحَ بِذَلِكَ الزَّمَانُ، وَطَابَ بِهِ الْعَيْشُ، وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ، وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ، وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرَعِيَّتِهِ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ، وَكَثُرَ الْإِدْغَالُ فِي الدِّينِ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ، فَعُمِلَ بِالْهَوَى، وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ، فَلَا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ، وَلَا لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ، فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الْأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الْأَشْرَارُ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْعِبَادِ.

فَعَلَيْكُمْ بِالتَّنَاصُحِ فِي ذَلِكَ، وَحُسْنِ التَّعَاوُنِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ وَإِنِ اشْتَدَّ عَلَى رِضَا اللَّهِ حِرْصُهُ، وَطَالَ فِي الْعَمَلِ اجْتِهَادُهُ، بِبَالِغٍ حَقِيقَةَ مَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَهْلُهُ مِنَ الطَّاعَةِ لَهُ، وَلَكِنْ مِنْ وَاجِبِ حُقُوقِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ النَّصِيحَةُ بِمَبْلَغِ جُهْدِهِمْ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ بَيْنَهُمْ، وَلَيْسَ امْرُؤٌ وَإِنْ عَظُمَتْ فِي الْحَقِّ مَنْزِلَتُهُ، وَتَقَدَّمَتْ فِي الدِّينِ فَضِيلَتُهُ، بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَى مَا حَمَّلَهُ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ، وَلَا امْرُؤٌ وَإِنْ صَغَّرَتْهُ النُّفُوسُ، وَاقْتَحَمَتْهُ الْعُيُونُ، بِدُونِ أَنْ يُعِينَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يُعَانَ عَلَيْهِ..»[1].

ونُصوصه عليه السلام واضحة الدلالة على أنَّ المسيرة الإصلاحية التنمويَّة لا بدَّ لها من أن تتحرَّك باتِّجاهين وبشكل متزامن: فمن جهة تتَّجه نحو الولاة والحكَّام والرعاة، ومن جهة تتَّجه نحو

١ - الشريف الرضي: نهج البلاغة: الخطبة ٢١٦.

المحكومين والناس والرعية، كما أنَّ نصوصَه ﷺ واضحة الدلالة على أنَّه إنمَّا تقوم مناهج الدين، وتعتدل معالم العدل، وتتحقَّق بعدَها مراتبُ الإحسان والفضل، ويربح الولاةُ والناسُ الدنيا والآخرةَ معاً بصلاح ذلك الزمان، ويطيب العيش، وتستقرُّ الدولة وتزدهر، في ما "إِذَا أَدَّتْ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا"، ويعني هذا بنحوٍ جليٍّ التوازنَ بين السلطة والمجتمع، بحسب مقتضيات الحاجات والمصالح العامَّة.

د- التَّوازنُ في الموارِدِ والإنتاجِ والاستهلاكِ

وهو ما يظهر في آيات تدعو إلى الاعتدال، وترشيد الاستهلاك، وربط النعمة بالمسؤوليَّة: كما في قوله تعالى: ﴿.. **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف ٣١]، وقوله تعالى: ﴿..**هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ [البقرة: ٢٩]

فالاستهلاك حقٌّ، لكنْ بحدود الحقِّ والتوازن، لا الإفساد والإهدار. والتوازن في القرآن الكريم ليس مجرَّد وصف طبيعي، بل هو نموذج قيميٌّ ومنهجي للحياة، يشمل: النفس، والكون، والمجتمع، والاقتصاد، والسلوك. وكلَّما اختلَّ هذا التوازن، اختلَّ معه الأمن والاستقرار والكرامة الإنسانية، ولذلك، فإنَّ الرؤية القرآنية للتوازن تمثِّل أساسًا لبناء أمَّة مقتدرة وعادلة.

٢ - مفهومُ الاسْتهلاكِ والإنتاجِ في القرآنِ الكريمِ:

من خلالِ الاسترشادِ بالآيات في هذا المجال، تظهر العَلاقة التكامليَّة بين مفهومَي الإنتاج والاستهلاك في الرؤية القرآنية، وأهمِّيَة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج في الحياة الاقتصادية للأمَّة، والمخاطر أو السلبيَّات التي يمكن أن تنجُمَ عن أيِّ خللٍ بينهما.

فالإنتاج يرتبط بعمارة الأرض، واستغلال الموارد التي خلقها الله للإنسان بطريقة مسؤولة ومتوازنة. فيما يُشدِّد القرآن الكريم في الاستهلاك، على التوازن وعدم الإسراف، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

إنَّ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الإسلام يشمل إنتاجَ ما يعين الناس على حياتهم دون

إسراف أو تبذير، ويحثُّ على استهلاك ما يعود بالفائدة دون إهدار. وهذا التوازن مهمٌّ للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف: ٣١].

٣ - مفهومُ الاقتدارِ الاقتصاديِّ في الفكرِ الإسلاميِّ:

هو قدرة الأمَّة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتأمين الاحتياجات الأساسية لأفرادها، وبناء قوَّة اقتصادية إنتاجية تجعلها مستقلَّةً في قرارها السياسي، وفاعلةً في العَلاقات الدولية. والاقتدارُ الاقتصادي في الفكر الإسلامي ليس مجرَّد هدف مادِّي أو رفاه اجتماعي، بل هو ركيزة من ركائز تحقيق العزَّة والكرامة والاستقلال للأمَّة، ووسيلة لتمكينها من أداء دورها الرسالي في العالم.

والاقتدارُ الاقتصادي يشير إلى القدرة التي تملكها الدولة أو المؤسَّسة أو الفرد على إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة بفعَّالية لتحقيق أهداف معيَّنة، مثل النموِّ، والاكتفاء الذاتي، والتأثير في العَلاقات الاقتصادية الدولية.

فالاقتدارُ الاقتصادي هو القدرة على إنتاج وتوزيع واستهلاك السِّلع والخدمات بكفاءة، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتوظيف الموارد لتحقيق التفوُّق أو التوازن الاستراتيجي. وهو أحدُ أبعاد القوَّة الشاملة للدولة؛ لأنَّه يشكِّل قاعدة للقوَّة السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

وفي الاقتصاد الإسلامي، يُفهم الاقتدار الاقتصادي على أنَّه القدرة على تحقيق الكفاية والعدالة في توزيع الموارد وفقًا لمبادئ الشريعة، مع مراعاة الاستقلال الاقتصادي عن التبعيَّة لغير المسلمين، وتوجيه المال لتحقيق مقاصد الشريعة.

والاقتدارُ الاقتصادي في الإسلام لا يُقاس فقط بمستوى الدخل القومي، بل بمدى تحقيق الكفاية والكرامة لكلِّ فرد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وعدم الوقوع في التبعيَّة الاقتصادية[1].

١ - عبد الحميد الغزالي: الاقتصاد الإسلامي: مبادئه- أهدافه- أدواته، ص٩٥.

ثانيًا: التَّداعياتُ الرَّاهنةُ للاسْتهلاكِ

هناك جملة من التداعيات والآثار لما آلت إليه مظاهر الاستهلاك في المجتمعات المعاصرة، ويمكن تغطية هذا الجانب من خلال:

١ - الآثار المعنويَّة لظواهر الاستهلاك:

عند التأمُّل في انعكاسات النزعة الاستهلاكية على المنظومة القيمية والثقافية، يتبيَّن أنَّها تُحدث تحوُّلات عميقة في البُنية الثقافية للمجتمع، من أبرز هذه التحوُّلات تسليع الهُويَّة الثقافية؛ إذ تُفرغ القيم الموروثة من مضامينها الأصيلة، وتُحوِّلها إلى مجرَّد منتجات قابلة للاستهلاك أو إلى عناصر شكليَّة تُستخدم لتزيين نمط حياة عصري لا يمتُّ بصلة لروحها الأصلية، وبهذا يتم فصل هذه القيم والموروثات عن جذورها الثقافية العميقة، وتفقد دورها الحيويَّ في تكوين وعي الفرد وهُويَّته ضمن الإطار الجمعي للمجتمع.

ولا يقف التأثير عند هذا الحدِّ، بل يمتدُّ إلى بنية العلاقات الاجتماعية ذاتها؛ إذ تُسهم النزعة الاستهلاكية في ترسيخ قيم الفردانيَّة والانغلاق داخل الذات، ممَّا يُضعف الروابط الاجتماعية ومفاهيمَ التضامن والتكافل بين الأفراد. كما تَظهر آثار هذه النزعة في ترجيح كفَّة التنافس المادِّي بين الناس؛ حيث يُقاس النجاح والتفوُّق بمقدار ما يملكه الفرد من سلع ومقتنيات، لا بما يسهم فيه من قيم وعطاء مجتمعي. وهكذا تتحوَّل قيمة الإنسان من جوهره الإنساني وإسهاماته الحضارية إلى مجرَّد انعكاس لما يستهلكه، ما يؤدِّي إلى خلل عميق في العلاقة بين الفرد والمجتمع، ويهدِّد بنية التماسك الاجتماعي.

٢ - النُّدرة النِّسبيَّة (Relative Scarcity):

هناك ما يعرف في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تتمثَّل فيما يعرف بالندرة النسبية، التي تعني ندرةَ الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية[1]. وهي حالة تكون

١ - سعد بن حمدان اللحياني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص٢٤.

فيها الموارد الاقتصادية محدودةً مقارنة بالحاجات والرغبات الإنسانية غير المحدودة، أيْ أنَّ المورد نادر؛ لأنَّه لا يكفي لتلبية كلِّ الاستخدامات الممكنة له، حتى وإن كان متوفِّراً في الطبيعة بكَثرة[1].

والندرةُ في علم الاقتصاد لا تعني الندرةَ المطلقة، بل الندرة النسبية؛ أيْ أنَّ الموارد تكون نادرةً بالنسبة للحاجات، وليست نادرةً من حيث وجودها الفعلي فقط.

بالنسبة لموقف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي من هذه القضية:

فهناك من رفض قبول فرضية الندرة النسبية استنادًا إلى بعض النصوص القرآنية، ورأوا أنَّ في تقريرها مخالفةً للاعتقاد الصحيح بأنَّ الله -سبحانه وتعالى- قد تكفَّل بالرزق، وقد أوجد في الأرض كلَّ ما يحتاج إليه البشر. فمن النصوص قول الله تعالى: ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ* وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ* وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**﴾ [إبراهيم: ٣٢-٣٤]، وقوله تعالى: ﴿**..وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً**﴾ [لقمان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ**﴾ [فصلت: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا**﴾ [هود: ٦].

فهذه النصوص القرآنية وغيرها، تبيِّن أنَّ الله -تعالى- قد تكفَّل بالرزق وقدَّر في الأرض أقواتها تقديرًا، يغطِّي حاجات الإنسان، بل يفيض عن حاجاته[2].

وهناك من الباحثين من يقرِّر أنَّ فرضية الندرة النسبية لا تتنافى مع تلك النصوص الشرعية ولا تتعارض مع المعتقدات الإسلامية، من خلال وصف ملائم يقبله العقل، الواقع، الحياة الاقتصادية مستدلًّا بالآتي:

١ - د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص١٨.
٢ - د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص٢٦.

أ. إنَّ دلالة الآيات التي يستشهد بها من يرفض المشكلة الاقتصادية ليست دلالةً قطعيَّة، كما أنَّ في القرآن الكريم مِن النصوص ما يشير إلى اتِّصاف هذا العالم بالندرة في الموارد، وأنَّ الموارد ليست متاحة لبني البشر في الطبيعة، مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ**﴾[الحجر: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾[الشورى: ٢٧]. إنَّ هناك من الأوامر الشرعية والآداب الإسلامية ما يعضد قبولَ فرضية الندرة النسبية، فالحثُّ على الاقتصاد في الموارد والنهيُ عن الإسراف والتبذير يدلُّ على إقرار محدودية الموارد، إذ لو كانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك.

ب. مفهوم البركة في الإسلام يؤكّد محدوديَّة الموارد وندرتها، فالبركة ليست سُنَّةً كونيَّة موجودة بل هي منحة ربَّانية ونعمة إلهية يمنُّ الله بها على من يشاء من عباده فيجعل القليل كثيراً، ولو كانت الموارد وافرةً، بشكل يهيِّئ حاجات البشر جميعًا لم يكن في البركة معنى المنحة الربَّانية التي اختصَّ الله بها بعضَ عباده.

ج. الواقع والحسُّ يؤيِّدان محدودية الموارد الاقتصادية، فعلى مستوى الفرد أو المجتمع في الغالب لا يوجد من تتوافر له كلُّ الموارد اللازمة لتلبية جميع ما يحتاج إليه الناس.

٣ - القيم التي توجِّه سلوكَ الاستهلاك:

الاستهلاك ضرورة حياتيَّة، لكنَّه في المنظور القرآني يخضع لضوابط قيميَّة تَقيه من الانزلاق نحو الإفراط أو التحلُّل الخُلُقي، ومن هذه الضوابط:

أ. الاعتدالُ والتَّوازنُ، كما في قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف: ٣١]، والإسراف مرفوض؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إضعاف القوَّة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، وهذه الآية تدعو إلى الاقتصاد في المعيشة دون تقتير أو تبذير. وفي الواقع لا يوجد هناك بحث واضح عند المفسِّرين في التفاوت

الموجود بين الإسراف والتبذير، ولكنْ عند التأمُّل في أصل هذه الكلمات في اللغة، يتبيَّن أنَّ الإسراف هو الخروج عن حدِّ الاعتدال، ولكنْ دون أن نخسر شيئًا، فمثلاً نلبس ثوبًا ثمينًا؛ بحيث إنَّ ثمنَه يعادل أضعافَ سعر الملبس الذي نحتاج إليه، أو أنَّنا نأكل طعامًا غاليًا؛ بحيث يمكننا إطعام عددٍ كبير من الفقراء بثمنه. كلُّ هذه، أمثلةٌ على الإسراف، وهي تمثِّل خروجنا عن حدِّ الاعتدال، ولكنْ دون أن نخسر شيئًا[1].

ب. رفضُ التَّبذير والترَّف، كما في قوله تعالى: ﴿.. **وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا *إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ**﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧]. فالتبذير لا يُعدُّ خللاً ماليًّا فحسب، بل انحرافًا خُلُقيًّا؛ إذ قرن المبذِّرين بالشياطين، تعبيراً عن فساد سلوكهم في تفسير (الإسراف) و(الإقتار) بوصفهما نقطتين متقابلتين. للمفسِّرين أقوال مختلفة ترجع جميعها إلى أمر واحد، وهو أنَّ (الإسراف) أنْ ينفق المسلم أكثر من الحدِّ، وفي غير حقٍّ، وبلا داعٍ، و(الإقتار) هو أنْ ينفقَ أقلَّ من الواجب[2].

ج. الرَّبطُ بين النِّعمة والشُّكر، كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٢].

فالاستهلاك في الإسلام ليس فعلاً ماديًّا خالصًا، بل فعلاً تعبُّديًّا يرتبط بالشكر والاعتراف بالمُنعم، فالإسلام لا يضبط اتِّجاه الاستهلاك نحو الطيِّبات فقط، إنَّما يضبط درجته أيضاً، فالإنسان مأمور بالاستهلاك إلى الحدِّ الذي يؤمِّن كامل طاقته، ومنهيٌّ عن الإسراف وتجاوز الحدِّ الذي يستلزمه ذلك، قال تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا**﴾ [الأعراف: ٣١]. ويأتي توجيه السلوك الإنفاقي متَّسقاً مع هذا التوجُّه ومؤكِّداً وسطيَّة الاستهلاك، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

والشواهد في هذا السياق كثيرة. والأحكام الواردة في هذا الصدد تحصِّن المجتمع المسلم من أنماط الاستهلاك غير الرشيدة فلا ترف ولا تبذير، وبالمقابل لا بخل ولا تَقتير، فكِلا الأمرين

١- انظر: ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ٨، ص ٤٦٦.
٢ - ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج١١، ص ٣٠٨.

جنوح لا يتَّسق مع الفطرة ولا مع الشرع[1].

اللافت للانتباه، أنَّ الإسلام يعتبر أصل الإنفاق أمرًا مسلَّمًا لا يحتاج إلى ذكر؛ ذلك لأنَّ الإنفاق أحد الأعمال الضرورية لكلِّ إنسان. لذا يورد الكلام في كيفية إنفاقهم فيقول: إن إنفاقهم إنفاق عادل (معتدل) بعيدٌ عن أيِّ إسراف وبخل، فلا يبذلون بحيث تبقى أزواجهم وأولادهم جياعًا، ولا يقترون بحيث لا يستفيد الآخرون من مواهبهم وعطاياهم.

ثالثًا: عناصرُ الاقتدارِ الاقتصاديِّ في ضوءِ القيمِ والمبادئِ العليا

في هذا المطلب تجري محاولةُ استجلاء القيم العليا من خلال القرآن الكريم، والتي من شأنها أن تحدِّد طبيعة الاقتدار الاقتصادي للمجتمعات، وذلك من خلال الفروع:

١ - عناصرُ الاقتدارِ الاقتصاديِّ:

يُنظر إلى مفهوم الاقتدار في الرؤية الإسلامية كأداة لتحقيق العدل الاجتماعي عبر توزيع عادل للثروات، وحماية الكرامة الإنسانية من الفقر والاستغلال، وتحقيق الكفاية ثم الفضل. وهذا ما يتوافق مع مفهوم الأمن الاقتصادي وأسُس التنمية المستدامة.

وعناصر الاقتدار الاقتصادي وفق الرؤية القرآنية هي:

أ. التَّمكينُ: في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ [الأعراف: ١٠]؛ التمكين في الأرض هو الإسكان والتوطّن فيها، أي جعلنا مكانكم الأرض، ويمكن أن يكون من التمكين بمعنى الاقتدار والتسليط، ويؤيِّد المعنى الثاني أنَّ هذه الآيات تحاذي بنحو ما في سورة البقرة من قصَّة (آدم) و(إبليس)، وقد بُدئت الآيات فيها بقوله: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ [البقرة: ٢٩]. وهو التسليط والتسخير، غير أنَّ هذه الآيات التي نحن

١ - انظر: عبد الجبار السبهاني: الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك، موقع شخصي على شبكة الإنترنت.

بصدد الحديث عنها، لمَّا كانت تنتهي إلى قوله: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ**﴾ [الأعراف: ٢٤]، كان المعنى الأوَّل هو الأنسب. وقوله: ﴿**ولَقَدْ مَكَّنَّاكُم فِي الْأَرْضِ**﴾..إلخ. كالإجمال لما تفصِّله الآيات التالية إلى آخر قصَّة الجنَّة. والآية في مقام الامتنان عليهم بما أنعم الله عليهم من نعمة سُكنى الأرض أو التسلُّط والاستيلاء عليها، وجعل لهم فيها من أنواع ما يعيشون به، ولذلك ختم الكلام بقوله: ﴿**قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ [الملك: ٢٣][1].

ب. الخلافةُ والاسْتخلافُ: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ**﴾ [فاطر:٣٩]. يُنظر إلى الإنسان، في الرؤية الإسلامية، على أنه خليفة لله تعالى في الأرض، قد أُنيطت به مَهمَّة العمارة والاستثمار في إطار تكليف إلهي مباشر، قائم على ما وهبه الله من سلطة وقدرة على تسخير الموارد الطبيعية وتوظيفها بما يحقِّق حاجاته ويحفظ وجودَه. وقد قرَّر القرآن هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: ٣٠]. وجوهر هذا الاستخلاف يتمثَّل في تفويض إلهي يتيح للإنسان حرِّية التصرُّف ضمن حدود التشريع الإلهي، ليتمكَّن من الاستمتاع بنعم الحياة، ويستوفي مقوِّمات معيشته. وهذا المفهوم يتكرَّر في نصوص متعدِّدة، تتضافر لتؤكِّد أنَّ يد الإنسان مبسوطةٌ على الوجود، وأنَّ له سلطة شرعية في التعامل مع العالم المادِّي. وقد أشار (ابن خلدون) إلى هذا المعنى في مقدِّمته، مبيِّنًا أنَّ الاستخلاف يُضفي على الإنسان صفة الفاعليَّة الحضارية.

وانطلاقًا من هذا التفويض، جاء التكليف الإلهي بعمارة الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾[هود:٦١]، وقولِه سبحانه: ﴿**وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾ [الحديد: ٧]. ويقتضي هذا الاستخلاف من الإنسان أن يتولَّى إدارة الموارد وتنظيم الإنتاج والاستهلاك وفقَ ضوابط المنهج الإلهي الذي يتجلَّى في المذهب الاقتصادي الإسلامي، وهو مذهب يحدِّد طبيعة العَلاقة بين الإنسان والثروة، كما يرسِّخ أبعاد العَلاقة بين الفرد والمجتمع، ضمن الإطار المقدَّس للعلاقة الاستخلافية التي تربط الإنسان بالله عزَّ وجلَّ.

١ - انظر: محمد حسين الطباطبائي: تفسير الميزان، ج ٨، ص١٩.

ومن هنا، فإنَّ مفهوم الخلافة الإنسانية الذي قرَّره القرآن الكريم يشكِّل أساسًا محوريًّا للنظرية الاقتصادية الإسلامية؛ إذ يُعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان والمال والسلطة بما يضمن التوازن بين الامتلاك والمسؤولية. وقد أكَّد القرآن هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ**﴾ [الأنعام: ١٦٥]، في إشارة واضحة إلى أن التفاوت في المُلكيَّات والقدرات هو جزء من سنَّة الابتلاء والاختبار، وليس منطلقًا للتمييز أو الاستعلاء، بل دافعٌ لتحمُّل المسؤولية وتحقيق العدالة.

٢ - القيمُ التي تحكمُ الإنتاجَ في الاقتصادِ الإسلاميِّ:

الإنتاج ليس هدفًا ماديًّا في ذاته، بل هو ترجمة لمبدأ الاستخلاف وعمارة الأرض، يقول الشهيد الصدر: «إنَّ الاقتصاد الإسلامي يتَّفق مع كلِّ المذاهب الاجتماعية الأخرى في ضرورة الاهتمام بالإنتاج، وبذل كلِّ الأساليب الممكنة في سبيل تنميته وتحسينه، وتمكين الإنسان الخليفة على الأرض من السيطرة على المزيد من نِعمِها وخيراتها، ولكنَّ الإسلامَ حينما يطرح تنمية الإنتاج كقضية يجب السعي اجتماعياً لتحقيقها، يضعها ضمن إطارها الحضاري الإنساني، ووفقاً للأهداف العامَّة لخلافة الإنسان على الأرض.

ومن هنا، يختلف عن المذاهب الاجتماعية المادِّية في التقييم والمنهج اختلافاً كبيراً. فالنظام الرأسمالي يَعتبر تنمية الإنتاج هدفاً بذاتها، بينما الإسلام لا يرى تجميع الثروة هدفاً بذاته، وإنَّما هو وسيلة لإيجاد الرخاء والرفاه، وتمكين العدالة الاجتماعية من أن تأخذ مجراها الكامل في حياة الناس، وشرط من شروط تحقيق الخلافة الصالحة على الأرض وأهدافها الرشيدة في بناء مجتمع التوحيد»[1].

إنَّ عملية الإنتاج هي محصِّلة لتفاعل القوى البشرية في التعامل مع الموارد من خلال الجهد الإنساني الفعَّال الذي تحكمه مجموعة من القيم لتضبط حركته وتنظِّمها. وبالتالي، فإنَّه يلزم لممارسة العملية الإنتاجية أربعة عناصر هي:

أ. الموارد: وتمثِّل ما خلقه اللَّه عزَّ وجلَّ للإنسان على وجه الأرض.

١ - محمد باقر الصدر: الإسلام يقود الحياة، ص١٠٧.

ب. القدرةُ البشريَّةُ: وتتمثَّل في الإمكانات العقلية والبدنية التي أودعها اللَّه في الإنسان.

ج. الجهدُ البشريُّ: ويتمثَّل في تعامل القدرة البشرية مع الموارد.

د. القيمُ: وتتمثَّل في مجموعة الضوابط التي تنظِّم القدرة البشرية في تعاملها مع الموارد.

ومن أبرز القيم التي تنظِّم فعل الإنتاج:

- العمل والعمارة: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..**﴾ [هود: ٦١]، والاستعمار هنا بمعنى «الطلب من الإنسان أن يعمر الأرض»، فالإنتاج جزء من مَهمَّة الإنسان الوجودية. قال الإمام علي عليه السلام: «ما عمرت البلاد بمثل العدل»[١]، وتمنحنا الرواية قانوناً اقتصاديًّا - حقوقيًّا بامتياز؛ إذ اضطلعت بعقد الصلة بين ظاهرتين إحداهما اقتصادية، والأخرى حقوقية - اجتماعية سياسية، وهي قاعدة علمية؛ نظراً لأنَّ الإطلاق ينصرف إلى أكمل الأفراد؛ لأنَّه نال على صرف الطبيعة غير المَشوبة التي لا تكون إلَّا في الأكمل، أو يقال: إنَّ المطلق يعمه، أي أكمل الأفراد، وغيره، فهو على درجات، والإطلاق يشملها جميعاً، فتكون حياة الأرض بحسب درجات العدل، ويكون موتها بحسب دركات الظلم والجور.
- الإتْقان والإحسان: ﴿**صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ**﴾ [النمل: ٨٨]. وقد ورد في الحديث: «إنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملاً أنْ يُتقِنَهُ»[٢]. إنَّ الاقتداء بصفات الله تعالى من المفاهيم التربوية والأخلاقية العميقة في الفكر الإسلامي، ويُعدُّ من الأسس التي يبني المسلمُ بها شخصيَّته الإيمانية، ومن الوسائل التي تُرقِّي سلوكه في مراتب الكمال الإنساني.
- العدالة ومنع تركُّز الثروة، كما أكَّده قوله تعالى: ﴿**.. كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر: ٧]. فالقرآن يُؤكِّد على إعادة توزيع الثروة بما يضمن التوازنَ المجتمعيَّ ويمنع الاحتكار والهيمنة الاقتصادية.

١ - عيون الحكم والمواعظ: علي بن محمد الليثي الواسطي، ص٤٨١.

٢ - العلامة المجلسي: بحار الأنوار، ج٢٢، ص٢٦٤.

٣- التَّوازنُ بين الاستهلاكِ والإنتاجِ لبناءِ الاقتدارِ الاقتصاديِّ

إنَّ العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج علاقة جدليَّة، ولا يمكن للاقتصاد أن يزدهر أو يستقلَّ إذا اختلَّ أحد الطرفين. ومن منظور قرآني، تتحقَّق القدرة الاقتصادية للأمَّة عبر:

أ. ترشيدِ الاستهلاكِ: الابتعاد عن ثقافة الاستهلاك الزائد التي تستنزف الموارد وتدمِّر الإنتاج المحليَّ.

ب. دعمِ الإنتاجِ الوطنيِّ وتحقيقِ الكفايةِ الذاتيَّة، فإنَّ عمارة بلادنا، تزيد من الطاقة الإنتاجية، ونسبة التشغيل، وتحقيق فرص العمل. وذلك بما يزيد في الإنفاق العام الذي يكون بمقدور الحكومة التأثير فيه عبر السياسة المالية التوسُّعية التي بها يتمُّ استصلاح أهْلِهَا، عبر زيادة نسبة التشغيل وخفض البطالة إثر زيادة الطلب كما تتمُّ بها عِمَارَةَ بِلَادِها، عبر زيادة الاستثمار في البُنية التحتيَّة والزراعة وغيرها. والقرآن يدعو إلى العمل والإنتاج المحليِّ المقرون بالإتقان والنيَّة الصالحة، وهذا يتطلَّب سياسات تعليمية وتشريعية تدعم ذلك.

ج. ربطِ الاقتصادِ بالقيمِ الخُلُقيَّة: لا يُمكن فصلُ الاقتصاد عن منظومة القيم، فكلُّ إنتاج أو استهلاك لا يخضع للضوابط الخُلُقية هو مشروعُ فشل طويل الأمد، حتى وإن نجح مؤقَّتًا. وهذا ما يميِّز النموذج القرآني عن النماذج الرأسمالية أو المادِّية. ويُقدِّم القرآن الكريم، تصوُّرًا فريدًا لبناء القوَّة الاقتصادية، يقوم على تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، ضمن إطار قيمي يعزِّز من العدالة، والكفاية، والاستقلال، ويكمُن التحدِّي المعاصر في تحويل هذا التصوُّر القيمي إلى نماذجَ وسياساتٍ عملية تُفعَّل في حياتنا الاقتصادية والتعليمية، بما يضمن للأمَّة اقتدارها وحرِّيتها.

د. مسؤوليَّةِ الدَّولة: إنَّ دور الدولة في عملية الإنتاج أمر استراتيجي ومهمٌّ، لما تملكه من إمكانيات كبيرة وقدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي القومي. ومسؤولية الدولة تتحدَّد هنا إجمالاً في الآتي:

- القيام بتوفير القواعد الأساس من المرافق العامَّة اللازمة لعملية الإنتاج: وذلك واجب أساسٌ ركَّز عليه المفكِّرون المسلمون؛ مثلما جاء في كتاب الإمام علي

بن أبي طالب (عليه السلام) إلى عامله على مصر الأشتر النَّخْعي: «ولْيَكُنْ نظرُك في عمارة الأرض أبلغَ من نظرك في اسْتجلابِ الخَراج؛ لأنَّ ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخربَ البلاد وأهلكَ العباد، ولم يستقمْ أمرُه إلَّا قليلاً..»[1].

- تشجيع الإنتاج: فقد دعا القرآن الكريم إلى الاهتمام بالإنتاج، حيث جاء فيه التأكيد على السعي، وأنَّ الإنسان سيرى نتيجة سَعيه. وعلى هَدي القرآن الكريم جاء تأكيد قادة الإسلام على الإنتاج وأهمِّيته، فهذا أمير المؤمنين علي(عليه السلام) يدعو المسلمين كافَّة إلى العمل والإنتاج. فـ «لا يُدرك الحقُّ إلا بالجدّ»[2]. ولا يكتفي الإمام بدعوة المسلمين، بل يدعو وُلاته إلى انتهاج هذا الطريق، يقول لواليه على مصر مالك الأشتر: "ولْيَكُنْ نظرك في عمارة الأرض أبلغَ من نظرك في استجلاب الخراج". فالأولويَّة يجب أن تُعطى للإنتاج، وعلى الدولة الإسلامية أن تؤمِّن مواردها من الإنتاج قبل الضرائب التي تضعها على المنتجين؛ لأنَّه من طلب الخَراج بغير عمارة خرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمرُه إلا قليلاً.
- مسؤولية الأفراد عن الإنتاج: إنَّ مسؤولية الأفراد الذين يسَّر اللَّه لهم سبل امتلاك الموارد والقدرة البشرية (المال والعمل) عن الإنتاج مسؤولية دينية، لما سبق قوله من أنَّ الواجب على المسلمين إعمار الأرض، ومن أنَّ العمل المنتج في طلب الحلال يعتبر عبادة للَّه عزَّ وجلَّ، ولأنَّ المال في يد الأفراد أمانة، فاللَّه هو المالك الحقيقي له، ومن واجب الأمين أو المستخلَف أن يعمل وفق إرادة المالك الأصلي، والمالك الأصلي أمرنا بإعمار الأرض.

١ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، ص٣٤. ونجد مثل هذا القول لدى كلٍّ من: الماوردي في الأحكام السلطانية، ص١٢٧، وأبي يوسف، في الخراج، ص١١٩.

٢ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، الخطبة ٢٩.

خاتمة

لقد تجلَّى البُعد الاقتصادي واضحًا في التعاليم الإسلامية والقواعد الشرعية الكلِّية، والقيم العليا للإسلام. وقد أسَّس القرآن الكريم لحالة التوازن الاقتصادي في الحياة، من خلال ترشيد وعي الإنسان باحتياجاته، ومدى استثماره لإمكانيَّاته وفرصه الاقتصادية، ومحاولة تلبية احتياجاته. كما كشف نظامُ التمكين الإلهي للإنسان، والمتجلِّي في إعمار الأرض، أهمِّية التوازن في حياة الإنسان، بين عناصر الاستهلاك، وبين متطلبات الإنتاج لبناء الاقتدار الاقتصادي.

وقد جاءت الآيات القرآنية الكريمة، لتوجِّه النشاط الاقتصادي البشري، في إطار التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك، وفق موازين السُّنن الإلهية، كاشفةً عن مميِّزات الاقتصاد الإسلامي، ودوره في بناء الاقتدار الاقتصادي وإعمار الأرض؛ تحقيقًا لأهداف الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض.

المصادرُ والمراجعُ

القرآن الكريم

- سعد بن حمدان اللحياني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، موقع جامعة أم القرى على شبكة الإنترنت.
- عبد الجبار السبهاني: الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك، موقع الكاتب على الإنترنت.
- عبد الحميد الغزالي: الاقتصاد الإسلامي: مبادئه- أهدافه- أدواته، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٩٩٤.
- علي بن محمد الماوردي: الأحكام السلطانية، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٩٧٣.
- محمد حسين (الشريف الرضي)، نهج البلاغة؛ بيروت: مؤسسة الرافد، ط-٢٠١٠.
- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، طهران، وزارة الإرشاد، ط٢، لا ت.
- محمد بن مكرم (ابن منظور): لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩١٩.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، طبعة إسماعليان، لا ط، لا ت.
- محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٩٦.
- محمد عبد الحليم عمر: المنهج الإسلامي في الإنتاج. منشور على موقع: https:// ketabonline.com/ar/books.
- ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لا ط، لا ت.
- يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف)، الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ط١، ١٣٤٦ / ١٩٢٧.

الاسْتهلاكُ الوثنيُّ لمواردِ الطَّبيعةِ الإلهيَّةِ

◆ أ.د. طلال عتريسي[1]

■ **خلاصة**

تحـوَّلَ الاسـتهلاكُ، بما هـو شراءٌ واقتناءٌ مـا لا يحتاجُ إليه الإنسـانُ، إلى نمـط حياةٍ في الأنمـوذجِ الرَّأسـماليِّ الغربيِّ. وقدْ كانـتِ القطيعةُ الغربيَّةُ مع الدِّينِ، هـي المرتكزُ الفكريُّ والفلسفيُّ لهذه النَّزعةِ الاستهلاكيَّةِ التي ستبرِّر صعودَ الفردانيَّةِ والرِّبحِ، بوصفه هدفًا أسمى، والتعامـلَ مع الطَّبيعةِ ومواردِها بوصفها هدفًا للإخضاعِ والسـيطرةِ والنَّهبِ دونَ أيِّ ضوابطَ، أو قيمٍ خُلُقيَّةٍ إنسانيَّةٍ.

في حين نجدُ المنظورَ الدِّينيَّ القرآنيَّ يعدُّ الطَّبيعةَ كائنًا حيًّا، تُسبح لله كما الإنسانُ؛ بحيثُ يجبُ على هذا الأخيرِ أنْ ينسجمَ معها، وأنْ يتعاملَ معها بتوازنٍ، وأنْ يدركَ أنَّ مواردَها ليست له وحدَه، بل لباقي الكائناتِ التي خلقها اللهُ سبحانَه وتعالى.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاكُ- النَّمطُ الرَّأسماليُّ- الموارِدُ الطَّبيعيَّة- الإسرافُ- المنهجُ القرآنيُّ.

1 - أستاذ جامعي – لبنان.

مقدِّمةٌ

من يُراقبْ محتوى أيِّ إعلان ترويجي لشراء سلعة معينة يلاحظْ أنَّ هذا المحتوى يتوجَّه غالبًا إلى ما سيحقّقه الحصولُ على هذه السلعة من شعورٍ بالرضا، أو التميُّز، أو الانتماء. وهو عندما يفعل ذلك يلتفت إلى الفروقات بين من يتوجَّه إليهم على مستوى العمر أو الجنس، أو الثقافة، أو البيئة الاجتماعية. ولذا لا تقتصر مقاربة الاستهلاك على البُعد الاقتصادي؛ مثل البيع والشراء، والعرض والطلب، والربح والخسارة.

فالإعلانُ عن الدعوة إلى شراء ثوب من صناعة إحدى الشركات العالمية (ذات علامة تجارية مشهورة) هي دعوة على المستوى الاجتماعي، للانتماء إلى طبقة ميسورة ترتدي عادةً مثل هذه الثياب، حتى لو لم يكن من سيشتري الثوبَ ينتمي فعليًّا إلى تلك الطبقة.

ويتحوَّل الحصول على ساعة اليد من وسيلة لمعرفة الوقت إلى دلالة على الرُّقي الاجتماعي؛ أيْ من حاجة واقعية إلى وظيفة رمزية. كما أنَّ الإعلان عن نوع الهامبرغر الذي يجب أن نشتريه على سبيل المثال لا يركِّز على نوع اللحم، ولا على مكوِّناته الدهنية، بل على حشد الفِتيان والفتيات والصخبِ أو الرقص الذي يرافق تناول هذا الطعام الذي أثبتت الدراسات كافَّة - حتَّى تلك التي صدرت في بلدان الهامبرغر نفسها - مضارّه وسلبيَّاتِه على الصحَّة، وعلى ارتفاع السُّمنة بسبب نسبة الدهون المرتفعة في هذا النوع من الطعام الجاهز.

كذلك الأمر عند التركيز على المستوى النفسي على فائق «السعادة» التي سيشعر بها من يقود سيَّارة من نوع معينَّ، أو على الإعلان الذي يربط جمال الحياة بنوع العطر الذي نضعه، أو على ما يغمرُ الأطفالَ من فرح وحُبور إذا تناولوا هذا النوع من الحَلوى أو الشوكولا!؟

بحيث يعتقد، أنَّ من يحصل على هذا النوع أو على أي مشروب آخر من المشروبات الغازيَّة أو غيرها، سيشعر بالسعادة نفسها التي يصوِّرها الإعلان، وأنَّه سيحظى بالرفاق من الفتية والفتيات، أو حتى من النساء والرجال، وأنَّ سعادته تشبه فرحة وسعادة تلك الصورة (الافتراضية) التي ترافق الإعلان.

بهذا المعنى، فالإعلان مخادعٌ، وغير خُلُقي؛ لأنَّه يحفِّز المتلقِّي على الشراء الذي يتحوَّل إلى هدف، بدلَ أن يكون مجرَّد إشباعٍ حاجةٍ يحتاج إليها المستهلك. بل على العكس ربما يروِّج الإعلان لما يجلب الضررَ للإنسان، مثل كثرة تناول السكَّريات، أو الدهنيَّات، أو مثل الحاجة الوهميَّة إلى التباهي والتميُّز الاجتماعي، باقتناء «ماركات» عالمية من الثياب، قد لا تنسجم مع الواقع الاجتماعي الحقيقي للمستهلك. «فما الترويحُ عن النفس، واللَّهو، والعمل والاستهلاك حسب إيحاءات الدعاية، وحسب ما يُحبُّه الآخرون، وبُغض ما يبغضونه، إلَّا حاجات كاذبة في غالب الأحيان»[1].

لقد تحوَّل الاستهلاك تدريجيًّا من تلبية الحاجات الضرورية إلى نمط حياة، وإلى نظام من القيم، أسهم في التحفيز عليه صعودُ الرأسمالية الغربية التي لم يكن هدفها سوى الحضِّ على تحقيق الربح، وتراكم الثروة قبل أيِّ هدف آخر.

كانت القطيعة التي حصلت مع الدين (المسيحية)، ومع نزعته إلى الزهد والتقشُّف، هي المرتكز الفكري والفلسفي لهذه النزعة الاستهلاكية التي ستدعو إلى التخلِّي عن الاعتقاد بـ "الجنَّة" السماوية الموعودة التي تبشِّر بها المسيحية، والانتقال إلى «الجنَّة» الأرضية التي نعيشها فعليًّا. وقد أسهمت الثورة الصناعية التي حصلت في بريطانيا ثم في معظم أوروبا خلال القرن الثامن عشر في الاعتقاد بهذه الجنَّة الأرضية، بعد الابتكارات العلميَّة التي غيَّرت حياة الناس؛ مثل: استخدام الطَّاقة البخاريَّة والمائية، واستخراج الفحم الحجري الذي سيحتاج إلى أيدٍ عاملة تعمل أكثر من خمس عشرة ساعة في اليوم، وتطوُّر استخدام المعدَّات الآليَّة، وزيادة صناعة المنسوجات التي ستزيد الحاجة إلى الحصول على القطن حتى من خارج القارة الأوروبية، وتَوسُّع شبكة المواصلات مع بناء الطرق والجسور التي ستسهل حركة انتقال الناس من الأرياف

١ - دحماني فتيحة وعبَّة رشيدة: ثقافة الاستهلاك وأثرها على قيم الفرد من منظور جان بودريار، ص ٣٣١.

إلى المدن، والتي ستؤدِّي إلى ما سيُعرف لاحقًا بأزمة الضواحي، وتصدير البضائع ونقلها بسهولة إلى الأماكن البعيدة. ما سيخلق حالةً من التنافس بين التجَّار وأصحاب المصانع لبيع السلع التي ينتجونها إلى أكبر عدد من المستهلكين، وتحقيق الربح بأسرع وقت ممكن. أي كلَّما كان الانتاج أوفر والبيع أسرع زاد الربح وتفاقم معه التنافس الذي لن يعترف بأيِّ قيم خُلُقيَّة، أو إنسانية، بل ستكون مرجعيَّته الأساس المنفعة والربح.

ستسهم الرأسمالية الصاعدة منذ القرن التاسع عشر التي نظَّر لها (آدم سميث-Adam Smith) الفيلسوف الإسكتلندي (١٧٢٣-١٧٩٠) في التأسيس لمجتمع السوق والاستهلاك، في كتابه "ثروة الأمم" من خلال مقولة: "دعه يعمل دعه يمرُّ"، والتي تحوَّلت إلى "دعه يعمل، دعه يستهلك". أي دعه يعمل ولا تَسَلْه عن شيء ولا تحاسبه، ولا تقلْ له ماذا تفعل، وهل ما يبيعه مفيدٌ أم غير مفيد، المهمُّ أنْ يحقِّق الربح. هكذا بات على الفرد أن يعمل أكثر؛ ليتمكَّن من أن ينفق ويقتني أكثر. وباتت قيم الشراء والإنفاق، والتملُّك والاقتناء، قيم العالم الجديد الحديث والمتمدِّن[1].

وستواكب النظريَّات والدراسات النفسية والاجتماعية الصعودَ الاقتصادي للرأسمالية، من خلال إسهامها في فهم الدوافع النفسية للعمَّال في داخل المصنع، لتحسين إنتاجيَّتهم، وللمستهلكين في داخل محلَّات البيع، لزيادة إنفاقهم، على أن يعتقد "الزبون" أنَّه يمارس فردانيَّته وحرِّيته التامَّة في شراء ما يريد، في حين أنَّه يختار عمليًّا ما هو معروض أمامه، وما كان الاعلان قد حفَّزه على شرائه. باتت الدراسات النفسية عن الدوافع والرغبات، والتحفيز، والانتماء، والهُويَّة، وسواها في خدمة الإعلانات التي تريد أن تفهم سلوك الإنسان؛ لدفعه إلى الشراء، وهو يشعر بالرضا على الرغم من مرارة إنفاق ماله على السلعة التي يشتريها.

وهذا ما سيؤسِّس لما سيُعرف لاحقًا بـ "مجتمع الاستهلاك" الذي سيسهم في توليد أشكال جديدة من القيم والعلاقات الإنسانية؛ مثل خروج المرأة من المنزل إلى العمل، وتغيير بِنْية الأسرة، وهجرة السُّكَّان من الأرياف إلى المُدُن، وتعظيم قيم الملكيَّة، وانتقال الأسواق إلى المدن الكبرى.

١ - جاكلين روس: مغامرة الفكر الأوروبي قصة الأفكار الغربية، ص٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٩٠؛ راجع أيضًا: طلال عتريسي: «التقدم الغربي وتبدد الوعد العظيم»، عدد ٩ / ٢٠٢٣.

لقد باتت "نزعة الاستهلاك" ظاهرةً عالميَّة تشهدها معظم المجتمعات المعاصرة. والمقصود بهذه النَّزعة ليس ما يشتريه الإنسان أو ما ينفقه من أجل الحصول على حاجاته الضرورية، فهذا أمر طبيعي، ولا يمكن استمرار الحياة دونه، وكان موجودًا على الدوام ورافق الإنسان على مرِّ التاريخ. أمَّا نزعة الاستهلاك، فهي المبالغة في عمليَّات الشراء، وفي تملُّك الأشياء والسلع، حتَّى تلك التي لا حاجة لها، وتحوُّلها إلى متعة نفسية، وثقافة للتباهي الاجتماعي. وهي التي ستؤسِّس لتعظيم قيم الإنفاق وتكديس الثروة، بعدما نقلت الأفكارُ الوضعيَّةُ والوجودية الجنَّةَ من السماء إلى الأرض، (عدم تأجيل إشباع الرغبات)، وما أدَّت إليه من تعظيم الفردانيَّة، ومن التراجع عن الثوابت والقيم الدينية والخُلُقية، بحيث "لم تعد الأنانية والماديِّة تُرى مشاكل خُلُقية بل أهدافًا جوهرية للحياة... وأصبحت قيم الاستهلاك والمنافسة والقوَّة شُغْلَ النَّاس الجديد"[1] .

أوَّلًا: تحويلُ الرَّغباتِ إلى حاجاتٍ

إنَّ نزعةَ الاستهلاك تعني أن ينشغلَ الإنسانُ بشراء ما لا يحتاج إليه. وسيتمُّ هذا الانشغال من خلال اختلاق الحاجات وصناعة الأذواق، بعد تحويل الكماليَّات أو الرَّغبات إلى حاجات، والرغبات إلى ضرورات قصوى، وليصبح الحرص على اللحاق بالموضة، على سبيل المثال قيمةً اجتماعية، تتيح تميُّز الأفراد بحسب نوع الزيِّ الذي يرتدونه. وهذه من أبرز سمات "مجتمع الاستهلاك"، أو ما يُطلق عليه أيضًا "مجتمع السوق". ولذا غالبًا ما يتعلَّق مستوى الرضا والإشباع، عند الشراء، بمقارنة أنفسنا مع الآخرين، وليس بحاجتنا الفعلية إلى ما حصلنا عليه. وقد نشعر أحيانًا بالتعاسة بعدما تبيَّن أنَّ ما اشتريناه هو أدنى اجتماعيًّا بالمقارنة مع ما كنَّا نتطلَّع إليه، ومع تلك الرغبة بالتباهي الاجتماعي[2].

في مجتمع الاستهلاك تفتح محلَّات البيع "سوبر ماركت" أبوابَها معظم ساعات اليوم، وطوال أيام الأسبوع، بحيث تتيح أطول فترة ممكنة للتبضُّع والشراء والاقتناء. وقد باتت المصانع الكبرى تعمل بوتيرة سريعة ومُتْقنة، وتقدِّم كلَّ أنواع السلع التي قد يحتاج إليها الإنسان. وبدأ نمط

١ - تيم كاسر، الثمن الباهظ للمادية، ص ٨.

2 - Philipe Moati La société malade de l›hyperconsommation. P108.

الاستهلاك يتغيَّر بسرعة. وأصبح الإنسان في المجتمعات الحديثة، لا يفكِّر فقط بشراء ما يحتاج إليه، بل يتوقَّع في كل لحظة أن يصله إعلان عن منتج جديد يشرح له عن حاجته إليه، وعن أهمِّية وضرورة الحصول عليه. هكذا بدأت تتشكَّل تدريجًا نواة المجتمع الذي سيوجِّه فيه الإعلان الناسَ، إلى اقتناء أشياء كثيرة لا يحتاجون إليها في حياتهم العمليَّة.

لقد شكَّل الإعلانُ الرافعةَ التي يستند إليها مجتمع الاستهلاك، في تحويل الرغبات إلى حاجات. وستتيح التقنيَّات الحديثة إيصالَ الإعلان إلى مئات الملايين من الناس، ليفكِّروا في شراء المنتج الذي يُعرض عليهم، دون أن يبذلوا أيَّ جهد، أو حتَّى أن يتحرَّكوا من مكانهم. وأصبحت ثورة الإعلانات من أهمِّ الوسائل التي تعتمد عليها الشركات التجارية لدفع الناس لشراء أشياء لا يحتاجون إليها بالفعل. وقد تحوَّل التسويق، والعلاقات العامة، إلى تخصُّص جامعي، وباتت صناعة الموضة إحدى أهم تجليَّات ثقافة الاستهلاك، بما تقوم به من توجيه اللُّهاث خلف كلِّ ما هو جديد ممَّا يُعرض في السوق، ويتيح التباهي، أو التميُّز عن الآخرين.

لقد تحوَّلت الموضة المتجدِّدة والمتبدِّلة إلى قيمة اجتماعية طاغية. "وتحوَّلت "الماركة" إلى نوع من كنيسة تحقِّق الأمان لأتباعها وتعطيهم الانطباع بأنَّهم جزء من جماعة تتشارك القيم نفسَها"[1].

ومع تطوُّر تقنيَّة الإنترنت، بات ما نتعرَّض له يوميًّا من إعلانات يتراوح بين ١٢٠٠ إلى ٢٢٠٠ إعلان، مضافًا إلى عشرات الآلاف من مواقع البيع التي تعرض كلَّ أنواع السلع، وتوفِّر إيصالها إلى حيث يقيم المشتري (البيع الإلكتروني). ومن المعلوم أنَّ الإعلان عن هذه السلع، يظهر فجأة وفي أيِّ وقت أثناء تصفُّح أيِّ برنامج في الهاتف المحمول الذي يرافقنا طوال النهار والليل.

لقد تجاوز مجتمع الاستهلاك الحظرَ الذي كان مفروضًا على إعلانات الأطفال منذ الثمانينيَّات، وبات هناك قنوات خاصة موجَّهة للفتيان والفتيات الذين -كما تؤكد دراسات علماء النفس الغربيِّين- أنَّهم أكثر هشاشة في الاستجابة لإعلانات الشراء، وإلى أن تعرُّضهم المبكِّر والمكثَّف لإعلانات الشراء والتملُّك في مرحلةِ تكوّن الهُويَّة يعزِّز توجُّههم لاحقًا نحو الميول والقيم

1 - Philipe Moati La société malade de l›hyperconsommation. P161.

المادِّية.[1] وقد اشتُهرت تلك المؤلَّفات التي تقدِّم الوصفات في كيفيَّة الثراء وجمع المال؛ مثل: "ما أسرع طريقة لتصبح مليونيراً"، أو "كيف تصبح مليونيراً من المنزل"، أو "كيف تصبح مليونيراً دون عمل"، أو "ما الأعمال التي تجعلك غنيًّا"، أو "كيف تصبح مليونيراً من الإنترنت...". بحيث تثير هذه المؤلَّفات الاعتقادَ بأنَّ جمع المال هو الهدف من الحياة، وبأنَّ الحصول على الثروة مسألة بسيطة، ولا تحتاج سوى إلى وضع الخطَّة المناسبة.

أدَّى التَّنافس من أجل الربح إلى أن تتجاوز مفاهيم؛ مثل "رضا المستهلك"، و"جودة المنتج" المجالَ التجاري والاقتصادي المباشر إلى قطاعات غير تجارية مثل قطاع التَّعليم على سبيل المثال الذي بات يستخدم بدوره مثل هذه المصطلحات في برامجه وأهدافه التي يسعى الى تحقيقها. مثل "جودة المنتج التعليمي"، و"رضا الطالب"، (المستهلك)، وتسويق بعض التخصُّصات الجامعية، من خلال الإعلانات وعرض الخدمات والمنح، لجذب "المستهلك" إلى التسجيل والإنفاق في هذه الجامعة، أو تلك.

بات من المهمِّ في هذا المجتمع أن يبقى الفرد مستهلكًا، وأن يمتلك ما يكفي من المال ليستمرَّ بالشراء، بغضِّ النظر عن حالته النفسية، وعن أزماته العائلية، وعن الضغوط المهنيَّة التي يعيشها. لا، بل صار المُعالج النفسي ينصح مرضاه في بعض الحالات بالذهاب إلى "التبضُّع والشراء"؛ لتجاوُز حالة الاكتئاب التي يعيشونها»[2].

فمن خلال الاستهلاك نغذِّي خيالنا، ونبلور هُويَّتنا، ونعبرِّ عنها، وننسج علاقات مع الآخرين. حتَّى بات المستهلك على المستوى النفسي يعيش حالةً من التجاذب بين الحرمان من الحصول على السلعة بعد الوعود التي قدَّمتها وسائل الدعاية والإعلان، وبين خيبة الأمل ما بعد الحصول عليها. خاصَّة أنَّ هذه الوعود بالسعادة، أو بالتميُّز لن تستمرَّ طويلاً، وستتلاشى بعد فترة وجيزة. وسيبقى الشعور بالإحباط من عدم تحقُّق ما وعد به الإعلان، ومن عدم تحقُّق السعادة المتوقَّعة. «حتَّى أنَّ اللذَّة باتت تكمُن في انتظار الحصول على السلعة الموعودة، أكثر ممَّا هي في بلوغ

1 - Philipe Moati, La société malade de l›hyperconsommation. P30.

٢ - راجع: جيفري سي. وود: العلاج المعرفي السلوكي لاضطراب الشخصية، دليل عملي، برنامج خطوة بخطوة.

الهدف من الحصول عليها. لكنَّ المشكلة، أنَّنا كلَّما اشترينا أو استهلكنا أكثر، بتنا أقلَّ شعورًا بالسعادة، كما أنَّ استهلاكنا الأقلَّ يجعلنا أكثر تعاسة»[١] .

ومن هذا التحريض على الشراء سينشأ علم خاصٌّ، في "مجتمع الاستهلاك" سيربط بين الشراء والتملُّك، وبين السَّعادة هو "علم اقتصاد السَّعادة"، وسيوظِّف عددٌ متزايد من الشركات "مديرين للسَّعادة"، وستنشأ تخصُّصات أكاديميَّة؛ مثل "علم نفس المستهلك" الذي يشرح كيف يجب أن يشعر الإنسان بالسَّعادة والحرِّيَّة وهو يتحوَّل إلى مستهلك. وباتت القيمة النفسية والاجتماعية في ظلِّ هذه التوجُّهات الاقتصادية هي: "أن تمتلك أو لا تمتلك". "وأنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك"[٢].

ثانيًا: الاستهلاكُ مسارٌ لا يتوقَّفُ

أسهم هذا المسار من التسويق والحاجة إلى الشراء الدائم، في تعظيم الفردانية التي ستتيح الشعور بالربط بين الإنفاق والمتعة الذاتية، وبين التخلِّي عن كل ما هو قديم، وبين الشعور بالحرِّيَّة الذاتية في الاختيار دون أيِّ ضوابطَ أو تقاليدَ مسبقة. وبهذا المعنى باتت الفردانية تعني عدم خضوع السلوك لأيِّ إملاءات مفروضة، أو لأيِّ سلطة عليا تعيق تحقيق الذات، وهذا ما تجلَّى بوضوح في الشعار الذي ردَّده الطلاب في "ثورة ٦٨" في باريس "ممنوعٌ المنع" (il est interdit d'interdire)[٣].

لقد تراجع مع هذا التقدُّم للفردانية وللحرِّية الشخصية، الشعور بالانتماء إلى الجماعة التقليدية والثابتة؛ مثل العائلة، وروابط القرابة، أو الروابط المناطقية الجغرافية. بعدما تحوَّلت العائلة نفسها بسبب هذا التعظيم للفردانية، إلى توافق بين أفراد مستقلِّين يعيشون معًا. وبات الانتماء إلى عائلة لا يعني تذويب فردانية أفرادها، بل سيكون هؤلاء «أحرارًا معًا»[٤]. بحيث تلاشت فكرة أنَّ العيش في إطار عائلي يفترض التحمُّل والتضحية والصبر وتقليص مساحة الحرِّية الفردية. خاصَّة مع

1 - Philipe Moati, La société malade de l›hyperconsommation. P:9298-97-.

٢ - دحماني فتيحة وعبة رشيدة: ثقافة الاستهلاك وأثرها على قيم الفرد من منظور جان بودريار، ص٣٣٣.

3 - Philipe Moati, La société malade de l›hyperconsommation, p123.

4-v: Singly F. Libres ensembles. L'individualisme dans la vie commune, Pocket.

تراجع دور العائلة في الإعداد الاجتماعي لأطفالها، لينتقل هذا الدور إلى مؤسَّسات اجتماعية أخرى.

بات الأطفال والمراهقون بعدما تحرَّروا من سطوة الأهل والمدرسة، مسؤولين بأنفسهم عن مسار اندماجهم الاجتماعي. لقد تخلّى الأبناء عن الانتماء إلى عائلتهم، لكنَّهم بحثوا عن انتماء بديل فوجدوه في جماعات مثل الحركات النَّسويَّة، أو جماعات الشذوذ، أو منظَّمات المجتمع المدني، بحيث تشكِّل هذه الجماعات هُويَّة بديلة.

لكنَّ المشكلةَ، أنَّ مثل هذه الجماعات غير ثابتة، وقد تتفكّك في أيِّ ظرف. ما يعني أنَّ هُويَّة المنتمين إليها ستكون أيضًا قلقة وغير ثابتة؛ لأنَّ هذا الانتماء قد يتبدَّل إلى انتماء آخر، وإلى جمعيات مختلفة. وفي الوقت الذي يعتقد الفرد أنَّه يمارس حرِّيته في الانتماء وفي ترك انتماءات أو هُويَّات قديمة وثابتة، يصبح أسيرَ جماعة جديدة كما كان سابقًا «أسير» جماعة عائلية أو دينية أو جغرافية، لم يكن يريد البقاء فيها أو الانتماء إليها، ولن يلبث أن يفقد تلك الحرِّية التي سمحت له بهذا الانتماء الجديد؛ لتصبح هُويَّته أسيرة ضوابط وأنظمة المرجعية الجديدة التي اختار الانتماء إليها، والتي ستحتاج بدورها إلى أنماط جديدة من الاستهلاك تتناسب معها. ولهذا يجب أن تبقى الهُويَّة في حالة من عدم الثبات، والتي يعمل الاستهلاك الذي لا يتوقَّف على بقائها في هذه الحالة من التبدُّل والتحوُّل.

لم يعد الاستهلاك مجرَّد عملية شراء، أو اقتناء، بل تحوَّل إلى أحد مكوِّنات الهُويَّة الفردية التي ترفض توجيهات الأهل سواء في اختيار المهنة، أو التخصُّص، أو حتى الثياب «المناسبة». بل ما يُشعر الفرد أنَّه «هو»، دون أيِّ ضغوط، في تلك الاختيارات كافَّة. وصولاً إلى التمرُّد حتَّى على الزيِّ الذي كان مطلوبًا في المدارس وفي المناسبات الاجتماعية العائلية.

ويرى بعض المُعالجين النفسيِّين أن إضعاف الانتماء الاجتماعي، وتطوُّر الفردانية التي تميِّز المجتمعات المعاصرة (في الغرب)، ترافقت مع تراجع صورة الأب الذي كان يجسِّد السلطة التي تحدِّد الممنوعات، وتضبط الدوافع، وكيفيَّة تعلُّم الحياة مع الحاجة. لقد أدَّى هذا التراجع بحسب هؤلاء المحلِّلين إلى تطوُّر مشكلات ذهنية جديدة. فهذا النقص في «وجود» الأب، وفي السلطة الخارجية، سيؤدِّي إلى الرغبة في الخضوع لسلطة بديلة؛ تحدِّد له بدورها «إطار» الانتماء

وتفرض عليه الممنوعات وتثبيت المعايير.

ومع ثقافة عدم الثبات، وغياب مرجعيَّة الضبط والتوجيه، حوَّلت ثقافة الاستهلاك الأشياء التي كانت تُشترى للمحافظة عليها، إلى الرغبة في التخلُّص منها ورميها. ومع أول إعلان عن المنتج الجديد، أصبحت الأشياء بمرور الوقت، تشترى لكي تُرمى، وليس للمحافظة عليها أطول فترة ممكنة. فأيًّا «كان الشيء الذي يُشترى، سيَّارة أو ملابس أو آلة من أيِّ نوع، فإنَّ المطلوب على المستوى الإعلاني، النفسي والاجتماعي، أن يملَّ منه صاحبه، وأن يتوق للتخلُّص من القديم وشراء أيِّ جديد»[1].

لقد استخدم هذا التحفيز على الاستهلاك، وتعزيز الفردانية والحرِّيات الشخصية، والسخط على نمط الحياة المتقشِّف، باعتباره سلاحًا سياسيًّا أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بحيث قدّمت السينما ووسائل الإعلام وأشكال الفنون المختلفة أنموذج الشخصية الأميركية التي تنفق وتشتري ما تشاء بحرِّية تامَّة، دون أيِّ قيود اقتصادية، أو سياسات ضبط حكومية، في تناقض صارخ مع شخصية العامل/الموظَّف في الاتحاد السوفياتي الذي يحصل على كمِّيات محدَّدة ممَّا يحتاج إليه دون أيِّ دعايات أو إعلانات تحضُّ على الشراء، أو على الربط بين هذا الشراء وبين السعادة والرفاه، كما تفعل الإعلانات في ثقافة التسوُّق الغربية والأميركية.

لم تقتصر قيم الاستهلاك على التباهي بالشراء والتملُّك دون توقُّف، بل انتقلت هذه القيم إلى تقسيم الشُّعوب إلى متقدِّمة، أو متأخِّرة أو متخلِّفة أو في طور النُّموِّ، "والمقياس الوحيد الذي اعتُمد لتشخيص هذا التَّقدُّم والنُّموِّ هو الدَّخل السَّنويُّ والعقليَّة الاستهلاكيَّة الفجَّة، وهذا المقياس يقسِّم البشر إلى فقراء وأغنياء. ومعيارُ الفقر والغنى هو حجمُ الاستهلاك والمقدرة عليه"[2].

ويبدو أنَّ هذه الاستراتيجية في السَّخط على نمط الحياة غير الغربية، والشغف المقابل بما يفعله الغربيون، وكيف يأكلون ويلبسون، لا تزال تطبيقاتُها تعمل إلى اليوم، وقد باتت أشدَّ تطوُّرًا وأكثر تأثيراً مع ما بلغته وسائل الإعلان والاتِّصال من قدرات هائلة في أساليب الإقناع والتحفيز على الشراء والاستهلاك. بحيث بات المطلوب من الشعوب غير الغربية، أن تحتقر عاداتها

١ - إريك فروم: مساهمة في علوم الانسان -الصحة النفسية للمجتمع المعاصر-، ص٤٢.
٢ - مرتضى آويني: التَّنمية وأسس الحضارة الغربيَّة -التَّقدُّم الاقتصاديُّ أم التَّكامل الثقافيُّ-، ص٢٢.

وتقاليد مجتمعاتها وطرائقها في الغذاء واللباس، وفي أساليب الترفيه، وأن تشعر هذه الشعوب أنَّ الحياة في بلدانها لا تُطاق، وأنَّ كلَّ ما فيها لا يستحقُّ أيَّ تقدير، في مقابل الشعور بأنَّ عكس ذلك تمامًا هو ما يجري في الغرب، ما يخلق الوهم بأنَّ التشبُّه بهذا الغرب في اللباس، أو الطعام، أو الشكل، أو العلاقات بين الجنسين، سيجعلنا ننتمي إلى حضارته، بعدما تحوَّل الاستهلاك من تلبية حاجات رئيسة إلى نمط معيشيٍّ يعكس المكانة الاجتماعية.

وقد تمكَّنت "الماكينة" الإعلامية والنفسية الغربية على مدى سنوات، "مع تزايد نفوذ شركات المنتَجات الاستهلاكية حول العالم التي تحثُّ على اعتناق نمط حياة استهلاكي، من تشجيع الناس على التخلِّي عن المنتجات العادية والطبيعية، (مثل تنظيف الأسنان باستخدام خشب الأشجار)، إلى تلك التي تقدِّم سلعًا من قبيل فرشاةِ الأسنان ومعجون الأسنان.

هذه العملية تتزايد بشكل كبير في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بين كلٍّ من الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة. وكُلُّنا نعرف تلك الأمثلة الدراميَّة الفاضحة؛ مثل الارتباط بين معدَّل وفيَّات الأطفال الرُّضَّع ووصفات الرضاعة الطبِّيَّة، ووجود ما يُعرف بسوء التغذية التجاري الجيني؛ حيث يستبدل الناس الأغذية الصحِّيَّة التقليدية، بالكوكاكولا ورقائق البطاطس، أو السيِّدات اللواتي يروِّجن لمستحضرات التجميل الغربية بدلاً من تلك الطبيعية من الزهور والنباتات؛ لحثِّ النساء الفقيرات كي يُنفقْن جزءًا كبيراً من دخلهنَّ الضئيل على شراء هذه المستحضرات»[1].

وثمَّة من يربط بين الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحِّيَّة وعلى خدمات أخرى في بلدان مثل الدنمارك وفرنسا والسويد، وبين تعزيز الإنفاق الاستهلاكي.

"وهكذا ليس من المفاجئ أن يأتي ازدهار الاستهلاك الأوروبي الغربي في خمسينيَّات وستينيَّات القرن الماضي، متزامنًا مع زيادة هائلة في الإنفاق الحكومي على قطاعات الإسكان والتعليم والرعاية الصحِّيَّة؛ لأنَّ مثل تلك الخدمات تزيد النَّزعة إلى الاستهلاك، من خلال خفض الحاجة إلى الادِّخار تحسُّبًا للأيَّام العصيبة"[2].

---

١ - روجر روزنبلات: ثقافة الاستهلاك -الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة-، ص٥٩.

٢ - فيكتوريا دي غراسيا: قراءة في كتاب: «إمبراطورية الأشياء» للمؤرخ ترينتمان.. ونظرة تاريخية على الاستهلاك العالمي، موقع الجزيرة، بتاريخ: ٢٠ /٧/ ٢٠١٦.

كما صار تضخيم الاستهلاك، طوق النجاة الذي لا غنى عنه لانتشال الرأسمالية من نزعتها الانكماشيَّة على المدى الطويل، ففي سياق التطوُّر الاقتصادي تزيد متوسِّطات الدخل، ويرتفع مستوى المعيشة، ويزيد معهما الميل الحدِّي للادِّخار، وهذا معناه خفض النُّموِّ من خلال سحب قيم متزايدة من الناتج إلى خارج الدورة الاقتصادية. ولا يمكن تفادي ذلك دون دفع الناس إلى الإنفاق بلا هوادة، في مجالات تبتعد شيئًا فشيئًا عن حاجاتهم الأساس وضرورات حياتهم[١].

هكذا تراجعت قيم الرضا والقناعة والبساطة، وأصبحت الملكيَّة أهمَّ من الكينونة ومن معنى الحياة، وباتت المتعة في مجرد الاقتناء. وأصبح اقتناء السلع للتباهي وليس للحاجة[٢].

وفي هذا الإطار من التحفيز على الشراء بلا هوادة، وبلا بذل أيِّ جهد، تحرص "أمازون" ــ على سبيل المثال ــ المشهورة بشعار: "اشْترِ بنقرةٍ واحدة" على توفير المنتَج للزبون بأسرع وقتٍ. كما تعمد شركاتٌ أخرى مثل «أديداس» وغيرها، إلى خلق قصَّة للشراء. وإنَّ أكثر ما تهتمُّ به هذه الشركات ليس نوعية القماش، ولا جودة المنتَج بل الوهم. إنَّها تحرص بشدَّة على تحفيز الزبائن لكي يشتروا أكثر. وفي الإعلانات، تتوجَّه إلينا الشركات بأسلوبٍ سهل ومباشر، كأنَّ هناك معرفة تربطنا ببعضنا، كما تظهر كأنَّها تهتمُّ بأمرنا، غير أنَّ الغاية الأخيرة وراء كل هذه النُّعومة هو (فعل الأمر) "اشترِ".

هكذا، تخرج القصَّة من إطارها الإعلانيِّ وتغدو عَلاقة مباشرة تربط الزبون بالشركة؛ حيث تُنتج الشركات ما يقارب الـ ١٠٠ مليار قطعة من الثياب في النهار الواحد. في الوقت الذي لا تحتاج البشرية إلى هذا الكمِّ المَهول. فهذه الكمِّية تكفي البشرية لمدة قرون. "إنها بضع شركاتٍ تسيطر على اقتصاد العالم وتتآمر علينا، فيما نحن جميعنا سكَّان هذا الكوكب، والكوكب بذاته، ضحايا شرَهٍ رأسماليٍّ لا يعرف الشبع"[٣]. "وهذا هو الدَّاء الذي أصاب البشريَّة في عصرنا الرَّاهن، وهو داء لا علاج له، لا بالكيمياء ولا بالتَّحليل النَّفسيِّ..."[٤].

---

١ - عبد الحليم فضل الله: الاقتصاد والأخلاق -نحو رؤية جديدة-، ص. ص ٤٨- ٧٩.

2- V: James Davies, Sedated: How Modern Capitalism Created Our Mental Health Crisis.

٣ - بول مخلوف: اشترِ الآن: مؤامرة التسوُّق...الرأسمالية حضارة القمامة، موقع جريدة الأخبار اللبنانية.

٤ - ويليام ديفيز: صناعَة السَّعادة كيف باعت لنا الحكومات والشَّركات الكبرى الرفاهيَّة؟، ص. ص ١٦٥- ٢١٥.

ثالثًا: الاستهلاكُ الكارثيُّ للطَّبيعةِ

يُهمل أصحاب الشركات والمصانع عند ترويج إعلاناتهم لشراء سلعة معيَّنة، ما أدَّى إليه إنتاج هذه السلعة من إضرار بالبيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان منذ ملايين السنين، ويجد فيها مقوِّمات بقائه من غذاء وكساء ومسكن، وفيها يقيـم عَلاقاتٍ مع أقرانه من البشر، ومع باقي الكائنات الموجودة في هذه البيئة.

لقد تنامى منذ عقود الشعور بالخطر البيئي؛ بسبب ما بلغته التأثيرات الخطيرة في الكائنات الطبيعية، وعلى استنزاف الموارد، وفقدان التنوُّع البيولوجي، وعلى حياة الإنسان وصحَّته في الوقت نفسه. وقد بيَّنت دراسات عدَّة متخصِّصة أنَّ أحد أهمِّ أسباب هذه المخاطر البيئية تعود إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية. ولم تفلح عشرات المؤتمرات، أو حتى الاجتماعات التي عُقدت على مستوى الدول الصناعية الكبرى في خفض هذه المخاطر؛ لأنَّ الأسباب الحقيقية تعود إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المفرط التي لا يريد الغرب أن يتراجع عنها، بعدما تتسبَّب الأنشطة الصناعية التي تقوم بها الشركات الكبرى في تلويث التربة والمياه بالنفايات السَّامَّة والمعادن الثقيلة، والإضرار بالنباتات، وإلى انقراض عدَّة كائنات حيَّة. وأدَّت حاجة التصنيع إلى استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، إلى استنزاف البيئة وتدهورها. كما تسبَّب انبعاث الغازات المختلفة في ارتفاع حرارة الأرض، وذوبان الجليد، وتغيُّر أنماط الطقس، وتلوُّث الهواء والماء. ويجري اقتطاع مساحاتٍ شاسعة من الغابات الاستوائية سنويًّا للحصول على المواد التي تُستخدم في إنتاج ملايين السِّلع اليومية. كما يجري التخلُّص من الأشجار المحلِّية المعمِّرة لاستبدالها بأشجار النخيل والصويا التي تُستخدم في إطعام الحيوانات المنتجة للحوم، ضمن المزارع الصناعية الواسعة في أنحاء العالم كلِّه.

ولذا يمُكن القول: "إنَّ السلع التي تشكِّل خطرًا على الغابات موجودة في معظم الأطعمة التي نتناولها، بدءًا من اللحوم في الوجبات الجاهزة والـ "برغر" إلى زيت النخيل في البسكويت، مرورًا بالصويا الذي يشكِّل مكوِّنًا خفيًّا في منتجات الدواجن والألبان.

وسيُصدم كثير من الأشخاص لمعرفتهم بعدد العلامات التجارية المألوفة في سلَّة مشترياتهم؛ تلك التي تسهم في تدمير غابات الأمازون وغيرها من الغابات الاستوائية". وأظهرت الأرقام، أنَّه

بمعدَّل وسطي، فُقِدَتْ سنويًّا مساحة من الغابات الاستوائية تزيد على مساحة هولندا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ جرَّاء العمليَّات الزراعية، ما أدَّى إلى صدور انبعاثات غازات دفيئة عنها أكثر ممَّا تصدره دول الاتحاد الأوروبي مجتمعةً[١].

ولذا يُعتبر نمط الإنتاج الصناعي المستخدم في البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمان أحد العوامل الرئيسة التي تهدِّد البيئة في عالمنا المعاصر. فالفرد الواحد في هذه البلدان، هو أخطر على البيئة وعلى الموارد البيئية الطبيعية بمقدار أربعة أمثال نظيره في البلدان النامية؛ نظرًا لما يستهلكه الفرد في البلدان المتقدِّمة، وما يحتاجه من متطلَّبات الرفاه، يفوق كثيراً ما يحتاجه الفرد في البلدان النامية. وهذا الاستهلاك المدمِّر نفسه هو ما يتباهى الغرب به، وما يسوِّقه إلى العالم على أنَّه تقدُّم غير مسبوق في تاريخ الحضارات الإنسانية.

«هناك غشاوة سميكة أمام عيوننا جميعًا، لو أزيحت لرأينا بوضوح كيف أنَّ أسلوب حياة الرفاهية لكلِّ شخص يعيش في دول الشمال، يتغذَّى بمآسي شخص ما في دول الجنوب، وأنَّنا حتَّى عندما ندرك هذه الحقيقة ولو أردنا ذلك، لن نتمكَّن من الخروج من هذا المايتركس المجحف»[٢].

"حتى الطبُّ النفسي الغربي بات جزءًا من منظومة الاستهلاك والاستغلال، بعدما وُضِع على قياس الإنسان الأبيض، لتبرير نمط الامتيازات التي يعيشها على حساب الشعوب الأخرى. كيف لم أدرك من قبل أنَّ كل هذه المنظومة تهدف إلى التخفيف من الشعور بالذنب لدى البيض، والمُلوَّنين الذين يتبنَّون السردية البيضاء"[٣].

رابعًا: المشروباتُ البلاستيكيَّةُ

ولْنأخذْ مثلاً على هذا التصنيع المدمِّر "التلوُّث البلاستيكي" الذي لا تريد شركات التصنيع

١ - انظر: جريدة أندبندنت عربية، بتاريخ: ٢٠٢٠/٢/١٥.
٢ - لور شدراوي: أن تكوني أُمًّا في زمن تطبيع الإبادة، جريدة الأخبار، بتاريخ: ٢٠٢٥/٧/٢.
٣ - لور شدراوي: أن تكوني أمًّا في زمن تطبيع الإبادة، جريدة الأخبار، بتاريخ: ٢٠٢٥/٧/٢.

الكبرى أن تتخلَّى عنه على الرغم من مضارِّه وسلبيَّاته المكشوفة على البيئة وحتى على الإنسان نفسه؛ إذ تُعدُّ شركة "كوكاكولا" من أكبر الملوِّثين للمحيطات بالبلاستيك، تليها شركات "بيبسي" و"نستله" و"دانون". ويؤدِّي التلوُّث البلاستيكي إلى تدهور البيئة البحرية وتلوُّث الشواطئ. وبما أنَّ إنتاج البلاستيك يعتمد في الغالب على النفط، فمن البديهي أن نخلُص إلى أنَّ هذه الصناعة مُسهم مباشر في التغيُّر المناخي.

ويمثِّل التلوُّث البلاستيكي أحد أبرز الأخطار البيئية العالمية، وفي كلِّ يوم، يجري إلقاء ما يعادل ألفَي شاحنة قمامة ممتلئة بالبلاستيك في محيطات العالم وأنهاره، وبُحيراته. وفي كل عام، يتسرَّب ما بين ١٩ إلى ٢٣ مليون طنٍّ من النفايات البلاستيكية إلى النظم البيئية المائية. ويمكن للتلوُّث بالمواد البلاستيكية أن يقلِّل من قدرة النظم البيئية على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، ما يؤثِّر بشكل مباشر على سبل عيش مئات ملايين الأشخاص وقدرات إنتاج الغذاء والرفاه الاجتماعي[١].

ومضافًا إلى هذا التلوُّث البيئي ثمَّة إجماع على أضرار هذا المشروب على صحة الإنسان نفسه، خاصَّة لجهة ما يحتويه من ملوِّنات وسكَّريات، وعلى أنَّ استهلاكه ليس له أي قيمة غذائية على الإطلاق. ومع ذلك كلِّه، لا تزال شركة كوكاكولا تنتج، مع غيرها من الشركات ملايين العبوات البلاستيكية يوميًا.

كما جرى تسخير الأبحاث الطبِّية أحيانًا في سبيل الخروج بنظريَّات تصبُّ كلُّها في مصلحة النظام الرأسمالي. فكثير من الشركات تنشئ أقسامًا مختصَّة بالدراسات والأبحاث، وتوظِّف أطباء ومتخصِّصين للخروج بنتائج بحثيّة توظَّف في سبيل زيادة أرباح الشركة. وفي وقت من الأوقات، كانت شركات تصنيع حليب الأطفال أو ما يُعرف بالفورمولا ـــ لأنَّ التسمية تبدو أكثر علمية من الحليب البودرة ـــ تروِّج له باعتباره أفضل من حليب الأمِّ، وبأنَّه يحتوي على فيتامينات ومغذِّيات لا يحتويها حليب الأمِّ، وقد روَّج الأطباء أحيانًا لهذه الادِّعاءات.

وبات عدد كبير من الأمَّهات ضحيَّة هذه الكذبة التجارية التي حرمتهم من الرضاعة الطبيعية. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى تلك الدعاية التلفزيونية في الثمانينيَّات لإحدى ماركات الحليب

١ - كوكاكولا أكبر ملوِّث للمحيطات بالبلاستيك، موقع الجزيرة، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ .

البودرة الشهيرة، ترافقها موسيقى حزينة وتظهر فيها أمٌّ متأثِّرة بمراحل نموِّ طفلها إلى أنْ يتخرَّج وتصدح الأغنية بأنَّ أولادها "الصغار تغذَّوا وصاروا كبارًا"[1].

خامسًا: إبادةُ الغاباتِ

تتعرَّض غابات الأمازون من أجل استخدام أخشابها في صناعات عدَّة، من بينها صناعة فلتر السجائر، إلى القطع المُمنهج، والتي يُدمَّر منها سنويًا نحو ٤٠٠٠ كلم. ويُطلَق على هذه الغابات وصف "رئة الأرض"، فهي تُنتج كمِّية كبيرة من الأوكسجين، وتمتصُّ كمِّيات هائلة من ثاني أكسيد الكربون، ما يساعد على تلطيف درجة حرارة الأرض وتنظيم دورة المياه. كما يعرِّض هذا التدمير السكان الأصليين للخطر، ويزيل التنوُّع البيولوجي الفريد من نوعه في العالم، سواء بالنسبة للنباتات أم الحيوانات[2]. ومع ذلك لم تتوقَّف عمليات قطع الأشجار، على الرغم من الدراسات التي لا تكفُّ عن التحذير من أخطار هذا التحوُّل البيئي في "رئة الأرض".

ومن اللافت، أن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وهي المستفيد الأبرز من هذا التدمير المباشر للبيئة، بسبب ما تحتاجه صناعاتها، تستجيب في حالات عدَّة لضغوط تيَّارات إنسانية وُخلُقية وبيئية، فتعمد إلى التعديل في سياساتها التسويقية، لكن دون أن تتوقَّف عن إنتاج ما يتعارض مع هذه الاتِّجاهات الصحِّية أو الإنسانية أو البيئية. ولْنأخذ صناعة السجائر على سبيل المثال، فقد عمد أصحاب شركات تصنيع السجائر خلال العقود الماضية إلى الترويج للتدخين، عبر الممثِّلين في الأفلام السينمائية والإعلانات في المجلات والأماكن العامَّة. بحيث تحوَّل التدخين إلى مشهد مألوف يقوم به البطل، والعاشق، والجندي، ومدير الشركة، والمراهق..إلخ، أيْ كلُّ أنواع الأفراد، وكلُّ الأدوار التي يقوم بها الإنسان في المجتمع. كما اتَّسمت حركات الاحتجاج الشبابية في الستينيَّات في أوروبا وفي الولايات المتحدة ليس بتعاطي التدخين فقط بل تجاوزت ذلك إلى تناول المخدِّرات أيضًا.

١ - لور شدراوي: أن تكوني أمًّا في زمن تطبيع الإبادة، جريدة الأخبار، بتاريخ: ٢٠٢٥/٧/٢.

2 - Le Figaro ,28\8\2019.

ومع تنامي موجة الرفض للتدخين ولتلوُّث البيئة، وتبعاتِهما الصحِّية وكلفتِهما على الاقتصاد، اضطُرَّ أصحاب شركات التبغ لإعادة النظر في سياسات تسويق السجائر. فتوقَّفوا عن إعلانات التحفيز على التدخين، ولم يعد الممثِّل يظهر على الشاشة وهو يدخِّن، حتى لا يكون أنموذجًا يُقتدى به. وذهبت القوانين أيضًا إلى منع بيع السجائر إلى من هم دون الثامنة عشرة. وأُرغم أصحاب الشركات حتى على وضع ملصقات على علب السجائر، كُتب عليها "التدخين يقتل"، و«التدخين يسبِّب السرطان»، «والتدخين يسبِّب الضعف والعجز الجنسي»، وسوى ذلك ما عُدَّ تنبيهًا للناس وتخويفًا لهم حتى لا يستمرُّوا في التدخين. وبهذه الإجراءات تعدُّ الشركات نفسها أنَّها قامت بواجبها الخُلُقي. لكنَّ السؤال الأهمَّ الذي يجب طرحه هو لماذا تستمرُّ هذه الشركات أصلاً في إنتاج سلعة مضرَّة بصحَّة الإنسان، لا بل يمكن أن تُميت وتقتل وتسبِّب السرطان؟ والجواب هو أن استهلاك هذه السلعة يحقِّق الأرباح الطائلة لأصحاب المصانع التي لا يمكن التخلِّي عنها.

إنَّ ما تقوم به الشركات هو تصوير استهلاك هذه السلعة (السجائر) كأنَّه ناتج عن قرار فردي يتحمَّل مسؤوليَّته الفرد وليس الماكينة الإنتاجية الضخمة للنظام الاقتصادي. ما يدفع الأفراد إلى الاعتقاد بأنَّ الخطأ فيهم، وليس في النظامَين الاقتصادي والاجتماعي اللذَين يعيشون في ظلِّهما، واللذين يحرِّضان على قيم الاستهلاك.

سادسًا: صناعةُ الأزياءِ (الموضةُ السَّريعةُ)

يُمكن أن نشير إلى نموذج آخر من الصناعات الاستهلاكية التي لا يبدو للوهلة الأولى أنَّها تسبِّب أيَّ ضرر للبيئة التي يعيش فيها الإنسان مع الكائنات الأخرى. وهذا النموذج الذي قد يثير الاستغراب هو صناعة الأزياء (الموضة). فقد تبدو الموضة السريعة والمتبدِّلة في كلِّ موسم رائجة، أو مرغوبة، لكنَّ تكلفتَها البيئيةَ بعيدة كل البعد عن الأناقة. "فصناعة الأزياء مسؤولة عن ٨-١٠٪ من انبعاثات الكربون العالمية، أي أكثر من إجمالي الرحلات الجوِّية والشحن الدولي مجتمعة. وإذا استمرَّ الحال على ما هو عليه، فقد يرتفع هذا الرقم إلى نحو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

لماذا تُعَدُّ الموضة مُلوِّثةً إلى هذا الحدِّ؟ يبدأ الأمر من المواد. تُستخدم الأقمشة الرخيصة؛ مثل البوليستر المصنوع من الوقود الأحفوري على نطاق واسع. في كلِّ مرَّة تُغسل فيها، تُطرح جزيئات بلاستيكية دقيقة تنتهي في المحيطات. ثم تأتي عملية الصباغة والتشطيب التي تُلوِّث ٢٠٪ من مياه العالم النظيفة. أضف إلى ذلك أنَّ الموضة تستهلك نحو ٩٣ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا. وتتفاقم سرعة الضرر جرَّاء الملابس نفسها؛ كونها لا تدوم طويلاً. ونتيجة لازدهار الموضة السريعة، ومدَّتها الزمنية القصيرة، والأسعار المنخفضة، والجودة المتدنِّية، يُنتج ٩٢ مليون طنٍّ من نفايات المنسوجات سنويًّا، وينتهي ٨٥٪ منها في مكبَّات النفايات. وفي المملكة المتحدة وحدها، يُرمى ٣٥٠ ألف طنٍّ من الملابس سنويًّا.

لا يتوقَّف الأمر عند هذا الحدِّ. فمعظم الملابس تُنتَج في مصانع تعمل بالفحم، غالبًا في آسيا، وتُشحن إلى العالم. في الواقع، تُعادل انبعاثات البريد في الولايات المتحدة وحدها انبعاثات ٧ ملايين سيَّارة[1]. هذا في الوقت الذي تتباهى مصانع الشركات الكبرى بما تنتجه من أزياء تفرضها باعتباره "موضة" لكلِّ فصل من فصول السنة، أو لمنسوجات شعبية لا تدوم طويلاً. لكنْ في نهاية المطاف ستؤدِّي تلك السياسات إلى ضخِّ الأموال في جيوب الرأسماليين دون أيِّ اعتبار لحجم التلوُّث المخيف الذي يهدِّد صحة الإنسان والكائنات الأخرى على كوكب الأرض. تمامًا مثلما كان الحال مع صناعة التبغ التي لم تتوقَّف واستمرَّ تصنيعها وبيعها على الرغم من اليقين بضررها البالغ والمميت.

سابعًا: عبادة الاستهلاكِ

إنَّ التخلِّي عن المطلق والتعلُّق فقط بالموجودات المادِّية سيُسهم بقوَّة في "فقدان المعنى"؛ لأنَّ هذا الهدف سيفقد معناه، ما أن يتمُّ الحصول عليه[2]. ولم تمنع وعود الاستهلاك، والتبشير بجنَّة الأرض، وبالتقدُّم غير المحدود من تشكُّل نظرة تشاؤمية للمستقبل، لا تنظر إلى الحياة إلَّا

1 - V: Kruti Davada. Top 10 Most Polluting Industries In The World. OIZOM, Redfining Resources 10 June 2025.

2 - Bourdieu Pierre, Questions de la sociologie.p 37.

من خلال شوطها القصير الذي ينتهي بالموت. لذا فـ "إنَّ حياة أطفال اليوم ستكون أكثر صعوبة في المستقبل. لماذا؟ لأنَّنا فقدنا الثقة بأنفسنا على المستوى الجماعي، وفقدنا الثقة بنظام حياتنا، وبكيفيَّة توجيه مصيرنا نحو الأفضل. لقد فقدنا البوصلة في مسيرنا، كما فقدنا القبطان الذي يوجِّه المركب الذي نستقلُّه. وقد صار "المحلِّلون النفسيُّون يملؤون الفراغ الذي خلَّفه الكهنة والقساوسة، مستخدمين أساليب علاجية في مواجهة "إحساس عامٍّ بالهشاشة والعزلة يمكن استغلاله والتلاعب به بسهولة"[1] .

لا يرى (إريك فروم-Erich Fromm) في هذا التمجيد للاستهلاك، وفي تعريف المواطنين بوصفهم مستهلكين سوى عبادة ووثنيَّة جديدة. فيقول: "إنَّ أحد أشكال ديننا المعاصر هو تأليهُ وثن معينَّ. الإنتاج بحد ذاته أصبح إلهًا. والناس ببساطة مسحورون بفعل الإنتاج، كما كانوا يُسحرون في الثقافات الدينية برموز دينية. ومثلما أصبح الإنتاج هدفًا بحدِّ ذاته، أصبح الاستهلاك هدفًا بحدِّ ذاته. نحن مسحورون بفكرة شراء الأشياء، دون مرجعية كبيرة إلى مقدار فائدتها. وهذا واحد من العوامل النفسيَّة التي يقوم عليها اقتصادنا"[2].

هل حقَّقت "عبادة الاستهلاك" الأمانَ النفسي الذي يحتاج إليه الإنسان في مواجهة صعوبات الحياة، وهل حقَّق تعظيم الفردانية الاستقرارَ المجتمعي الذي تحتاج إليه أيُّ حضارة للتقدُّم والاستمرار؟ يبدو أنَّ ذلك كلَّه لم يتحقَّق. لقد أخفقت وعود التقدُّم بالطمأنينة وبالسعادة التي روَّج لها الغرب. لا بل أدَّى ذلك الإخفاق إلى القلق والكآبة التي ستزداد انتشارًا بين الأفراد والجماعات؛ ذلك أنَّ الوعد العظيم بالتقدُّم، والسعادة القصوى، والتقدُّم التكنولوجي جعلنا نعتقد أنَّنا قادرون على كل شيء، كما أوهمنا التقدُّم العلمي بأنَّنا عالمون بكل شيء. وساد الاعتقاد بأن تحقيق الثروة والرفاهية للجميع سيحقِّق السعادة غير المحدودة للجميع[3].

لكنَّ هذا الاعتقاد بتحقيق الثروة والرفاهية للجميع سيكون أساسَ كلِّ ما سيشهده العالم من

١ - شريف مراد: يحيا الفرد ويسقط المجتمع.. المسيرة المظلمة للفردانية في الغرب، ص٩.
٢ - إريك فروم: مساهمة في علوم الإنسان، ص. ص٥١ -٥٤.
٣ - إريك فروم: مساهمة في علوم الإنسان، ص. ص ١٥-١٦.

ألوان استغلال الإنسان للإنسان[1]. "لقد استهلك الإنسان الحديث نفسَه، واستنفد كلَّ طاقته الخلاَّقة في الاستهلاك، بل في استهلاك السلع التافهة وغير ذات الجدوى. ومردُّ هذا أنَّه نسي نفسه وتناسى شروطَ وجوده الحقِّ"[2]. ولم يلتفت الإنسان الحديث إلى أنَّ الطبيعة كائنٌ حيٌّ تنبغي حمايته والمحافظة عليه والتناغم معه! حمايته، وليس نهبه وإخضاعه، وتدمير حتى ما في باطنه من ثروات! ونسي الإنسان أنَّ الطبيعة من مخلوقات الله، وليست مجرَّد جبال أو وديان صمَّاء يفجِّرها متى شاء، أو أنهار يلوِّثها ويقتل الحياة فيها ليحصلَ على المزيد من الربح وتكديس الثروة. حتى ذهب بعض الباحثين، بسبب هذا المسار التدميري، إلى عدِّ الغرب «نقيضًا للحضارة»[3].

ثامنًا: الطبيعةُ آيةٌ من آياتِ الله

إنَّ ما مرَّ معنا في الأمثلة الآنفة، من طغيان البُعد الاقتصادي على التعامل مع الطبيعة هو خلاصة التفكير الفلسفي الغربي الذي ذهب إلى "تأليه" الفردانية، وتبرير طغيان الإنسان وعدِّه مالكًا للطبيعة ومهيمنًا عليها، ويفعل بها ما يشاء من أجل فردانيَّته ورفاهه. وهذا خلاف نظرة الثقافة الدينية القرآنية التي تقول إنَّ خلافة الإنسان، لا تعني إطلاقَ يده ورغباته في تدمير ما يشاء من مكوِّنات الطبيعة من أجل أهوائه، وتحقيق رغباته.

"فالعالم ليس مُلكًا لنا، ولا يحقُّ لنا التصرُّف فيه بطريقة عشوائية أو غير مسؤولة. بل إنَّ الطبيعة خُلقت من قِبَل الله وتعود إليه. ما يهمُّ في السياق القرآني هو أنَّنا مسؤولون ومحاسَبون عن أفعالنا في هذه الأرض. وهذا يعني أنَّنا سنُسأل عن كلِّ ما نقوم به، سواء من خير أم شر. وباعتبارنا خلفاء لله، ستكون هناك مساءلة في يوم القيامة بشأن ما فعلناه بهذه الأمانة. وبالتالي، فليس من حقِّ الإنسان استغلال ما في الوجود لإشباع رغباته، إلاَّ إذا كان هذا الاستغلال موافقًا للقانون الإلهي وفي سبيله.

---

١ - محمد باقر الصدر: الإسلام يقود الحياة، ص١٥٢.

٢ - دحماني فتيحة وعبَّة رشيدة: ثقافة الاستهلاك وأثرها على قيم الفرد من منظور جان بودريار، ص. ص ٣٣٠-٣٣١.

٣ - راجع: روبير جولان: الغرب نقيضاً للحضارة.

ولذا ترى الحضارة الإسلامية مثلاً "أنَّ القصد هو الاعتدال والابتعاد عن التقتير أو التبذير، وتركِّز على أنَّ حاجات الإنسان محدودة، كمًّا وكيفًا. وتدعو إلى القناعة والزهد في الوقت نفسه[1] .

كما يختلف في الوقت نفسه الهدفُ من الإنفاق ــ الذي ربط الاستهلاكُ وفق المنظور الغربي بينَه وبين تحقيق السعادة، والتملُّك والانتماء، والتميُّز في المجتمع ــ عن مفهوم الإنفاق الذي ورد في القرآن الكريم. ويعود هذا الاختلاف إلى البُعد الإلهي النظري للمهامِّ التي سيُطلب من الإنسان تحقيقها (عمارة الأرض) وإلى القيمة الحقيقية للحياة الدنيا التي يعيشها (فناء الدنيا وزوالها). وإلى الإنفاق بوصفه نظامًا شاملاً لأوجه الحياة كافَّة؛ المادِّية وحتى المعنوية. وستبيِّن لنا الآيات القرآنية على سبيل المثال هذه الرؤية الشاملة التي يربط فيها القرآن الكريم بين الإنفاق وبين أبعاده الإنسانية والاجتماعية والخُلُقيَّة والاقتصادية، وصولاً إلى الأبعاد الغيبية غير المادِّية.

وسنلاحظ أن مصطلح الاستهلاك لا يرِد أصلاً في القرآن الكريم، في حين سيكون الإنفاق هو القضية التي سيتوجَّه إليها القرآن بالاهتمام وبترتيب أولويَّاته، وبالربط بينه وبين "مرضاة الله" (البعد الغيبي)، لما له من آثار على المنفق نفسه وعلى من يستفيد من هذا الإنفاق. فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿**مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٦١].

كما تلخِّص السورة نفسها الترتيب المطلوب في عملية الإنفاق بأبعادها الخُلُقية والاجتماعية والإيمانية: ﴿**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٧].

فقد ربطت هذه الآية عملَ البرِّ بالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، والنبيِّين أوَّلاً، لتنتقل بعد ذلك إلى الإنفاق وترتيب أولويَّاته. ابتداءً بذي القربى، ثم اليتامى، والمساكين وابن السبيل، والفقراء والمساكين، وفي الرقاب، ثم إقامة الصلاة، وإتيان الزكاة...إلخ.

١ - أحمد واعظي: الإنسان من منظور الإسلام، ص ٢١٨.

ولذا لن تتحقَّق السعادة بجمع الثروة، بل على العكس، فالقرآن يذُمُّ من يحرص على تكديسها وعدم إنفاقها ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [التوبة: ٣٤]. وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ..**﴾ [البقرة: ٢٦٧]، أي أنَّ الدعوة هي للإنفاق وفقًا لترتيب قَرابيٍّ واجتماعي، يكون العائد منه هو رضا الله، وليس أيَّ معيار آخر.

خاتمة

لقد نجم التعاملُ الاستعلائيُّ مع الطبيعة وما فيها، عن تلك الفكرة الفلسفية اللا دينية التي تقول، إنَّ التصوُّرات الغيبية - أصلاً - ليست سوى خرافات لا طائل منها، وينبغي إقصاؤها من ساحة الفكر الإنساني. وقد كان من نتائج هذا الاتِّجاه الفلسفي التجريدي، أن انْحسر الوعي الإنساني الحديث عن إدراك البعد القدسي في الكون، وفقد عَلاقته الفطرية بالطبيعة التي باتت تُعامَل بوصفها مجرَّد مادَّة صمَّاء قابلة للتسخير والتفكيك، لا آية من آيات الله الدَّالَّة عليه.

وقد ترتَّب على هذا الفهم المادِّي، أنَّ الموجودات الطبيعية، لا تمتلك قيمة جوهرية في ذاتها، بل تُقوَّم بقيمة أداتيَّة محضة، تُستمدُّ من تدخُّل البشر. فالشجرة - مثلاً - لا قيمة لها لكونها شجرة، وإنَّما لما يمكن أن يُستخرج منها من منافعَ؛ أثاثًا أو وقودًا أو بناءً. وقد وفَّر هذا الفهم المُعقلَن والمُمَكنَن للطبيعة أرضية أيديولوجية خصبة تُبرِّر استغلال الموارد الطبيعية دون قيد أو شرط. وربمَّا برَّر هذا الاعتقاد نفسُه استغلالَ ثروات شعوب أخرى بأيِّ وسيلة ممكنة؛ بما فيها الاحتلال والهيمنة والنهب بالقوة.

وبما أنَّ الكون وُجد بالصدفة، وفقًا لتلك التصوُّرات، فكلُّ شيء مسموح به، ما دام الخالق غير موجود، والإنسان سيموت في آخر المطاف. إنَّ القرآن يسعى لتكوين ذات إنسانية متكاملة مع سائر الموجودات، تتجاوز الانفصال عن الطبيعة، وتندمج معها ضمن منظومة عُبوديَّة واحدة لله.

من هنا، يترتَّب على الإنسان، بوصفه خليفةَ الله وأمينَه في الأرض، واجبٌ أصيلٌ في صون الأمانة الإلهية، وأنْ يُحافظ عليها بعناية، ويعني ذلك عدم الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية.

كما يعني أنَّ الإنسان لا يملك الطبيعة امتلاكًا مطلقًا أو أنَّها وُجدت حصريًّا له. فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ* فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ* وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ**﴾ [الرحمن: ١٠-١٢]. وكلمة «الأنام» تُشير إلى جميع الكائنات الحيَّة، وليس الإنسان وحده، ولذا يحذِّر القرآن من الإسراف في مجالات الحياة كافَّة. ﴿**وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأنعام: ١٤١].

بحيث يفرض هذا التوجيه لعدم الإسراف ميزانًا دقيقًا للسلوك الاستهلاكي، يقوم على التوازن بين تلبية الحاجات الشخصية والحفاظ على الموارد؛ لأنَّ الإفراط في الإنتاج والاستهلاك يؤدِّي إلى نضوب الموارد، والتلوُّث البيئي، وعدم التوازن الاقتصادي، وهذه هي التحديات التي تواجهها المجتمعات الحديثة اليوم. ولهذا يمكن عدُّ المنهج القرآني في الاستهلاك أنموذجًا خُلُقيًّا واقتصاديًّا متكاملاً يسبق مفاهيم التنمية المستدامة الحديثة.

وفي الإطار نفسه، يرى القرآن أنَّ الموارد المتاحة من طعام وشراب ومال هي نعم من الله تعالى، يتعينَّ على الإنسان أن يستهلكها في مسار الشكر والاعتراف بفضل الله: ﴿**كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ**﴾ [سبأ: ١٥]. بحيث يظهر الاستهلاك في هذه الآية، لا باعتباره مجرَّد فعلٍ مادِّي، بل فعلاً عباديًّا، ومظهرًا من مظاهر الشكر الحقيقي لخالق هذه النعم.

المراجعُ والمصادرُ

المراجعُ بالعربيَّةِ

- أحمد واعظي: الإنسان من منظور الإسلام، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٦.
- إريك فروم: مساهمة في علوم الإنسان -الصحة النفسية للمجتمع المعاصر-، اللاذقية، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣ .
- بول مخلوف: «اشترِ الآن -مؤامرة التسوُّق.. الرأسمالية حضارة القمامة-»، جريدة الأخبار اللبنانية: ٢٦ /٤/ ٢٠٢٥.
- تيم كاسر: الثمن الباهظ للمادية، بيروت، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٧ .
- جاكلين روس: مغامرة الفكر الأوروبي قصة الأفكار الغربية، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، ط١، ٢٠١١.
- جيفري سي. وود: العلاج المعرفي السلوكي لاضطراب الشخصية، دليل عملي، برنامج خطوة بخطوة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ٢٠٢٠.
- دحماني فتيحة وعبَّة رشيدة: «ثقافة الاستهلاك وأثرها على قيم الفرد من منظور جان بودريار»، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، جامعة الجزائر، ج١٠، عدد(١) ٢٠٢٢.
- روبير جولان: الغرب نقيضًا للحضارة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠٢٥.
- روجر روزنبلات: ثقافة الاستهلاك -الاستهلاك والحضارة والسَّعي وراء السعادة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١١.

- طلال عتريسي: «التقدم الغربي وتبدُّد الوعد العظيم»، بيروت، مجلة جامعة المعارف، عدد ٩ / ٢٠٢٣.
- طلال عتريسي: «مقاربة المجتمع التراحمي في القرآن الكريم»، بيروت، مجلة جامعة المعارف، عدد ٢٠٢٥/١٤.
- عبد الحليم فضل الله: «الاقتصاد والأخلاق.. نحو رؤية جديدة»، بيروت، مجلة جامعة المعارف، عدد ٧ / ٢٠٢٢.
- محمد باقر الصدر: الإسلام يقود الحياة، طهران، وزارة الإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ.
- مرتضى آويني: التَّنمية وأسس الحضارة الغربيَّة -التَّقدُّم الاقتصاديُّ أم التكامل الثَّقافي-، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميِّ، ط١، ٢٠١٦.
- ويليام ديفيز: صناعة السَّعادة.. كيف باعت لنا الحكومات والشَّركات الكبرى الرفاهيَّة؟، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٦٤- ٢٠١٨.

المراجعُ الأجنبيَّةُ

- Bourdieu Pierre, Questions de la sociologie, Ed.de Minuit, Paris 1984.
- James Davies, Sedated: How Modern Capitalism Created Our Mental Health Crisis, 2nd ed., London, Atlantic Books, 2022.
- Kruti Davada, Top 10 Most Polluting Industries In The World, OIZOM, Redfining Resources,10 June 2025.
- Philipe Moati, La société malade de l'hyperconsommation, Ed Odile Jacob, Paris 2016.
- Singly F, Libres ensembles, L'individualisme dans la vie commune, Pocket, « Best » Paris 2003.

اختلافُ القراءاتِ وأثرُها في تفسيرِ النَّصِ القرآنيِّ

◆ د. فاضل مدب المسعودي[1]

■ خلاصة

على الرَّغمِ من أنَّ «القراءاتِ القرآنيَّةَ» باتت علمًا من علومِ القرآنِ المُهمَّةِ، فلا نجدُ مفسِّرًا لم يعتمدْها في قراءةِ ألفاظِ القرآنِ الكريم، فإنَّها في الوقتِ ذاته، لا يُستفادُ منها في مقامِ الاستدلالِ على الحُكمِ الشَّرعيِّ وبيانِ المُرادِ الإلهيِّ؛ لأنَّ الاختلافَ بين القُرَّاءِ وكثرةِ المؤلَّفاتِ في القراءاتِ، حتَّى بلغتْ أربعَ عشرةَ قراءةً، يدلُّ على كونِها اجتهاداتٍ شخصيَّةً واستحساناتٍ فرديَّةً، تصحُّ عند بعضٍ ولا تصحُّ عند الآخرين.

وكذلك؛ لم تكتسبِ القُدسيَّةَ المطلوبةَ، فهي ليستْ متواترةً بعنوانِها الاصطلاحيِّ عنِ الله تعالى، وعنْ رسولِه ﷺ، حتَّى وصلتْ إلى أصحابِها.

الكلمات المفتاحية: القرآن- التَّفسير- القراءات القرآنيَّة- الأحكام الشرعيَّة- التواتر.

١ - أستاذ الدراسات العليا في جامعة الكوفة ــ كلية الفقه ــ العراق.

مقدِّمة

لا ينبغي الشكُّ في أنَّ للقراءاتِ القرآنيةِ فوائدَ عظيمة؛ لا يمكن لأيِّ عالم متخصِّص الاستغناء عنها، بل يجب عليه الإلمامُ بها واتِّباعُ أَصحِّها، ففي ذلك صيانةُ الكتاب العزيز من التَّحريف والتَّغيير، وما به من الارتباط الوثيق والأثر البالغ بعلم التفسير، من حيث إفادة المعاني من وجوهِ القراءات التي تُعين في توضيح المعنى المُراد من بعض الآيات القرآنية.

ولا تقتصرُ أهمِّيةُ هذا العلم على التَّفسير، بل تتعدَّاه إلى حدِّ إثراء علْمَي الأصولِ والفقه بالوجوه المتعدِّدة في استنباط الأحكام الشرعية؛ قال (الدمياطي): «لم يزل العلماء تستنبط من كلِّ حرف يقرأ به قارئٌ معنىً لا يوجد في قراءة الآخر»[1]. فالقراءة تُعين الأصوليِّين في استنباط الأحكام الشرعية، وهي منارهم في الاهتداء إلى مقاصد الشريعة.

إنَّ القراءاتِ القرآنيةَ علم يُميَّز به بين الصحيح المتواتر والشاذِّ النادر، ويتقرَّر به ما تسوغ القراءة به وما لا تسوغ؛ وقايةً لكلمات القرآن من التحريف، ودفعًا للخلاف بين أهل القرآن. وفي ذلك كانت لعلم القراءات فائدة عظيمة؛ حيث برزت عناية الأمَّة الإسلامية بدقائق اللغة العربية وقواعدها، من خلال عنايتها بكيفيَّة نطق الحروف من مخارجها وضبطها على وجوهها الصحيحة. والذي يروم الباحثُ إثباتَه في هذا البحث، هو بيان أثر القراءات القرآنية في تفسير النصِّ القرآني، والتي تؤدِّي إلى الاختلاف في الحكم الشرعي. فالقراءة التي تحدِّد كيفية النُّطق بالحرف، من حيث الإمالة، والمدِّ، والفصل، والوصل، لا تأثير لها في علم التفسير، وإنَّما تفيد في هيئة النطق بالكلمات.

١ - محمد بن أحمد الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص٥.

وهذا الأثر يُرى واضحًا في قراءات القرَّاء، فإنَّنا نجد قراءاتِهم لا تخالف وجهًا من الوجوه، فإمَّا أن يكون المعنى موافقًا تمامًا فيكون بمنزلة التأكيد، أو يأتي بمعنىً جديدٍ تحتمله الآية فيكون بمنزلة الفائدة المرجوَّة، أو تحتاج إلى توجيه يزيل عنها الغموض والإبهام ويزيدها وضوحًا.

والقـرَّاء متفاوتون فيما بينهم، فمنهم من كان له اختيار في القـراءة، ومنهم من كان له متابعة، ومنهم من له اختـيار ومتابعة، ولعلَّ هذا يفسِّـر لنا معنى تعـدُّد القراءات السَّـبع، والثلاث المكمِّلة للعشر، والأربع المكمِّلة للأربع عشرة، فضلاً عن غيرها من القراءات. ومن الأهمِّية بمكان أن نبيِّنَ في هذا المقام مسألةً قد تخفى على كثيرين، وهي أنَّ القارئ لا يستند فقط إلى الجانب اللغوي دون غيره من الجوانب الأخرى التي لها عَلاقة وثيقة بتلك القراءة، فلا يمكن أن يقرأ حتَّى تكون عنده نظرة مسبقة في السُّـنَّة المطهَّرة الشـارحةِ لكتاب الله عز وجل. وعلى هذا الأساس يكون العلم بالشريعة مقيِّدًا للقارئ، وهذا القيد هو الذي ينظر إليه القارئُ قبل أن يقرأ بالوجه الذي تحتمله القراءة، فتكون عندئذٍ القراءة غير مخالفة للمعاني الأخرى التي تحتملها الأوجه المختلفة.

لكنْ؛ إذا قُرِئ بقراءة تخالف أصلاً من الأصول أو فرعًا من الفروع، كأنْ تخالف - مثلاً- فعلاً متواترًا لرسول الله ﷺ، فهذه القراءة لا تجوز شرعًا؛ لأنَّها ستكون من باب اختلاف التَّضادِّ، وهذا النوع من الاختلاف غير مقـبول في باب القراءات، وما كان على شاكلته، فإمَّا أن يُردَّ أو يوجَّه التوجيهَ السليمَ الذي يزيل وجهَ الخلاف عنه، كما سنبيِّنه في طيَّات هذا البحث.

أوَّلًا: تحديدُ مفهومِ القراءاتِ القرآنيَّةِ في اللُّغةِ والاصطلاحِ.

لا يخفى على المطَّلع اللبيب، أنَّ علمَ القراءات هو من أقدم العلوم الإسلامية نشأةً وعهدًا؛ إذ إن أوَّل ما تعلَّمه المسلمون من علوم الدين كان حفظ القرآن وقراءته، ثم لمَّا اختلف الناس في قراءة القرآن وضبط ألفاظه أصبحت الحاجة ماسَّة إلى علم قراءة القرآن الذي عُني به المفسِّرون[1]

١ - لا يكاد يخلو تفسير من تفاسير المسلمين من الحديث عن علم القراءات، انظر: الشريف الرضي: حقائق التأويل، ص١٤٦؛ محمد بن الحسن الطوسي: التبيان، ج١ ص٨؛ الفضل بن الحسن الطبرسي: مجمع البيان، ج١ ص٢٠؛ محمد بن إبراهيم الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٥ ص١٩٢؛ ابن العربي: أحكام القرآن، ج١، ص٢٩٢؛ ابن الجوزي: زاد المسير، ج١، ص٩؛ وغيرها من التفاسير الكثيرة.

عنايةً فائقة، لارتباطه بتفسير النصِّ القرآني والكشف عن معانيه، ومثلهم الأصوليُّون، الذين استدلُّوا بالقراءات للوصول إلى الحكم الشرعي واستنباطه من الآيات المباركة ذات الأحكام الشرعية[1]. وعلى الرغم من ذلك؛ لم يعثر الباحث - على حدِّ اطِّلاعه -على تعريفٍ لهذا العلم -القراءات – عند الفريقين، وذلك إمَّا لأنَّها معروفة عندهم على البداهة ولا يرون داعيًا لتحديد مفهومها الاصطلاحي، أو أنَّهم اكتفوا بتعريفات العلماء الذين صنَّفوا في القراءات، وبعض المتخصِّصين بعلوم القرآن، وعليه فإنَّ البحث ههنا سوف يقتصر على ذكر تعريفات أولئك الأعلام على وجه الخصوص.

ذكرتْ كتب اللغة في معنى القراءات أنَّها مِن: قرأ، قراءةً، وقرآنًا، فهو قارئ، وقرَّاء، وقارئين، وقرأ فلان قراءةً حسنة، فالقرآن مقروء، وأنا قارئ[2].

وجاء عن (الزركشي) في تحديد المفهوم الاصطلاحي للقراءات بأنَّها: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيَّتها من تخفيف وتشديد وغيرهما"[3]. فيما نُقل عن (ابن الجزري) أنه عرَّفها بقوله: "علم بكيفيَّات أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوٌّ لناقله.."[4].

ويلاحَظ على التعريف الأول، أنَّه نسب الاختلاف في القراءات إلى ألفاظ الوحي، وأنَّما نزل القرآن من الله تعالى على نبيِّه ﷺ بواسطة الوحي، ولا اختلاف فيه، وإنَّما وقع الاختلاف في القراءة بعد ذلك؛ حيث اختلف الناس في القراءة؛ إذ هي اجتهادات فردية من قبل القرَّاء. وعرَّفها (الدمياطي) بقوله: "علم القراءة يُعلم منه اتِّفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السَّماع.."[5].

---

١ - جوَّز الحنفية والحنابلة والزيدية والمعتزلة، الاستدلال بالقراءات، وعدُّوها حجَّةً في مقام الاستنباط حتَّى الشاذة منها. انظر: محمد بن نظام الأنصاري: فواتح الرحموت، ج٢، ص١٧٠١٦، سعد الدين التفتازاني: حاشية التفتازاني على المختصر، ج٢ ص٢٨٧.

٢ - انظر: خليل الفراهيدي: العين، ج٥ ص٢٠٥، الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج١، ص٢٤، فخر الدين الطريحي: مجمع البحرين، ج٢، ص٢٥.

٣ - بدر الدين الزركشي: البرهان، ج١، ص٣١٨.

٤ - ابن الجزري: منجد المُقرئين، ص١٦؛ عبد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية، ص٥٥.

٥ - انظر: أحمد بن محمد الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص٥.

ويبدو من هذا التعريف أنَّ القراءة قد تأتي سماعًا لقراءة النبي ﷺ بفعله، أو نقلاً لقراءة قُرئت أمامَه فأقرَّها. والقراءة قد تُروى لفظًا واحدًا، وهو ما يُعبرَّ عنه بالمتَّفق عليه بين القرَّاء، وقد تُروى بأكثر من لفظ واحد، وهي ما يُعبرَّ عنه بالمختلف فيه بين القرَّاء. وتأسيسًا على ذلك يرى (ابن عاشور) (ت:١٢٨٤هـ)، أنَّ للقراءات حالتين: إحداهما لا تَعلُّق لها بالتفسير بحال، والأخرى: لها تعلُّق من جهات متفاوتة"[١] .

فالقراءة التي تحدِّد كيفية النُّطق بالحرف من حيث الإمالة والمدِّ والفصل والوصل، لا تأثير لها في علم التفسير، وإنَّما هي تفيد في هيئة النطق بالكلمات.

وأمَّا الذي يُعنى به علم التفسير وعلم الأصول على حدٍّ سواء، فهو القراءة التي تؤدِّي إلى الاختلاف في الحكم الشرعي؛ حيث قال صاحب الوافية: "ولا بحث لنا في الاختلاف الذي لا يختلف به الحكم الشرعي، وأمَّا فيما يختلف به الحكم الشرعي، فالمشهور التَّخيير بين العمل بأيِّ قراءةٍ شاء العاملُ"[٢]، فيما ذهب (العلاَّمة الحليِّ) (ت ٧٢٦هـ) إلى رجحان قراءة (عاصم)، وأفتى ببطلان صلاة من أخلَّ بحرفٍ واحد عن قراءة عاصم"[٣] .

ويظهر ممَّا تقدَّم من مفهوم القراءات، أنَّها علم يُميَّز به بين الصحيح المتواتر والشاذِّ النادر، ويتقرَّر به ما تسوغ القراءة به وما لا تسوغ؛ وقايةً لكلمات القرآن من التحريف، ودفعًا للخلاف بين أهل القرآن، وفي ذلك كانت لعلم القراءات فائدة عظيمة، حيث برزت عناية الأمَّة الإسلامية بدقائق اللغة العربية وقواعدها، من خلال عنايتها بكيفية نُطق الحروف من مخارجها وضبطها على وجوهها الصحيحة.

والقراءة التي تدخل في بيان المُراد، وتُعين في الكشف عن معاني الآيات، أو التي تُؤدِّي إلى الاختلاف في الحكم الشرعي فهي مشتركة بين المفسِّرين والأصوليِّين، وقد حظيت بعناية ودراسة، فهي لها مزيد تعلُّق بكلا العِلْمين؛ لأنَّ ثبوت أحد اللفظين في قراءة، قد يُبيِّن المُراد عن نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنىً غيرَه، كما في قراءة قوله تعالى ﴿**وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ**

١ - انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج١ ص ٥١.
٢ - الفاضل التوني: الوافية، ص١٤٩.
٣ - العلامة الحلي: منتهى المطلب، ج١ ص٢٧٣.

﴿يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، بسكون الطاء وضمِّ الهاء، والقراءة الأخرى بفتح الطاء المشدَّدة والهاء المشدَّدة ونحوها. فعلى القراءة الأولى جوَّز العلماء مجامعة الزوجة بعد انقطاع الدم، وقبل الغُسل، وعلى القراءة الثانية، لم يجوِّزوا ذلك إلَّا بعد أن تغتسل المرأة[١]. فظهر تأثير القراءتين واضحًا في المعنى المراد، ولهذا تجد المفسِّرين يكثرون من إيراد القراءات المتعدِّدة للآية، لتعدُّد معانيها فيعين بعضُها في تفسير بعض.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنَّ المفسِّرين يرون "أنَّ الأخبار التي جاءت بذلك - يعني تواتر القراءات - أخبارُ آحاد لا يقطع على الله بصحَّتها"[٢]، ولا يستلزم منها التواتر، ويمكن الاستدلال على عدم تواترها بملاحظة أقوال المفسِّرين في بطون تفاسيرهم، إذ إنَّهم يجعلون قراءة هؤلاء القرَّاء السبعة أو العشرة أو الأكثر، قسيمةً لقراءة المعصومين عليهم السلام؛ إذ ربما قالوا: "وفي قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله"[٣]، أو "وفي قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام"[٤].

والجدير بالذكر، أنَّ «اجتهاد القرَّاء لم يكن في وضع القراءات - كما توهَّم بعضهم - وإنَّما في اختيار الرواية، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية والاجتهاد في وضع القراءة»[٥]، «فإضافة

---

١ - انظر: محمد بن جرير الطبري: جامع البيان، ج٣، ص٧٤؛ نصر بن محمد السمرقندي: بجر العلوم، ج٣، ص٩٢٩.

٢ - انظر: الفضل بن الحسن الطبرسي: مجمع البيان، ج١ ص١١٦؛ محمد بن جرير الطبري: جامع البيان، ج٣، ص٧٤؛ نصر بن محمد السمرقندي: بجر العلوم، ج٣، ص٩٢٩.

٣ - انظر: من كتب التفسير: محمد بن الحسن الطوسي: التبيان، ج٢، ص٢١٩؛ محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٣٦١؛ عبد الله بن أحمد النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ج١، ص١٠٧؛ محمود شهاب الدين الآلوسي: روح المعاني، ص٢، ص١٢٠. ومن كتب الأصول: الشيخ المفيد: التذكرة بأصول الفقه، ص٣٧؛ أبو بكر الجصَّاص: الفصول في الأصول، ج١، ص٣٧٥؛ السيد المرتضى: الذريعة، ج١، ص٢٧٤، محمد بن الحسن الطوسي: عدة الأصول، ج١، ص٣٢٧. وغيرها.

٤ - محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٤٧٦؛ عبد الله بن أحمد النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ج١، ص١٧٩؛ القطب الراوندي: فقه القرآن، ج١، ص١٦٢، بدر الدين الشوكاني: فتح القدير، ج٥، ص٥١٩.

٥ -جمع الجوامع، الطبرسي: ٢/ ٤٢٢، محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٤١٠؛ محمد بن إبراهيم الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٢ ص٣٠٤.

القراءة إلى صاحبها إضافة اختيار، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[1]، ولهذا يجد المطَّلع أن هناك مقاييسَ نقدية واحترازيَّة لقبول القراءة أو رفضها، "فكلُّ ما صحَّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خط المصحف الإمام، فهو من السبع المنصوصة، فعلى هذا الأصل نبني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف، ومتى فُقد شرط من هذه الثلاثة فهو شاذٌّ"[2].

قال (ابن الجزري) (ت٨٣٣هـ): "كلُّ قراءة وافقت العربية - ولو بوجه - ووافقت أحد المصاحف العثمانية - ولو احتمالاً - وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة ..."[3]. دون خصوصيَّة للقراءات السبع أو غيرها في إثبات تواترها، مؤيِّدًا قول (أبي شامة) (ت٦٦٥هـ): "فإنَّ القراءات المنسوبة إلى كلِّ قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذِّ ..."[4]. ويظهر من القولين أمران:

١. عدم انحصار القراءة الصحيحة بالقراءات السبع.

٢. إنَّ في القراءات السبع يُوجد الشاذُّ، فأين التواتر المزعوم؟!

فضلاً عن أنَّ كثيراً من أئمَّة النحو والأدب خطَّؤوا القُرَّاء ورموهم بضعف المقدرة الأدبية، ثم شطبوا على قراءاتهم ممَّا كانوا يرونها مخالفةً للقواعد العربية.

بل إنَّ مسألة القراءات ما هي إلا شيء حادث، كانت حسب الاجتهادات لجماعة خاصَّة لكنْ لم يعبأ بها المسلمون، إلَّا بعد زمانهم، ولم يعتنوا بها اعتناءً يوجب تغيُّرُ القرآن[5].

ثانيًا: نماذجُ تطبيقيَّةٌ لأثرِ القراءاتِ في بعضِ الأحكامِ الشرعيَّةِ:

مرَّ فيما تقدَّم أنَّ الكلام في حجِّية القراءات منقسمٌ على ثلاثة مذاهب:

١ - عبد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية، ص ١٠٦.
٢ - عبد الهادي الفضلي: القراءات القرآنية، ص١٠٦.
٣ - ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج١، ص ١٠٦.
٤ - شهاب الدين القسطلاني: لطائف الإشارات، ج١، ص٧٦؛ وانظر: أبو شامة: المرشد الوجيز، ص١٤٩.
٥ - ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج١، ص٧-٩.

١. المذهب الأوَّل: يرى أصحابه أنَّ القراءات حجَّة، يصحُّ الاستدلال بها مطلقًا سواء الصحيحة منها أم الشاذَّة.

٢. المذهب الثاني: يرى أصحابه أن الحجِّية مصاحبة للصحيحة منها دون الشاذَّة، فتدخل الأولى باعتبارها دليلاً ناهضًا في مقام الاستدلال.

٣. المذهب الثالث: يرى أصحابه عدم حجِّيتها مطلقًا، لعدم ثبوت تواترها عندهم، فلا يصحُّ الاستدلال بها، سواء كانت صحيحة أم شاذَّة.

ويظهر أثر ذلك واضحًا في المذهبين الأول والثاني؛ وذلك لأنَّ الاختلاف في التعبير قد يوجب اختلافًا في التفسير، ويعقبه اختلاف في التقعيد الأصولي وفي الإنتاج الفقهي للأحكام. وقد تصبح القراءات المختلفة متعارضةَ المفاد، وفي هذه الحال لا بدَّ من وضع العلاج لهما أو تهافتهما.

وهذه بعض التطبيقات التي يمكن أن تبيِّن أثر القراءات بناءً على رؤية كلِّ مذهب من تلك المذاهب، دون أن يعارضَ هذا ما يراه الباحث في تأييده للمذهب الثالث، من عدم تواتر القراءات، والذي يدلُّ على عدم حجِّيتها مطلقًا، فضلاً عن الاستدلال بها، ومن هذه الآثار لدى أصحاب المذهبين الأوَّل والثاني دون الثالث، باعتبار حجِّيتها عندهم وعدم حجِّيتها عند أصحاب المذهب الثالث، ما يأتي:

أ. أثر القراءات الصحيحة في استنباط الأحكام الفقهية عند الفريقين.

في قوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقع الاختلاف بين العلماء من مفسِّرين وأصوليين بسبب القراءتين الواردتين في لفظة (يطهرن)، تارةً بالتخفيف وتارة بالتشديد لحرف الطاء، وكلُّ قراءة أعطت معنى معيَّنًا لدى العلماء ما يسمح بإبراز وظيفة القراءات عندهم بصورة جليَّة.

فقد ذُكر أن حفصًا قرأ والمشهور (حتى يطْهرن) بسكون الطاء وضمِّ الهاء مخفَّفة. فيما قرأ (أبو بكر) و(حمزة) و(الكسائي) (حتى يطَّهَّرن) بتشديد الطاء والهاء وفتحهما. «والحجَّة لمَن شدَّد، أنَّه طابق بين اللفظين لقوله (فإذا تطهرن)، والحجَّة لمن خفَّف أنَّه أراد حتى ينقطع الدم؛ لأنَّ ذلك ليس من فعلهن، ثم قال:(فإذا تطهرن) يعني بالماء»[١].

وتأسيسًا على ذلك انقسم العلماء إلى مذهبين على وفق ما جاء في القراءتين، فمَن ناصَر القراءةَ بالتخفيف، جوَّز وطءَ المرأة بعد انقطاع الدم وقبل الغسل[٢]. قال (الشيخ الطوسي) (ت٤٦٠هـ)، وهو ينقل رأي المشهور من علماء الأمامية: "وعندنا يجوز وطءُ المرأة إذا انقطع دمُها، وإن لم تغتسل، إذا غسلت فرجها" [٣]، وقال صاحب كفاية الأصول: "فيحكم في مثل آية (يطهرن) بجواز، إتيانهنَّ بعد انقطاع دم الحيض قبل الاغتسال"[٤].

وَوافقهم على ذلك من أصوليِّي العامَّة (الجصَّاص) (ت٣٧٠هـ)؛ إذ قال: "فمن قرأها بالتخفيف أراد انقطاع الدم ولا يحتمل اللفظ غيره، ومن قرأها بالتشديد كان محتملاً لانقطاع الدم؛ لأنَّه يقال: طهرت المرأة وتطهَّرت بمعنى واحد فاحتمل أيضًا الاغتسال، فلمَّا احتمل معنيين، وجب حمله على ما لا يحتمل إلاَّ وجهًا واحدًا وهو انقطاع الدم"[٥].

وأمَّا من صحَّح القراءة بالتشديد، فقد منع من مُقاربة المرأة الحائض حتى تغتسل من الحيض بعد انقطاع الدم[٦]. قال (الشافعي) (ت٢٠٤هـ): "لا مُدَّة لطهارة الحائض، إلا ذهاب الحيض ثم

---

١ - ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص٩٦.

٢ - ذهب إلى هذا الرأي من المفسرين: محمد بن مسعود العياشي: تفسير العياشي: ج١، ص١١٠؛ محمد بن إبراهيم القمي: تفسير القمي: ص١، ج٧٣؛ محمد بن الحسن الطوسي: التبيان، ج٢، ص٢٢١، وغيرهم. ووافقهم على ذلك من الأصوليين: الشيخ المفيد: التذكرة، ص٣٧، السيد المرتضى: الذريعة، ج١، ص٢٧٤.

٣ - محمد بن الحسن الطوسي: التبيان: ج٢، ص٢٢١.

٤ - الآخوند الخراساني: كفاية الأصول، ص٢٨٥.

٥ - أبو بكر الجصَّاص: الفصول في الأصول، ج١، ص٣٧٥.

٦ - ذهب إلى هذا الرأي من المفسرين: محمد بن جرير الطبري: جامع البيان، ج٢، ص٥٢٣، ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم: ج٢، ص٤٠١؛ محمد بن إبراهيم الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٢ ص١٥٨؛ وغيرهم.

تغتسل، لقول الله عزَّ وجلَّ: (حتى يطهرن)، وذلك انقضاء الحيض (فإذا تطهَّرن) يعني الغسل»[1]، وجوَّز (الرازي) (ت٦٠٦هـ) اجتماعَ الغايتين في هذه الآية، وهما (حتى يطهرن) وحتى يغتسلن، وقال: «فهنا الغاية في الحقيقة هي الأخيرة - يعني الاغتسال- وعبَّر عن الأوَّل - يعني انقطاع الدم- لقُربه منها واتصاله بها»[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض الأعلام من المفسِّرين والأصوليين ذهب إلى الجمع بين القراءتين من خلال تحديد مدَّة حيضها، فإن كان انقطاع الدم قبل عشرة أيام، رجحَت قراءة التشديد، أيْ لا تجوز مقاربتُها حتى تغتسل، وإن كانت بعد مرور عشرة أيام، رجَحَت القراءة الثانية وجازت مجامعتها قبل الغسل[3].

ولكلٍّ أدلَّته التي جاء بها لينصر مذهبه في ذلك، ممَّا لا يتَّسع المقام لذكره ههنا من جهة، وخشية الإطالة المملَّة أو الخروج عن أصل الموضوع في هذه الدراسة، من جهة أخرى، على أنَّ الباحثَ يؤيِّد المذهب الأوَّل لورود الروايات المستفيضة في ذلك، منها ما جاء عن الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام)، أنه قال: "فإذا أردت أن تجامع ما قبل الطهر - يعني الغسل - فأمرها أن تغسل فرجَها ثم تجامع"[4]. فالأمر واضح في الإباحة، ثم إنَّ الدين ميسرة لا مشقَّة فيه، والحمل على قراءة التشديد فيه من المشقَّة ما هو واضح.

وأمَّا من ذهب إلى الجمع بين القراءتين وتحديد مدَّة الحيض فيُرَدُّ عليه: إنَّ في ذلك زيادة على النصِّ، إذ لم تصرِّح به النصوص القرآنية فضلاً عن الروايات النبويَّة، وهذا التفصيل الذي ذهبوا إليه يحتاج إلى دليل ناهض وهو مفقود في المقام.

وممَّا تقدَّم يظهر واضحًا أثر القراءات الصحيحة عند الفريقين - مفسِّرين وأصوليِّين-؛ إذ قد أثَّرت وظيفة القراءات التفسيرية في المعنى المراد من النصِّ القرآني عند إرادة تفسيره من قبل المفسِّرين، وفي استنباط الحكم الشرعي بالنسبة للأصوليِّين.

---

١ - أبو بكر البيهقي: أحكام القرآن، ج١، ص٥٣.
٢ - فخر الدين الرازي: المحصول، ج٣، ص٦٧؛ سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص٩٢.
٣ - فخر الدين الرازي: المحصول، ج٣، ص٦٧؛ سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص٩٢.
٤ - الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه: ج١، ص٩٥؛ الشيخ الطوسي: تهذيب الأحكام: ج٧، ص٤٨٦.

ب. أثرُ القراءاتِ الشَّاذَّة عندَ الفريقين:

تَبرز هذه الوظيفة واضحة عند أصحاب المذهب الأوَّل؛ القائلين بجواز الاستدلال بالقراءات مطلقًا، سواء أكانت شاذَّة أم صحيحة. وعليه، فإنَّ من المفروض ألَّا يجد المتتبِّع وظيفةً للقراءة الشاذَّة عند المذهبين الثاني والثالث، لانتفاء موضوعها عندهما، لكنَّ الباحث وجد تأثيرها واضحًا لدى جميع تلك المذاهب الثلاثة. ومن التطبيقات على ذلك:

قوله تعالى: ﴿**لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ**﴾ [المائدة: ٨٩]، فقد زيد في قراءة (ابن مسعود) و(أُبَيٍّ بن كعب) (متتابعات)، فكان في مصحفهما «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»[١].

فتجدُ (الشيخ الطوسي) (ت٤٦٠هـ) الذي يرفض حجِّية القراءات مطلقًا يقوِّي ما ذهب إليه من تفسير الآية المباركة بقراءة ابن مسعود وأُبَيَ الآتية بقوله: «ويقوِّيه أنَّه في قراءة ابن مسعود وأُبَيَ، صيام ثلاثة أيام متتابعات»[٢]، وهو ما عليه جُلُّ المفسرِّين، خلا الشافعي (ت٢٠٤هـ) الذي رفض هذه القراءة بقوله: "فمَن أفطر أيَّامًا من رمضان من عُذرٍ قضاهنَّ متفرِّقات أو مجتمعات، وذلك أنَّ الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿**فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾ [البقرة: ١٨٤]، ولم يذكرْهنَّ متتابعات»[٣].

بينما ذهب الأصوليُّون إلى أن القراءة الشاذَّة مجمع على أنَّها ليست قرآنًا، لكنَّهم اختلفوا في حجِّيتها. قال (الزركشي) (ت٧٩٠هـ): "القراءة الشاذَّة إمَّا أن ترد تفسيرًا أو حكمًا، فإن وردت تفسيرًا فهي حجَّة كقراءة ابن مسعود... وإن وردت حكمًا فلا يخلو إمَّا أن يعارضَها دليل آخر أم لا، فإنْ عارضها فالعمل للدليل"[٤].

١ - أبو بكر البيهقي: أحكام القرآن، ج١، ص١٠٨.
٢ - محمد بن الحسن الطوسي: التبيان، ج٤، ص١٤.
٣ - أبو بكر البيهقي: أحكام القرآن، ج١، ص١٠٨.
٤ - بدر الدين الزركشي: البحر المحيط، ج٢، ص١٢٦.

وقال صاحب التقرير والتحبير: "القراءة الشاذَّة حجَّة ظنِّيَّة[1]، وفي معالم أصول الفقه: "إن القراءة الشاذَّة لا تكون أقلَّ من خبر الواحد أو قول الصحابي، وكلاهما حجَّة؛ فلذلك يكون العمل بها واجبًا"[2]، وقال صاحب القواعد والفوائد الأصوليَّة: "القراءة الشاذَّة كقراءة ابن مسعود في كفَّارة اليمين، فصيام ثلاثة أيام متتابعات هل هي حجَّة أم لا؟ فمذهبنا - الحنبلي- ومذهب أبي حنيفة، إنها حجَّة يحتجُّ بها"[3]، فأوجبوا التتابع في كفَّارة اليمين لقراءة (ابن مسعود) (ثلاثة أيام متتابعات). والباحث يسجِّل استغرابَه هنا؛ إذ كيف تسمَّى القراءة الشاذَّة قراءةً، وهي ليست قرآنًا باتِّفاقهم، ثم يحتجُّون بها في مقام الاستدلال. والحقُّ إنها ممَّا يجب ردُّها جُملة وتفصيلاً، إلَّا إذا وُجد ما يقوِّيها من النصوص، قرآنيةً كانت أم حديثيَّة، كما ذهب إلى ذلك (الطوسي) في خصوص هذه القراءة وما فصَّله (الزركشيُّ) في البحر المحيط.

وعلى الرغم من ذلك، فالمقام يسمح بالقول إنَّ للقراءة الشاذَّة وظيفةً تفسيرية أعطت حكمًا شرعيًّا للأصوليين، وقوَّت عند المفسِّرين المعنى المراد بيانه من النصِّ القرآني.

- قوله تعالى ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ..**﴾ [الأحزاب: ٦].

قال (الراغب الأصفهاني) (ت٥٠٥هـ): «وفي بعض القراءات (وهو أبٌ لهم)، وبها قرأ ابن عباس وأُبَيُّ بن كعب وهي في مصحفه، وهي قراءة شاذَّة»[4]، وعلى الرغم من ذلك فإن المفسِّرين استدلُّوا بهذه القراءة الشاذَّة على إيضاح معنى قوله تعالى:

﴿**هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾ [هود: ٧٨]؛ إذ جاء في تفسير (القُمِّي): «عني به أزواجهم، وذلك أنَّ النبي أبو أمَّتِه فدعاهم إلى الحلال، ولم يكن يدعوهم إلى الحرام، فقال: أزواجكم هنَّ أطهر لكم»[5].

١ - القاضي الحلبي: التقرير والتحبير، ج٤، ص٤١.
٢ - محمد الجيزاني: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص١٠٢.
٣ - ابن عباس الحنبلي: القواعد والفوائد الأصولية، ص١٥٥.
٤ - الراغب الأصفهاني: مفردات غريب القرآن، ج١، ص٦.
٥ - محمد بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، ج١، ص٣٣٥.

وقد استدلَّ (ابن أبي زَمَنين) (ت٣٩٩هـ) على صحَّة هذا المعنى بالقراءة الشاذَّة تلك، كما يقول (الراغب): "وهذا شبيهٌ بما رُوي عن قراءة أُبَيَ بن كعب: (النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمَّهاتهم وهو أب لهم)[١].

ونسب (الشيخ الطبرسي) هذه القراءة إلى الإمامَين الباقر والصادق عليهما السلام؛ إذ قال: "ورُوي ذلك عن الباقر والصادق عليهما السلام"[٢]، وهو مذهب أكثر المفسرِّين[٣].

فأثَرُ القراءة الشاذَّة هنا - كما هو واضح - أنَّها أوجدَت المناسبةَ والعَلاقة بين آية (الأحزاب) الأولى، وآية (هود) عليه السلام، ليتوضَّح المعنى المراد ويندفعَ الإشكال الوارد في الآية الثانية؛ إذ كيف يقول النبي لوط عليه السلام: ﴿**هذه بناتي هُنّ أطْهرُ لَكُم**﴾؟ فتبيَّن من خلال القراءة الشاذَّة تلك، أنَّ المراد من (بناتي) هنَّ زوجاتُ من هجم على ضيفَيه لفعل الفاحشة.

خاتمةُ

وبعد هذه الرحلة المشوِّقة والمُضنية في بُستان المعرفة يخرج الباحث ببعض النتائج المهمَّة من وجهة نظره، وهي كالآتي:

١. إنَّ القراءات القرآنية علم يتميَّز به الصحيح والمتواتر والشاذُّ، ويقرِّر ما تسوغ القراءة به وما لا تسوغ؛ وقايةً للقرآن من التحريف.

٢. إنَّ الاختلاف في القراءات القرآنية لا يمكن أنْ يوكَل إلى ألفاظ الوحي؛ لأنَّ القرآن نزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة الوحي، ولم يكن هناك اختلاف فيه، وإنَّما وقع الاختلاف في القراءة بعد ذلك.

---

١ - ابن زمنين: تفسير ابن زمنين، ج٢، ص٣٠١.

٢ - الفضل بن الحسن الطبرسي: جوامع الجامع، ج٣، ص٤٩.

٣ - انظر: محمد بن جرير الطبري: جامع البيان، ج١٢، ص١١١؛ ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، ج٦، ص٢٠٦٣؛ الفيض الكاشاني: الأصفى، ج٢، ص٩٨٣؛ عبد علي الحويزي: نور الثقلين، ج٤، ص٢٣٧.

٣. إنَّ القراءات القرآنية هي عبارة عن اجتهادات فردية من القرَّاء.

٤. إنَّ القراءة قد تأتي سماعًا لقراءة النبي ﷺ بفعله، أو نقلاً لقراءة قُرئت أمامه فأقرَّها. وإنَّ القراءة قد تُروى لفظًا واحدًا، وهو ما يُعبرَّ عنه بالمتَّفق عليه بين القرَّاء، وقد تُروى أكثر من لفظ واحد، وهي ما يعبرَّ عنه بالمختلف فيه بين القرَّاء.

٥. إنَّ القراءات القرآنية تحظى بنصيب أوفر من الدراسة عند المفسِّرين؛ ذلك أنَّهم يدرسونها بنوعَيها أيْ ما له عَلاقة بتفسير النصوص وما ليس له عَلاقة بذلك، كأحكام التلاوة مثلاً. فيما اقتصر الأصوليُّون على دراسة ما يكشف عن مراد الله -تعالى- فقط، دون الاهتمام بأحكام التلاوة أو الرسم القرآني وما شابه ذلك.

٦. إنَّ القراءات القرآنية انقسمت الآراء حولها على ثلاثة مذاهب: الأوَّل، أنَّها متواترة مطلقًا. والثاني، أنَّها متواترة من حيث جوهر الكلمة، وليست متواترة من جهة الهيئة كالمدِّ والإمالة وغيرها. والثالث، أنَّها ليست متواترة مطلقًا.

٧. إنَّ القراءات القرآنية إذا كانت متواترة ترتَّبت على ذلك أمور، منها:

أ. جواز استفادة الأحكام الشرعية من كلٍّ منها، وهي حجَّة في الاستدلال.

ب. وجوب التأصيل لها واجتناب القراءات المُحْدَثة.

ج. لزوم الجمع بين القراءات عند تعارُضها، ويجب الجمع بين الآيات عند تعارضها ظاهرًا.

٨. إنَّ للقراءة الصحيحة أثرًا واضحًا عند المفسِّرين والأصوليين، فكلاهما يستند إليها في تفسير النصوص والكشف عن مُرادِ الله تعالى.

٩. إنَّ القراءة الشاذَّة مرفوضة من حيث الاعتماد عليها في تفسير النصوص عند جميع العلماء، لكنَّ الباحث وجدهم يعتمدون عليها في كثير من آيات القرآن الكريم؛ كما في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا**﴾ [الأحزاب: ٦].

المصادرُ والمراجعُ

- القرآنُ الكريمُ
- أحمد بن علي الرازي الجصَّاص: أحكام القرآن، ضبط وتخريج: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- جار الله محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ومعه حاشية علي بن محمد الحسيني الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الإنزال، دار الفكر للطباعة والنشر، (لا. ت).
- جمال الدين عبد الرحمن: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، بيروت، طباعة ونشر دار الفكر، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني): المفردات في غريب القرآن، قُم، دفتر نشر الكتاب، ط١، ١٤٠٤هـ.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، إيران، مطبعة الصدر- مؤسسة دار الهجرة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- الشريف الرضي: حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح: محمد رضا كاشف الغطاء، بيروت، طباعة ونشر دار المهاجر، لا ط، لا ت.
- شهاب الدين القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق: عامر سيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- شهاب الدين بن محمود الآلوسي: روح المعاني، مصر، المطبعة المنيرية، ط١، ١٣٢٣هـ
- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٣٥٤هـ/ ١٩٧٥م.
- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: طبقات الحفَّاظ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

- عبد الوهاب السبكي: جمع الجوامع، وشرحه للجلال شمس الدين محمد بن علي، ومعه حاشية البناني عبد الرحمن بن جاد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- عبد علي بن جمعة الحويزي: تفسير نور الثقلين، تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي، قُم، مطبعة ونشر مؤسسة إسماعليان، ط٤، ١٤١٢هـ.
- علي بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، تصحيح: طيب الجزائري، قُم، مطبعة ونشر مؤسسة دار الكتاب، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- الفاضل التوني: الوافية في أصول الفقه، تحقيق: محمد حسين الرضوي الكشميري، قُم، مطبعة مؤسسة إسماعيليان، نشر مؤسسة مجمع الفكر العربي الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ.
- فخر الدين الطريحي: مجمع البحرين، تحقيق: أحمد الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- الفضل بن الحسن الطبرسي: تفسير جوامع الجامع، قُم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٨هـ.
- الفضل بن الحسن الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير في تفسير القرآن الكريم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- محمد بن أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، بيروت: طباعة ونشر دار إحياء التراث العربي، ط٢-١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- محمد بن إدريس الشافعي: أحكام القرآن، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٠هـ.
- محمد بن الحسن الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير، بيروت، طباعة ونشر مكتبة الإعلام الإسلامي ودار إحياء التراث العربي، لا ط، لا ت.

- محمد بن الحسن الطوسي: تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق وتعليق: حسن الموسوي، قُم، دار الكتب الإسلامية ومطبعة خورشيد، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- محمد بن الحسن الطوسي، عدَّة الأصول، تحقيق: محمد مهدي نجف، مؤسسة آل البيت عليهم السلام. الطبعة الأولى، لا ط، لا ت.
- محمد بن الحسين بن علي (الصدوق): من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر غفاري، قُم: جامعة المدرسين، ط٢، ١٤١٤هـ.
- محمد بن بهادر الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، حرَّره: د. عمر سليمان الأشيقر، وراجعه د. عبد الستار أبو غدة، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- محمد بن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، ضبط وتوثيق وتخريج: صديق بن جميل العطار، بيروت، مطبعة ونشر دار الفكر، ط١، ١٤١٥هـ.
- محمد بن عبد الله (ابن عربي): أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي، مصر، دار الفكر ط١، ١٩٢٩م.
- محمد بن عبد الله بن أبي زَمنين: تفسير ابن زَمنين، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشه، ومحمد بن مصطفى الكنز، القاهرة، مطبعة الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٣هـ.
- محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، لا ط، لا ت.
- محمد بن عمر الرازي: التفسير الكبير المسمى بـ (مفاتيح الغيب)، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- محمد بن محمد (المفيد): التذكرة بأصول الفقه، تحقيق: محمد مهدي نجف، ومحمد الحسون، ومحمد النعمان العكبري، مطبعة ونشر دار المفيد، ط٢، ١٤١٤هـ.
- محمد بن محمد ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، طبع المكتبة التجارية الكبرى، لا ط، لا ت.

- محمد بن مسعود العياشي: تفسير العياشي، تحقيق، هاشم الرسولي المحلاتي، طهران، طباعة ونشر المكتبة العلمية الإسلامية، لا ط، لا ت.
- محمد بن يوسف (أبو حيان): البحر المحيط، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، لا ت.
- محمد محسن الفيض الكاشاني: تفسير الأصفى، تحقيق: حسين الأعلمي، طهران، مطبعة مؤسسة الهادي ومكتبة الصدر، طهران، ط٢، ١٤١٦هـ.

"المعيشةُ والتَّدبيرُ من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ"

◆ مراجعة: نبيل علي صالح[1]

■ خلاصة

يسلِّط هذا الكتابُ، الضوءَ التَّحليليَّ على الخلفيَّةِ الإسلاميَّة، القرآنيَّةِ والرِّوائيَّة، للتَّدبيرِ المعيشيِّ الاقتصاديِّ، ويناقشُ عدداً من المسائلِ المتعلِّقةِ بموضوعِ التَّدبيرِ، ويؤطِّرُها ضمنَ رؤيةٍ مفاهيميَّةٍ وعقديَّةٍ إسلاميَّة؛ بما يقتضي من الفردِ المسلمِ أنْ يتحرَّكَ في سبيلِ تنظيمِ حياته وتدبُّرِ معيشتِه بالاستنادِ إلى قيمِ الدِّينِ ومعاييرِه ومنظومته التَّشريعيَّةِ والفكريَّة؛ بحيثُ يكونُ كسبُه وتدبيرُهُ لمختلفِ شؤونِ عيشه، قائماً ومبنيًّا على أسسٍ سليمةٍ وصحيحةٍ تُرضي الله تعالى؛ لأنَّ الإيمانَ بالله هو المحرِّكُ الأساسُ والمحورُ الرئيسُ لكلِّ فاعليَّةٍ وجوديَّةٍ وشأنٍ حياتيٍّ خاصٍّ وعامٍّ، يتحرَّك فيه وفي سبيلِه الفردُ، وما لم يرتكزْ (هذا التَّدبُّرُ والنَّظمُ الحياتيُّ) على هذه القاعدةِ الإيمانيَّةِ، سيبقى عملُ الإنسانِ مختلاًّ وفاقدًا للرُّوحيَّةِ الإنسانيَّةِ والشَّرعيَّةِ الأخلاقيَّة.

الكلمات المفتاحية: الإسلام- المعيشة- التَّدبير- الاقتصاد- الوسطيَّة.

١ - كاتب وباحث سوري.

بطاقةُ الكتاب:

اسم الكتاب: المعيشةُ والتَّدبيرُ من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ.
سلسلةُ دراساتٍ إداريَّةٍ رقم (١).
المؤلف: د. محمد محمود مرتضى.
الناشر: مركز براثا للدِّراسات والبحوث - بيروت/بغداد .
سنة النشر: ط١- ٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ.
الصَّفحاتُ: ١٦٣ ص.

محتويات الكتاب

يتألَّفُ الكتابُ من مقدِّمةٍ وأربعةِ فصول، ويتفرَّع كلُّ فصلٍ منها إلى عدَّة مباحثَ رئيسةٍ.

ففي المقدِّمة، يتحدَّثُ الكاتبُ عن طبيعة الرؤى الفكرية ووجهات النظر التي تخصُّ مسألة تنظيم الإنسان لحياته وعَلاقاته وتدبُّره لمختلف شؤونه، مركِّزاً «على الرؤية التي قدَّمها الإسلامُ عن هذا الموضوع، والتي تقوم على الوسطيَّة والتوازن وواجب إعمار الحياة بوعيٍ وحكمة ومسؤولية، انطلاقاً من الإيمان بنهج الإسلام القائم على التكامل الروحي والمادِّي، الذي يعتبر أنَّ الدنيا مفتاحٌ وجسر ضروري للآخرة..»[1].

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٣ وما بعدها.

الفصلُ الأوَّلُ - التَّدبيرُ في معناه وأشكالِه وأنواعِه

قسَّم المؤلِّفُ هذا الفصلَ إلى ثلاثةِ مباحثَ؛ هي:

- المبحث الأوَّل: التدبير وحقيقته العملية.
- المبحث الثَّاني: أهمِّية التدبير والتدبُّر.
- المبحث الثَّالث: المفاهيم الأساس في بحث التدبير.

يعالج الكاتبُ ضمنَ المبحث الأوَّل معنى التدبير في حقيقته العملية الاجتماعية؛ حيث يشير إلى أنَّ تعقُّدَ الحياة وتزايد النشاط البشري، سواء في مرحلة الحرب أم السلم، والتوسُّع في حركة المصالح بين بني البشر، وعدم وصولهم إلى منهج حياتي يعيشون تحت ظلِّه بأمن وسلام، كان يتطلَّب ــ في صلب تلكَ الأوضاع والتحوُّلات المجتمعية ــ قيامَ الإنسان بحسن التدبير لكلِّ ما يتعلَّق بالحياة في مختلف شؤونها ومواقعها الإنسانية الخاصَّة والعامَّة، «ووجوب التأمُّل والتدبُّر في نتائج الأمور ومآلاتها، وذلك من أجل أن يصل الناس لمرحلة الاستمتاع بحياة سعيدة وطيِّبة وإيجابية، منتجةٍ وفاعلةٍ على هذه الأرض. وقد أكَّدت الأديان، وعلى رأسها الإسلام، على أهمِّية التدبُّر والإشراف والإدارة الجيِّدة بما يشمل كلَّ مفاهيم التنظيم والبرمجة والتوجيه والتخطيط وغيرها»[1]..

وفي المبحث الثاني من الفصل الأوَّل، والذي عَنْوَنَه الكاتب بـ«أهمِّية التدبُّر والتدبير»، يبيِّن أنَّ موضوع التدبير والتدبُّر مذكورٌ في تعاليم الشريعة الإسلامية التي وضعت أفضلَ السبل وأيسرها لضمان تحقُّق فعل التدبير؛ بما يؤدِّي إلى تكامل الواقع الحياتي للإنسان. وبالتالي وصوله لغايته وسعادته في الدنيا والآخرة... «فالدين فطرةُ وجوهر وجود الإنسان في الحياة، بالتالي لا يمكن الاستغناء عن وجوده بأيِّ شكل من الأشكال؛ لأنَّ الناسَ تحتاج إلى الدين لتنظيم حياتها ومعيشتها وعَلاقاتها، بناءً على التدبير الديني نفسه، وحسن تقديره ومعرفته، والصبر على سبله وطرقه..» [2].

وأمَّا عن نتائج حسن التَّدبير وعواقب سُوئه، فيعتقد الكاتبُ «أنَّ حسن التدبير والدِّراية العملية

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص. ص١٨-١٩.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص. ص٢١-٢٢.

بآليَّاته العملية، لها دلالة على مستوى وعي الإنسان، وعلى نضجه ورقيِّه، وامتلاكه لرؤية تدبيرية يمكن أن يحقِّق من خلالها، الاستثمار الأنفع لثروته.. وأمَّا إنْ سلكَ المرءُ سبلَ قلَّة التدبير وانْجَرَّ وراء شهواته ورغباته الأولى، فمن الطبيعي أنْ يسقطَ في وادي الهلاك، فلا استقرارَ ولا راحة، وإنَّما قلق وضياع وتشتُّت وتبعيَّة واستلاب ووضاعة اجتماعية وابتذال أخلاقي، والحرمان من الثروة وفقدان النِّعم، والسير على طرق الإفساد والانحلال..»[1].

في المبحث الثالث الموسوم بـ (المفاهيم الأساس في بحث التدبير)، يتحدَّث الكاتب عن ثلاثة مفاهيمَ أساسيَّة، هي: (التَّدبيرُ، والمعيشةُ، والرِّزقُ)؛ حيث يشير إلى أنَّ مفهوم التدبير «يتعلَّق بتنظيم كلِّ شؤون ومتعلقات الحياة؛ المنزليَّة المالية منها والماديِّة. وأمَّا فنُّ تدبير المنزل فهو يعني جملة الترتيبات وأساليب العمل الحديثة التي يتمُّ السير بها ضمن المنزل؛ من أجل توفير أسباب الراحة، وترتيب البيت وتجميله»، مؤكِّداً على ضرورة أن يتَّصف التدبير بالوعي واتِّباع السلوك والسبيل الصَّحيح في الشؤون الاقتصادية.... بما يعني أنَّ التَّحسُّب للعواقب والتخطيط المبرمج الحكيم والواعي لمختلف شؤون الحياة هو من مقوِّمات الرُّقيِّ وتحقُّق السعادة الإنسانية..»[2].

وأمَّا مفهوم المعيشة، فيبيِّن الكاتب أنَّ المعنى الذي وردت فيه هذه الكلمة «لا ينحصر فقط حول كسب المال وبذله وإنفاقه من خلال وسائل وأدوات معيَّنة، بل يسلِّط الضوء على العائلة وضرورة سعي ربِّ الأسرة لبناء حياة سعيدة لأبنائه ماديًّا وروحيًّا.. حيث وردت الكثير من الأحاديث التحفيزيَّة التشجيعية للأسر؛ لكي تكون على قدر المسؤولية في البناء الحياتي والعيش البشري الهانئ والمرفَّه والسعيد، وتتبوَّأ مكانتَها المحترمةَ في المجتمع..»[3].

ويشرح الكاتب معنى مفهوم «الرزق»، فيشير إلى «أن الرزق هو العطاء والبذل المستمر، وهو كلُّ شيء يمكن أن يُسهم في تقوية وجود الإنسان واستمرار عيشه الأرضي، وضرورة سعي الإنسان للحصول عليه من مأكلٍ ومَشربٍ وملبسٍ ومسكنٍ وغيره.. والرزق لا يقتصر على البُعد الماديِّ العُضوي فقط، بل هو أيضاً كلُّ عطاء رمزي ومعنوي في الحياة يقدِّمهما ويمنحهما الله

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٢٣.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص.ص ٢٦ -٢٧.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٢٨.

تعالى لخلقه، كالعشيرة، والأصحاب، والجَمال، والعلم، والعقل، والقيم، والأخلاق، والوعي، والمسؤولية، والفهم، والإيمان، وغيرها.. والله تعالى هو الرَّزَّاق الكريم، والرزق الذي يمنحه للعباد هو عطاء وبذل مادِّي ومعنوي دائم ومستمرٌّ... والله تعالى هو الذي يقدِّر رزق العباد؛ أيْ أنَّه تعالى هو المعيار في سعة الرزق وفي ضيقه، وهو رزق يجري بحسب ما يرى تعالى من ضرورات لاختبار خلقه وامتحانهم..»[1].

الفصلُ الثَّاني: فنونُ تدبيرِ المعيشةِ

يـتألَّف هذا الفصلُ من مبحث واحد، يناقشُ الكاتبُ فيه عدَّةَ مفاهيمَ وقضايا فكريةٍ واجتماعيةٍ تتعلَّق بالمعيشة والتدبير المعيشي للفرد والمجتمع، وضعَها تحت عنوان «استراتيجيَّة للحياة»، وتحدَّث فيها عن برامج وآليَّات العمل التدبيرية المطلوب تنفيذها للوصول إلى حالة الرُّقيِّ الاجتماعي ولو بشكله النِّسبيِّ، «وتحقيق الضمان الاقتصادي والطمأنينة الاجتماعية، وامتلاك القدرة الاقتصادية على التحكُّم بمشكلات المعيشة إلى درجة إزالتها، وهذا كلُّه لا يمكن الوصول إليه طبعاً إلا بوجود إدارة كَفِيَّة فعَّالة رصينة مدبِّرة بوعي ومسؤولية وحكمة عالية»[2].

وهذه البرامج أو الآليَّات هي:

أوَّلاً- التنظيم والانضباط:

ويعني بهما الكاتب «جملة آليَّات العمل الاستراتيجية الخاصَّة بموضوعة التدبير المعيشي، والتي تعني ضرورة ترتيب مناهج الحياة وتنظيمها وضبطها على أسس اقتصادية وغير اقتصادية واضحة وقادرة على تحقيق غايات العائلة والمجتمع في الزمان والمكان المناسبين بأفضل النتائج وأقلِّ الخسائر... خاصَّة أنَّ «طبيعة النشاطات الحياتية في متعلَّقاتها وشؤونها التدبيرية المُفضِيَة إلى توفير سبل المعيشة الجيدة، لا ينبغي أن يقوم بها سوى هؤلاء الأشخاص المنظَّمين

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص.ص٢٩-٣٨.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤٠.

والمنضبطين الفاعلين الواعين القادرين على تحمُّل المسؤولية، والوفاء بالالتزامات والعهود، البعيدين عن الترهُّل واللا مبالاة، المجتنبين لأيِّ إفراط أو تفريط في مجالات الحياة كافَّة.. يقول عزَّ وجلَّ: ﴿**أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كانَ مَسْؤُولاً**﴾[الإسراء: ٣٤]»[١].

ثانيًا- التَّفاني في العملِ والجهدِ الحثيثِ:

يوضحُ الكاتبُ أنَّ السَّعي الجدِّي والحثيث لتدبير المعيشة هو من أهمِّ أسس البناء الاستراتيجي الحياتي المنظَّم والفاعل، المطلوبة لكي يصل الإنسان إلى تأمين حاجاته ومقتضيات معيشته، بما فيها استثمار موارد الطبيعة وخيراتها الهائلة.. وهو أمرٌ لا يتوفَّر - كما يبيِّن الكاتب - بسهولة ويسر، بل بحاجة لمجهودات ضخمة يجبُ أنْ يقومَ بها الإنسان.. "وهذه ضرورات وحقائق تكوينيَّة فرضتها قوانين الطبيعة ذاتها على الإنسان نفسه باعتباره المحورَ الأساسَ والركيزةَ الأهمَّ في الموضوع كلِّه، وذلكَ من أجلِ أنْ يتسنَّى له الخلاص من الفقر والحرمان والحاجة والخوف والقلق واللا استقرار، وكلِّ ما من شأنه الإخلال بنُظُم حياته الفرديَّة والاجتماعيَّة.."[٢].

ويبيِّن لنا الكاتب "أنَّ الأنبياء والأئمَّةَ كلَّهم عملوا وبذلوا الجهد في دلالة عمليةٍ على أنَّ الكسب والتدبير المعيشيَّ وتأمين الحاجات يقتضي التعبَ والسهر والسعي في طريق ذات الشوكة، وبذل الجهد وزيادة الإنتاج، والانخراط الجدِّي المسؤول في كلِّ ميادين الشغل والإنتاج الحقيقي.. ولا بناء بلا عمل وإنتاج ولا تطوُّر وازدهار دون تطوير الفرد ذاته وتنميتها، بما يعني ضمناً أنَّ تطوير وترقِّي شخصيَّة هذا الفرد - وازدهار وترقِّي المجتمع - مرهون بالعمل والجهد والإنتاج والنشاط والفاعلية الحقيقية.."[٣]. ويشير الكاتب إلى أنَّنا نعيشُ في مجتمعات مسلمة، دستورها القرآن، ومرجعيتها القيم الدينية الإسلامية الواردة فيه نصًّا أو اجتهاداً أو استنباطاً.. ولهذا "فنحن يجب أن نستوحي ونستلهم دائماً من ثقافتنا التُّراثيَّة الدينيَّة ما يجعلنا قادرين على البناء والإنتاج الحضاري الرصين.. ولا شكَّ أنَّ ديننا وقيمنا الإسلامية تحضُّ على العمل، وتعتبر أنَّ

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤١.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤٣.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤٤ وما بعدها.

النشاط والعمل ضرورةٌ من ضرورات الحياة التي لا يمكن التخلِّي عنها بوجه، وتحضُّ على عدم التكاسل والتقاعس والتراخي.. فقد جاءَ عن الإمام موسى الكاظم ﷺ: «إنَّ اللهَ لَيُبغِضُ العبدَ النَّوَّامَ، وإنَّ اللهَ لَيُبغِضُ العبدَ الفارِغَ»[1]..."[2]؛ أيْ أنَّ التكاسلَ والاتِّكالية والعَطالة كلَّها أمور سيئة ذمَّتها الشريعة والنصوص المقدَّسة.

ثالثاً- الاستثمارُ:

يشرح الكاتب معنى مفهوم الاستثمار ويوضح لنا خلفيَّته الدينية، فيشير إلى "أنَّ الإنفاق من الأموال، بلا استثمار حقيقي، هو شكل من أشكال تبديد الثروات وهدر الأموال وتضييع الطاقات البشرية؛ لذا، من الضروريِّ السعي لصياغة وإصلاح تخصيص الأموال وطرق (وآليات) الإنفاق والصرف، بحيث يتمُّ اجتناب تجميد المال وهدره بلا طائل، بل أنْ توضع خطط اقتصادية فعَّالة ومنتجة لتحريك المال واستثماره وحتى ادِّخاره، ولكن على أن يتمَّ تسخيره واستثماره في كل ما يؤدِّي إلى خدمة التطوُّر الاقتصاديِّ للفرد والمجتمع ككلٍّ؛ لأنَّ الثروة لو سُخِّرت لخدمة المجتمع، وتأمين مصالحه، سوف لن تفقد قَوَامتَها، لكنَّها لو ادُّخرت وأصبحت خاملةً، ستفقد هذه القَوامَة.. جاء عن الإمام الصادق ﷺ: "إنَّما أعطاكُمْ اللهُ هذهِ الفُضولَ مِن الأموالِ، لتُوجِّهوها حيثُ وَجَّهَها اللهُ، ولَم يُعطِكُموها، لتكنِزُوها"[3].."[4].

ويورد الكاتبُ العديدَ من النصوص القرآنية والروائية التي تشجِّع الناسَ على الاستثمار، وتعطيهم المشروعيَّة الدينيَّة، تحت عناوينَ مختلفةٍ ومتنوِّعة، إمَّا بشكلٍ مباشرٍ؛ مثل: إصلاح المال، والعمران، والإحياء، وإمَّا بشكلٍ غير مباشرٍ؛ مثل: منع ركود الثروة، وحرمة الإسراف والتبذير، وحرمة إتلاف المال، وترويج مبدأ القناعة، والاقتصاد في استهلاك الأموال... إلخ.

---

١ - محمد بن علي بن الحسين (ابن بابويه): من لا يحضره الفقيه، ج٣، كتاب المعيشة، كسب الحجام وكراهته، ح٣٦٣٥.

٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٥٠ وما بعدها.

٣ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، أبواب الصدقة، باب في أداء المعروف، ح٥، ص٣٢.

٤ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٥٢.

وهذا كلُّه يأتي لاستنهاض المجتمع وتحقيق الرُّقيِّ الاقتصاديِّ للدول، واستقلالها السياسي، والوصول إلى مرحلة الازدهار الفردي والاجتماعي؛ لأنَّه "عندما تتراكم الثروات الناجمة عن المشاريع الاستثمارية، وتتزايد قدرات الناس الاقتصادية، وتتحسَّن أحوالهم وتزدهر شؤونهم، من الطبيعي أن ينعكس هذا على تنميتهم العلمية والعقلية، لتتزايدَ خبراتهم وتجاربهم، ويتفرَّغوا للإنتاج والازدهار والتقدُّم بعيداً عن أيَّة اهتزازات سياسية وغير سياسية، بما يؤدِّي إلى بلوغهم مستوى متطوِّر من الوعي والفعَّالية والاقتدار السياسيِّ والاقتصاديِّ"[1].

رابعاً- الاهتمامُ الجدِّي بالرَّقابةِ والسَّيطرةِ:

يعتبر الكاتب أنَّ إدارة المعيشة والإشراف التدبيري لا يمكن أنْ تنجح دون معاييرَ وشروط، خاصَّةً على صعيد "رفع الكفاءة لكلِّ القدرات والإمكانيات الذاتية والموضوعية المتاحة، وتطويرها على كلِّ المستويات والأصعدة، في الأسرة والمجتمع والدولة... وعملية الإشراف تلك، لا بدَّ أن تتضمَّن أيضاً الرقابة الفعَّالة المستمرَّة على الأداء، سواء منها رقابة الإنسان لنفسه، أو رقابته لسلوكه وعَلاقاته، والرقابة أيضاً على صعيد عمل الإدارات والمؤسَّسات كلِّها، ولا يمكن لأيِّ عمل أو استثمار أن ينجح دونها.."[2].

خامسًا- مشورةُ الآخرين والوقوفُ على آرائهم:

يبيِّن الكاتب أنَّ الإسلام اهتمَّ بمسألة المشورة بصورة كبيرة، فقد "كان النبيُّ الكريم ﷺ، وهو القدوة والأسوة الحسنة، يستشيرُ الصَّحابةَ من حوله، مع أنَّه معصومٌ، ليشعرهمْ عمليًّا بأهمِّيَة المشورة والنقاش، ويعطي للناس انطباعًا قويًّا عن ضرورة المشاركة في الرأي حول كثيرٍ من قضايا المسلمين العامَّة.. ولكنَّ الإسلام - يتابع الكاتب - جعل للمشورة خصائصَ ومحدِّدات، كما فرَّق بين الشورى والمشورة، داعياً لضرورة اعتمادها في إدارة شؤون الأسرة وتدبير معيشتها..

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص. ص٥٣-٥٧.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٦١.

وأن يكون الحوار والتشاور جزءاً من العملية التربوية في الأسرة، وتعويد الأفراد على النقاش الحرِّ وقبول الرأي الآخر واحترام الاختلاف في الرأي..."[1]. وفي الوقت الذي يركِّز الإسلام على المشورة وعلى أهمِّية قيمة الحوار ضمن الأسرة والمجتمع، يحذِّر من التشبُّث بالرأي والتمسُّك بالقناعة، إلى درجة الاستبداد بالرأي، ودون سماح للآخر بمراجعة الفكرة أو نَقدها.

سادساً- الحزمُ والجدِّيَّةُ في اتِّخاذِ القرارِ النِّهائيِّ:

لا شكَّ أنَّ مسألة إدارة أيِّ شأن حياتي خاصٍّ أو عامٍّ تتطلَّب معطياتٍ وشروطًا رئيسة كي تنجح، وهذا ما يؤكِّده الكاتب هنا في بحثه عن المعيشة والتدبير؛ حيث يتحدَّث عن ضرورة حيازة الإنسان المدبِّر للحزم والجدِّية في اتِّخاذه لقراره التدبيري، "وامتلاكه للرؤية البعيدة والقدرة على النظر والتفكير.. وهذا يتطلَّب قوَّةَ شخصيةٍ وإرادة، وشجاعة وعدم الخوف؛ لأنَّ الخوف هنا دلالة على الاستكانة وضعف الشخصية، وهي صفة لا تتناسب مع موقع أو مكانة قيادة الأمَّة.. فالمدير أو المسؤول المقتدر والمدبِّر في كلِّ مواقع الحياة وقضاياها وشؤونها، خاصة تلك التي تتعلق بالتدبير المعيشي، هو المسؤول الذي يحسم أمره في القبض على ناصية القرار ليتخذه بعيداً عن العاطفة والخوف، أي بقوة إرادة وعزمٍ راسخٍ متين.."[2].

سابعاً- تحديدُ الأولويَّةِ في صرفِ المالِ وإنفاقِه:

يؤكِّد الكاتب هنا – على صعيد تنظيم آليَّات إنفاق المال – على أنَّه من الواجب على الإنسان المدبِّر أن يتحرَّك على طريق ضبط صرفه وإنفاقه، ليكون الاقتصاد الأسَري خاضعاً للظروف والأولويَّات؛ بمعنى أنَّه "يجب على الأسرة أن تعيش بحسب ما لديها من إمكانات للإنفاق والصرف؛ بحيث تتأمَّن الحاجات الأكثر ضرورةً وحيويَّة للعيش بعيداً عن الاستهلاك الواسع

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص.ص٦٣-٦٦.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٧١.

والإنفاق في غير محلِّه وضرورته... لأنَّ الإنفاق الواسع وعدم وجود تخطيط واحتساب للظروف الصعبة قد يدفع الإنسان للاستدانة والاقتراض، بما قد يشكِّل ضغطاً جديداً آخر على الأسرة قد يتسبَّب لها بمزيدٍ من الأزْمات المعيشيَّة التي تُنهك حياة أفرادها.."[1]..

أيْ يجبُ - على صعيد التدبير - دراسة الخيارات الأساس وتحديد الأولويات المعيشية... وهذا هو التَّقديرُ والتَّدبير الحقيقي الذي تحدَّثَ عنه الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: "التَّقدِيرُ نِصفُ العيشِ»[2].

ثامنًا- التَّخطيطُ:

وهو من أهمِّ عوامل النجاح في أيِّ عمل أو تصرُّف يقومُ به المرء.. حيث يبيِّن الكاتب أنَّ "التخطيط على الصعيد الاقتصادي الأسَري باعتباره استراتيجية للتدبير المعيشي، يمكن أن يثبِّت ويرسِّخ القدرات الاقتصادية للأسرة في مواجهة تحدِّيات الحياة المعيشية والاقتصادية، ويجعلها - إلى حدٍّ كبير - في منأى عن الأزْمات والمشكلات التي قد تنفجر في غير موقع هنا وهناك.."[3].

الفصلُ الثَّالثُ: الطُّرقُ النَّموذجيَّةُ للتَّدبيرِ

يتحدَّثُ الكاتب في هذا الفصل عن أهمِّ الطرق اللازمة لفعل التدبير، ويركِّز بحثَه على مواضيعِ الدخل، والاستهلاك، والادِّخار.

ويشير الكاتب إلى أنَّ الدَّخلَ هو «عبارة عن الأموال وأثمان السلع التي يحظى بها إنسانٌ، أو جماعة بشرية، أو مؤسَّسةٌ، أو أيُّ تكوين اقتصادي في مدَّة معيَّنة، من أجل أن تمكِّنه من تدبُّر واقعه الحياتي المعيشي... ويبيِّن الكاتب أنَّه لا يوجد حدٌّ معيَّنٌ في الشرع الإسلامي للدخل من

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٧٢ وما بعدها.
٢ - محمد بن علي ابن بابويه (الشيخ الصدوق): من لا يحضره الفقيه، ح٥٩٠٤، ص٤١٦.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٧٨.

الناحية الكمِّية، ولكْن كيفيًّا حدَّد الشرع ضرورة أن يكون الدخل والكسب حلالاً وذا مشروعية دينية..»[1].

ويسلِّط الكاتب الضوء على مصادر الدخل وفقاً للتعاليم الإسلامية، فيشير إلى أنَّ الشرع حدَّد المصادرَ ضمن خمسة أقسام هي: الإمارة والعمارة والتجارة والإجارة والصدقات.. وهذه كلُّها يجب أن يؤدِّي فاعلُها غايةً أساسية وفقاً للشريعة، "رعاية الإنسان وحفظه، ليس فقط من غيره، بل من نفسه، وهذه لها قوانين وأنظمة تقرُّ بحقِّ الإنسان وحرِّيته في السعي لكسب عيشه والحصول على متاعه، ولكنْ بشرط احترام كرامته، وعدم السَّير في سبل الانحراف والطغيان النفسي والسلوكي.. أيْ بعيداً عن الكسب الحرام..."[2].

وأمَّا بخصوص موضوع الاستهلاك والإنفاق، فإنَّ له كثيراً من الشروط. والسبيلُ الأمثل والمنهج الأقوم في الموضوع هو «أن يأتي مبنيًّا على أسسٍ ومعاييرَ دينية ترضي الله والقيمَ الإسلامية، وذلك من خلال: عدم الإسراف والتبذير، وتجنُّب البخل والتقتير، واجتناب الوقوع في مطبَّات الهوى وحياة الترف والاستهلاك الفارغ، والنَّزعات الفارغة والإفراط في الزينة والتَّجمُّل.. أيْ لا بدَّ من الانسجام مع مصلحة النظام الإسلامي؛ باعتبارها المعيارَ الأهمَّ في موضوعة الاستهلاك..»[3].

ويتابع الكاتب تحليلَه للمفاهيم المتعلِّقة بالتدبير وحُسن إدارة المعيشة، فيتحدَّث عن مفهوم الادِّخار الذي يعدُّه الكاتب "من أهمِّ العوامل المؤثِّرة في النشاط الاقتصادي والتدبُّر المعيشي لأيِّ أسرة، على مستوى تماسكها ورصانتها ومقدرتها العالية على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تواجهها في حركتها الحياتية، ووصولها لمستوى الرُّقيِّ والازدهار.. وهو (أيِ الادِّخار) من أهمِّ معاييرِ وشروط تكامل الأسرة وانسجامها مع بعضها بعضاً في ظلِّ رعايةِ واهتمام وقيادة مسؤول الأسرة الراعي القادر على السير بمقتضيات حُسن التدبير المعيشي.."[4].

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٨١.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٨٤ وما بعدها.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٩٨ وما بعدها.
٤ -محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٣٥ وما بعدها.

الفصلُ الرَّابعُ: نتائجُ ومآلاتُ حُسنِ التَّدبيرِ وعواقبُ سُوئِه

- المبحثُ الأوَّلُ: النَّتائجُ الإيجابيَّةُ الحَميدةُ لحُسنِ التَّدبيرِ.
- المبحثُ الثَّاني: زيادةُ معدَّلِ الإنتاجِ وتزايدُ الدَّخلِ.
- المبحثُ الثَّالثُ: العواقبُ الوخيمةُ لسوءِ التَّدبيرِ المعيشيِّ.

في آخرِ فصولِ الكتابِ يمرُّ الكاتبُ على مجموعةِ قضايا مهمَّة لها صلة بقضية المعيشة وحسن التدبير المعيشي، في سياق أمرين، هما: حُسن التدبير، وسوء التُدبير.

ففي بحثه لموضوع حسن التدبير، وما يترتَّب عليه من مآلاتٍ ونتائجَ إيجابية، يعتبر الكاتب أنَّ حُسْنَ إدارة المرء لمعيشته ستحقِّقُ له حياةً مثالية رغيدة، سواء على صعيده كفرد أو أسرة.. بل يمكن لهذا التدبير الإيجابي الفاعل أن يحقِّق له رفاهيةً في العيش.. و«الإسلام لا يمنع الناس وعبادَ الله من التنعُّم بحياة مرفَّهة وراقية، فنعَم الله كثيرة ولا تحصى، ولكنْ كلُّه بمقدار ورضا وقيمة إسلامية.. يقول تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِى لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٢]. كما أنَّ الإسلام يعتبر أنَّ تأمين الإنسان لأدوات راحتِه ووسائل رفاهيته، هو دفع له لشُكر الله والتقرُّب منه، على طريق تهذيب النفس وترقيتها بالقيم الدينية، وبما يرضي الله تعالى»[1].

ويبيِّنُ الكاتبُ – في سياق حديثه عن زيادة معدَّل الإنتاج وتزايد الدخل – أنَّ «وصول أيِّ بلد من البلدان إلى مستوى الاستقرار الفردي والمجتمعي مشروط – في أحد أهمِّ معاييره – بطريقة استغلال الثروات واستثمار الطاقات الطبيعية والموارد المادِّية في ذلك البلد.. وقد أمرت الشريعة المقدَّسة بضرورة اتِّباع أفضل وأقوى وأجدى السبل والمناهج للوصول إلى تلك الحالة؛ بما يؤدِّي إلى تطوير حياة الفرد وتنميته وتوفير ظروف العيش الكريم له.. وهذا الأمرُ بدوره مرهونٌ بوجود أشخاص من ذوي الخبرة والأخلاق والمسؤولية العملية، يقول تعالى: ﴿**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِى جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا**﴾ [النساء: ٥]..»[2].

---

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٤٦.

٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٥٠ وما بعدها.

ويعتبر الكاتب أنَّ الاستثمارَ الحقيقيَّ للثروات لا يمكن أن يكون ناجحًا وفاعلاً إلَّا مع توفُّر ووجود "منهج اقتصادي صحيح، وتآزرٍ اجتماعي فعَّال وجهود فردية ومجتمعية فاعلة مستمرَّة، هو الذي سيحقِّق للناس حياةً رغيدة وعيشًا حقيقيًّا.. أمَّا العشوائية والفوضى الاقتصادية فلنْ تخدما المجتمع في شيء، بالعكس، سيكون الاستثمار عندها عبئًا على الناس والبلد... سيؤدِّي إلى التَّقاعس والتَّكاسل والارتماء في أحضان القوى المتربِّصةِ تبعيَّةً واستلابًا لهم.."[1].

وفي المبحث الثالث يشرح الكاتب طبيعةَ النتائج والعواقب الوخيمة لسوء التدبير المعيشي.. ويحدِّدها فيما يأتي: (الفقر والحرمان-الإسراف والتبذير-التبعيَّة الاقتصاديَّة- البطالة-هدر المال).."[2].

وفي نهاية مراجعتِنا وقراءتنا لهذا الكتاب المهمِّ، لا بدَّ لنا من التَّنويهِ بما بذله الكاتب من جهدٍ مهمٍّ لتفكيك مفهوم التدبير والمعيشة وفقاً لمنظومة التفكير الإسلامية.. وقد كان الجهدُ واضحًا في العودة لكثير من المصادر المهمَّة على صعيد ملاحقة النصوص والروايات الدينية في تركيز الخلفية الإسلامية على مفهومَي المعيشة والتدبير، كمفهومَين اقتصاديَّين يراد من خلالهما الوصولُ إلى حُسن إدارة حياة ومعيشة الفرد المسلم في تطلُّعه لبناء واقع اجتماعي مزدهر.

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٥١ وما بعدها.
٢- محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٥٥ وما بعدها.

المصادر والمراجع

- محمد بن علي بن الحسين (ابن بابويه): من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، قم المشرَّفة: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط٢، ١٩٨٥م.
- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، قم المشرَّفة، دار الكتب الإسلامية، مطبعة حيدري، ط٥، ١٩٨٥م.

Livelihood, Management from Islamic Economic Perspective

◆ **Reviewed by: Nabil Ali Saleh**
Syrian writer and researcher

Abstract

This book provides an analytical insight into the Islamic background, both Qur'anic and Hadith-based, of economic livelihood management. It discusses a number of issues related to the topic of management and frames them within an Islamic conceptual and doctrinal vision. This vision requires a Muslim individual to organize his life and manage his livelihood based on the values, standards, legislative, and intellectual system of Islam. Thus, his earnings and management of all aspects of life should be grounded on sound and correct principles that are pleasing to Allah. Belief in Allah is the fundamental driving force and the central axis for all existential actions and personal and public life matters. It is through this belief that the individual moves forward. If this management and life system are not based on this foundational belief, the individual's actions will remain unbalanced, lacking human spirituality and the ethical legitimacy required by Sharia.

Keywords:

Islam, Livelihood, Management, Economy, Moderation.

Different Readings, Their Impact on Interpreting the Holy Quran

◆ **Prof. Fadil Madb Al-Masoudi**

Professor of Postgraduate Studies at the University of Kufa, College of Jurisprudence, Iraq.

■ Abstract

Although "Qur'anic Readings" has become one of the important sciences of the Qur'an, no exegete has overlooked them in the reading of the words of the Qur'an. However, at the same time, they are not used as evidence for deriving legal rulings or clarifying the Divine intent, because the differences between the reciters and the vast number of works on the subject, reaching fourteen distinct readings, indicate that they are personal [ijtihads] interpretations and individual preferences. These readings may be valid for some but not for others.

Furthermore, they have not attained the required sanctity, as they are not considered [mutawatir] mass-transmitted in their technical sense, from Allah Almighty and His Messenger (peace be upon him and his family) to the recipients of these readings.

Keywords:

Quran, Interpretation, Quranic Readings, Islamic Rulings, Mass Transmission [Tawatur].

Pagan Consumption Patterns of Divine Natural Resources

◆ **Prof. Talal Atrissi**
Editor-in-Chief of Al-Maaref University Journal, Lebanon.

Abstract

Consumption, as the act of buying and acquiring what a person does not need, has become a lifestyle in the Western capitalist model. The Western break with religion formed the intellectual and philosophical foundation for this consumerist tendency, which justifies the rise of individualism and profit as the supreme goal. It treats nature and its resources as something to be subdued, controlled, and plundered without any ethical or human values or constraints. In contrast, the Qur'anic religious perspective views nature as a living entity, glorifying Allah, Almighty, just like humans. According to this perspective, humans should live in harmony with nature, treating it with balance and recognizing that its resources do not belong to them alone but to all the creatures created by Allah, Almighty.

Keywords:

Consumption, Capitalism, Natural Resources, Extravagance, Quranic Approach.

Balance between Consumption, Production to Build Economic Competence from Qur'anic Perspective

◆ **Asst. Prof. Asaad Abdul Razzaq Al-Asadi**
College of Jurisprudence, University of Kufa, Iraq.

Abstract

Economics is considered one of the most prominent pillars of human activity and has received significant attention in Islamic teachings, where the economic aspect is reflected in the principles of Sharia and the higher values of Islam. In the Holy Qur'an, we find a series of verses that establish the concept of economic balance in life, through guiding human awareness of his needs, the extent of his utilization of his economic capabilities, and the opportunities available to him, as well as striving to meet his needs. In this context, this research addresses the issue of balancing consumption and production as human activities, according to the divine laws, by answering a set of key questions: Where is the balance manifested in human actions between the demands of consumption and production? How do the Qur'anic values guide humans towards achieving a balance between the elements of consumption in their activities and the requirements of production to build economic empowerment?

Keywords:

The Qur'an, Islamic Economics, Consumption, Production, Balance, Competence.

Consumption, Consumerist Tendency
From Perspective of Islam, Economic Sociology

◆ **Mr. Akbar Seydi Nia**

Graduate of the Qom Seminary [Hawza], researcher in sociology and economics, Iran.

◆ **Translator: Dr. Mohammad Firas al-Helbawi**

PhD in Persian Language and Literature, Lecturer at Damascus University, certified translator.

Abstract

The general culture, prevailing norms, and values in society influence consumption and the consumerist tendency. Islam emphasizes the necessity of preserving wealth, securing basic living needs, economic investment, and ensuring the well-being of individuals and those they are responsible for, while maintaining moderation. It allows Muslims to consume within the framework of moderation, prohibiting all forms of extravagance, waste, and indulgence. Consumption has multiple and varied economic, political, and psychological effects, especially social ones, on society. Among the social effects of consumerist tendency are the transformation of wealth and consumption into a dominant value, its dominance over other values, the display of wealth, class gaps, social inequality, and feelings of deprivation, etc.

This article discusses the effects of consumerist tendency in society using the supportive method and content analysis approach from a social perspective. It then studies the consumerist tendency from the perspective of Islamic teachings.

Keywords:

Islam, consumption, consumerist Tendency, Economic Sociology, Extravagance, Wastefulness.

Causes of Consumerist tendency, Ways to Treat It from Perspectives of Qur'anic Psychology

◆ **Dr. Abbas Sobhi Kanaan**
University Professor – Lebanon.

■ Abstract

This study addresses a central issue, which is the attempt to understand and analyze the psychological causes leading to excessive consumerist tendency, such as the dominance of feelings of anxiety, emptiness, and others. It also seeks to explore ways to address this issue according to the Quranic psychology, in order to combat this phenomenon and reduce its negative impacts on individuals and societies. The Quran directs us to adopt the values of contentment, asceticism, and moderation, and establishes self-monitoring and a sense of responsibility before Allah, Almigty, as remedies for curbing wasteful and extravagant behavior.

The study also aims at presenting a comprehensive Islamic perspective that links psychology with spirituality, based on the values and guidance of the Quran, to correct misconceptions, adjust behaviors, and build a balanced, integrated personality capable of resisting the temptations of excessive consumption, achieving self-satisfaction, and attaining peace of heart.

Keywords:

Consumerist tendency, Quranic Psychology, Values, Self-Purification, Extravagance and Wastefulness.

Globalized Consumption between Capitalist Hegemony, Guidance of Revelation
Analytical Reading according the Quran, Sunnah

◆ **Mr. Wahid Rahim**
Researcher and General Inspector in Education - Tunisia.

Abstract

Consumption today represents one of the most prominent aspects of economic globalization, where the capitalist system seeks to establish a unified consumer pattern dominated by market values and individual utility. This contributes to erasing the cultural identities of nations and leads to the spread of excessive materialism. In this context, this research aims at realign consumption patterns in accordance with the objectives of Islamic law, which calls for balance, rational spending, and freeing individuals from the bondage of desires and superficial appearances. The guidance of revelation offers an alternative value system that emphasizes contentment, moderation, and links consumer behavior to ethics and responsibility towards individuals, society, and the environment.

Keywords:

Consumption, Consumerist Tendency, Consumer Culture, Capitalism, Need, Extravagance, Rational Consumption, Moderation.

verse: 13]. This is the decisive answer: the measure of dignity is the righteousness of hearts, not the adornments of furniture.

In conclusion, rationalizing consumption from a Qur'anic perspective is an existential choice because it frees us from the invisible chains that the West has created around our consciousness. It is a silent yet decisive battle, one that is won not by wealth, but by awareness, and not by the rich, but by the sincere.

With this message, this new issue of "Tabyin" opens the doors for discussion, critique, and analysis of the consumerist tendency in contemporary society, and the role of the Qur'an in rationalizing it. The research and studies address topics of our focus, such as "Globalized Consumption Between Capitalist Hegemony, Guidance of Revelation," "The Causes of Consumerist tendency, Ways to Treat It from the Perspectives of Qur'anic Psychology," "Achieving a Balance Between Consumption, Production to Build Economic Competence from a Qur'anic Perspective," and "Pagan Consumption Patterns of Divine Natural Resources."

In the section on Qur'anic research and studies, there is a focus on the differences in recitations and their impact on interpreting the Qur'anic text, as well as a reading of the book "Livelihood, Management from an Islamic Economic Perspective."

We hope that these researches and studies will contribute to enriching the discussion on this important topic, thus contributing to the revival of an Islamic civilizational project that protects humanity from confusion and restores meaning and dignity to it.

All praise is due to Allah, first and last.

Editor-in-Chief

Dr. Mohammad Mahmoud Mortada

1. Exposing the false promises of consumerist tendency: This means that happiness does not lie in accumulating possessions or in rapid consumption.
2. Reviving the value of sufficiency and moderation: As a source of tranquility and independence.
3. Redefining success: Not by the size of spending but by the nobility of intention.

Allah, Almighty, says: {And in that let the competitors compete.} [Al-Mutaffifin, verse: 26]. Here, the Qur'an redirects competition towards another goal: not boasting of appearances, but striving towards goodness. The Western world succeeded in spreading the myth of infinite abundance, which makes individuals believe that their perfection depends on always possessing the new. Consumption has become a measure of existence and dignity.

However, the Qur'an powerfully deconstructs this myth: {Know that the life of this world is but play and diversion and adornment and boasting among yourselves and competition in increase of wealth and children.} [Al-Hadid, verse: 20]. In this verse, we see five aspects of excessive consumption:

1. Play: Spending without purpose.
2. Diversion: Neglecting higher purposes.
3. Adornment: Attachment to appearance.
4. Boasting: Empty display.
5. Accumulation: An endless race.

Every liberating project should start by removing this veil from the insight. This is a clear call to move beyond individual moral preaching and build a collective consciousness project that redefines the relationship between humans and material things.

In confronting blind consumerist tendency, scientific, media, and spiritual institutions must adopt a critical discourse that exposes the colonial nature of the Western lifestyle model. Allah, Almighty, says: {O mankind, eat from whatever is on the earth [that is] lawful and good, and do not follow the footsteps of Satan.} [Al-Baqarah, verse: 168]. We observe here a combination of permissibility conditioned on awareness, along with a warning against following the hidden steps of destruction.

Therefore, the project of rationalization is not against enjoying the good things, but rather against being led by the spiritual emptiness that makes desire limitless. In this sense, rationalization is a comprehensive movement of liberation from the slavery of the modern age: the slavery of advertising, fashion, comparison, and counterfeit consumption.

The call here is to ask ourselves: What is the standard of human dignity today? What constitutes the essence of one's identity? Allah, Almighty, says: {Indeed, the most honored of you in the sight of Allah is the most righteous of you.} [Al-Hujurat,

economy becomes a spiritual practice, not just financial management. One of the most beautiful expressions of this balance appears in the verse: {Eat and drink, but do not waste. Indeed, He does not like the wasteful.} [Al-A'raf, verse: 31]. It is a call to enjoy what is permissible, restrained by moderation and awareness.

With this measure, sufficiency becomes a civilized methodology that protects a person from losing their identity, prevents society from the diseases of fierce competition, and frees the soul from the pain of comparison. The prophetic economy is the other face of liberation from contemporary servitude, because rationalization is not deprivation, but liberation: the liberation of the mind from illusion, the heart from greed, and identity from bondage.

Fifth: From Individual Rationalization to Critical Civilizational Project

The rationalization that the Qur'an proposes does not stop at the level of individual guidance, but goes beyond that to a critical civilizational project that confronts the tendency of consumption as a tool for cultural dominance and spiritual enslavement.

In today's world, consumption has become a soft power tool used by the West to dissolve identities, undermine value systems, and create a consumer-driven individual detached from his heritage and deeper purposes.

Allah, Almighty, says: {O you who have believed, do not follow the actions Satan. And whoever follows the footsteps of Satan - indeed, he enjoins immorality and wrong.} [An-Nur, verse: 21]. The actions of Satan here are not limited to obvious vices but refer to any path that lures humans into worshiping appearances over essence. It is clear that the excessive consumerist tendency today falls into this path when it transforms human life into an endless cycle of artificial desires.

The submission of nations to this consumerist pattern implicitly means accepting the West's leadership of the global civilizational model, with all its materialism, triviality, and degradation of meaning. Perhaps the most striking verse in this context is: {And do not incline toward those who wronged, lest you be touched by the Fire.} [Hud, verse: 113]. Here, "inclining" refers to immersing oneself in their value system and lifestyle, causing a nation to lose its identity and uniqueness. Rationalization, in this perspective, is a form of resistance against the soft occupation of the mind and soul.

In this context, we must understand that the consciousness struggle precedes the behavior struggle. The consumer who is enslaved by the Western imagination cannot free himself from the grip of imitation, no matter how much he is preached moral lessons. Allah, Almighty, says: {And do not follow their inclinations.} [Al-Ma'idah, verse: 48]. This short verse summarizes the philosophy of rejection: do not follow what entices the soul if it deviates from true values, even if it seems attractive.

Thus, confronting the Western consumerist tendency requires the construction of an aware liberating discourse, one that achieves three main objectives:

3. Achieving spiritual liberation: So that the heart remains greater than the world and does not make its possessions the measure of dignity.

In Surah Al-Baqarah, this concept is clearly stated: {They ask you what they should spend. Say, 'The excess beyond your needs.} [Al-Baqarah, verse: 219]. The "excess" here refers to what goes beyond one's immediate needs. The original concept in Islam is that a person should retain what suffices them and their family, and then give beyond that to others. This concept is fundamentally different from the Western capitalist philosophy, which makes accumulation an end in itself and considers excessive abundance a measure of success.

Allah, Almighty, says: {So that you do not grieve for what has escaped you and not rejoice for what He has given you. And Allah does not like every arrogant boaster.} [Al-Hadid, verse: 23]. This verse establishes the balance of the heart: that a person does not attach their value to what they possess or lose, because sufficiency is primarily a matter of the heart. The Qur'an redefines wealth, making it a servant to the human being, not its master.

In Surah Al-Qasas, Allah, Almighty, directs Qarun to turn the surplus of his wealth into a spiritual investment: {And seek by means of what Allah has given you the home of the Hereafter.} [Al-Qasas, verse: 77]. In this guidance, there is a great lesson: wealth, in and of itself, does not disgrace a person as long as it does not make them its servant.

One of the most beautiful aspects of the prophetic economy appears in Surah Saba: {Work, O family of David, in gratitude; and few of My servants are grateful.} [Saba, verse: 13]. Gratitude here is not verbal, but action: using blessings in their rightful place and turning them into sufficiency and productive work.

In reality, the concept of sufficiency opens the door to the meaning of blessings – that hidden energy that makes a little enough and makes contentment substitute for boasting. Allah, Almighty, says: {And if the people of those cities had believed and feared Allah, We would have opened to them blessings from the heavens and the earth.} [Al-A'raf, verse: 96]. Here, the blessing is the result of the value balance: neither excess destroys nor stinginess severs ties, and neither relentless striving humiliates.

Today, Western consumerist tendency promotes the model of "infinite abundance," which leads people to consume many times more than they need. In this model, the concept of contentment is completely absent, and things are constantly replaced before they fulfill their purpose.

The Qur'an, however, presents a contrasting model: sufficiency with what is enough, purposeful consumption, and wise spending. Allah says: {And give the relative his due, the poor, and the traveler. That is best for those who seek the face of Allah, and it is they who are the successful.} [Ar-Rum, verse: 38]. In this verse, Allah combines: righteous giving, seeking the face of Allah, and true success. Thus, the prophetic

of this world, through which We test them: but the provision of thy Lord is better and more enduring.} [Taha, verse: 131]. This verse summarizes the Qur'anic philosophy of liberating identity from the worship of appearances:

- Do not strain thine eyes: Do not make your gaze a prisoner of comparison.
- What We have given them for enjoyment: Temporary beauty that does not last.
- The provision of your Lord is better and more enduring: The values that endure are greater than the fleeting appearances.

In the face of the consumerist tendency trend, the Qur'an brings the human being back to the core of their identity: awareness, humility, gratitude, and conscious detachment. This identity is what protects them from the continuous loss of meaning.

Fourth: The Prophetic Economy, the Concept of Sufficiency

The Qur'anic discourse does not merely warn against luxury and excess, but rather presents an alternative economic vision that emphasizes moderation and sufficiency as noble goals, not signs of incapacity or deficiency. In contrast to the culture of accumulation and the relentless pursuit of more, the Qur'an learns humankind the value of sufficiency: that one should be content with what is sufficient, regulating their needs according to deeper purposes than mere desire.

Allah, Almighty, says: {And those who, when they spend, are neither extravagant nor stingy, but hold a just balance between them.} [Al-Furqan, verse: 67]. This verse summarizes the philosophy of the prophetic economy in one word: "balance", a firm equilibrium that prevents both extravagance and miserliness. This balance is a moral standard that frees a person from the lust for accumulation and the fear of poverty at the same time.

It is important to note that the Qur'an does not set a numerical limit for spending, but rather a moral and spiritual limit that varies according to individual circumstances. Moderation is a relative concept, but its main criterion is that neither blessings turn into a test nor needs into humiliation.

In another verse, Allah, Almighty, explains the wisdom behind the variation in provision: {Allah extends provision for whom He wills and restricts it* Indeed, He is, of all things, Knowing.} [Ash-Shura, verse: 12]. This provision is a test by which Allah, Almighty, examines the gratitude and patience of His servants.

From this, it becomes clear that the prophetic economy in the Qur'an is based on three main objectives:

1. Achieving individual sufficiency without excess: So that a person lives with dignity, and do not enslaving themselves to accumulate what does not benefit.
2. Achieving social balance: So that wealth is not a cause for arrogance, nor poverty an excuse for humiliation.

[worldly] increase diverts you* Until you visit the graveyards.} [At-Takathur, verses: 1-2]. This short verse points to the root of the problem:

- Accumulation: This is not merely the increase of wealth, but also a frantic race to possess the largest share of everything.
- Distraction: A state of absent-mindedness, where a person believes that accumulation increases their value and peace of mind.

In the Qur'anic discourse, human identity is built on what truly matters: honesty, gratitude, conscious detachment, and insight. Material abundance, if not guided by insight, turns into a chain that restricts human freedom. In our modern age, consumption is no longer merely an individual act but has become a condition for social belonging. People now define themselves by their purchasing identities: what they wear, eat, and drive. The Qur'an rejects this consumer-based identity and exposes its falsehood. Allah, Almighty, says: {And what is the worldly life except the enjoyment of delusion.} [Aal-Imran, verse: 185]. Notice: Allah, Almighty did not say: "a lawful enjoyment" or "a lasting enjoyment," but called it "enjoyment of delusion," meaning it deceives a person and blinds them to their true self.

This Qur'anic awareness is what is missing in a world dominated by consumerist tendency. The competition for appearances has become part of building modern identity. When people are asked: "Who are you?" they implicitly respond: "I am what I own and what I show." However, the Qur'an places human value in awareness and guidance. Allah, Almighty, says: {And those who are guided - He increases them in guidance and gives them their righteousness.} [Mohammad, verse: 17]. Where does the consumerist mentality fit in this context? It destroys this awareness and instead creates a false identity based on appearances and momentary satisfaction.

Therefore, the Qur'anic critique of consumption is directed at the essence of identity: { So leave them in their confusion for a time.} [Al-Mu'minun, verse: 54]. [Ghamrah] The confusion refers to a state of total negligence that blinds the mind and heart.

Excessive consumption does not make people fulfilled, but rather submerged in a confusion [ghamrah], from which they will only emerge once they realize their true relationship with things. On a spiritual level, the heart consumed by appearances turns into a sealed heart, as Allah, Almighty, says: {Allah has set a seal upon their hearts and upon their hearing, and over their vision is a veil. And for them is a great punishment.} [Al-Baqarah, verse: 7]. This result is due to a continuous neglect and the chase for pleasure.

Rationalization, from a Qur'anic perspective, is a return to one's identity, not just a reduction in expenses. It is a moment of awareness that frees a person from false values and reawakens them to their self-awareness as a vicegerent, not as a consumer. This is why Allah, Almighty, says: {Nor strain thine eyes in longing for the things We have given for enjoyment to parties of them, the splendour of the life

as material oppression often turns into political and social injustice. Luxury, in its profound sense, represents the moment when the moral dignity of things collapses, turning them into consumerist idols worshipped by people unconsciously.

This vision makes the critique of luxury and arrogance central to liberating humans from their silent servitude to material abundance, and returning them to a state of balance, gratitude, and humility. With this Qur'anic critique, rationalizing consumption is not just an economic policy, but also a prophetic discourse confronting the Western consumerist project of hegemony, which replicates the models of Qarun and Saba in a modern guise.

Third: Consumption and Identity

The Qur'an addresses consumption as an existential issue, closely tied to how a person perceives their own self and the meaning of their life. Excessive consumer awareness brings about a fundamental shift in identity: from a free person to a follower subject to the power of desires and appearances.

This shift from freedom to servitude is the most dangerous effect of consumerist tendency on both the individual and society. Therefore, the Qur'an repeatedly warns against the material obsession that leads to forgetting the ultimate purpose of existence.

Let us reflect on the following verse: {Let them eat and enjoy themselves and be diverted by [false] hope, for they are going to know.} [Al-Hijr, verse: 3]. This verse brings together three key elements of excessive consumer culture:

1. Excessive eating and enjoyment: the unrestrained fulfillment of desires.
2. Distraction by hope: creating a false sense of future promises, where a person is constantly preoccupied with waiting for more pleasures.
3. Existential negligence: immersing oneself in this cycle without awareness.

Thus, it is no coincidence that the conclusion of this verse carries a clear threat: {for they are going to know.} [Al-Hijr, verse: 3]. This is an indication that this path will ultimately lead to a calamity that a person realizes too late.

The Qur'anic identity of a human being is based on a delicate balance between permissible enjoyment and continuous awareness. As stated in the verse: { But seek, through that which Allah has given you, the home of the Hereafter; and [yet], do not forget your share of the world.} [Al-Qasas, verse: 77], Allah, Almighty, has set a clear standard: this world is not forbidden, but it has a known share. One can easily connect the term "share" to the concept of contentment. The original purpose is for this world to be a means to achieve the ultimate goal of the hereafter. However, a culture of excess overturns this balance, turning the worldly life into an end in itself and transforming the individual into a constant consumer.

The most dangerous aspect of this transformation is that it creates a false sense of fulfillment, hiding the true spiritual poverty. As Allah, Almighty, says: { Competition in

{But they turned away, so We sent upon them the flood of the dam} [Saba, verse: 16].

Here, their turning away was luxury and arrogance, stripping the blessing of its essence.

Luxury is also evident in the story of Qarun, who combined immense wealth with pride and boasting:

{Indeed, Qarun was from the people of Moses, but he tyrannized them. And We gave him of treasures whose keys would burden a band of strong men.} [Al-Qasas,verse: 76.]

Qarun believed that his wealth was the ultimate mark of superiority:

{He said, 'I was only given it because of knowledge I have.} [Al-Qasas,verse: 78].

This deep illusion of possessing the causes of wealth solely through his own efforts represents the essence of arrogance, which refuses to attribute the blessings to God. The result was decisive:

{So We caused the earth to swallow him and his home.} [Al-Qasas, verse: 81

These stories are vivid reminders of the dangers of luxury when it becomes a collective culture. When we reflect on luxury and arrogance in the Qur'anic vision, we find that they share four basic characteristics:

1. Neglecting the source of blessings: The illusion that abundance is solely the result of personal effort.
2. Pride and boasting: Making material appearance a measure of distinction.
3. Indulgence in desires: Losing all sense of balance and moderation.
4. Rejection of reformist discourse: Resisting any call to reason or frugality.

Perhaps the most striking feature of the Qur'anic critique of luxury is that it links it to the collapse of civilization, no matter how powerful the nation. Allah , A,mighty, says:

{And how many a city We have destroyed that was wrongdoer, and We raised up after it another people}. [Al-Anbiya: 11].

Here, the oppression of luxury and the negligence of arrogance, combined with general injustice, make ruin inevitable.

The struggle against consumerist tendency lies in confronting a deep psychological and civilizational structure that repeats throughout history. Luxury is always the root from which corruption and ingratitude spring.

Thus, we understand Allah's verses:

{Indeed, mankind transgresses when he sees himself self-sufficient.} [Al-Alaq, verse: 6-7].

Oppression does not begin with poverty, but with the illusion of material self-sufficiency. Luxury is not confined to the upper class in contemporary Western societies; it has become a generalized culture that pursues people across all social strata through advertising, propaganda, and the normalization of luxury as an absolute right, unbound by values or needs.

Therefore, the Qur'anic project links luxury with the corruption of the entire system,

Second: The Qur'anic Critique of Luxury and Extravagance as Mechanisms for the Destruction of Nations

The Qur'an presents a harsh critique of luxury, describing it as a pathological condition that goes beyond individual excess to become a collective sickness leading nations to destruction. This analytical thread can be seen as a common thread in the stories of the Prophets and the histories of vanished civilizations. No nation has ever grown wealthy in material possessions and indulged in their pleasures without their prosperity becoming the cause of their downfall. This idea is repeated in various places, to the point where it seems like a law or social principle:

{And when We intend to destroy a city, We command its affluent ones, and they commit sin within it; and thus the word comes into effect upon it, and We destroy it with complete destruction.} [Al-Isra: 16].

This verse clarifies the matter of societal destruction:

1. Luxury becomes a behavioral pattern among the affluent class.
2. Luxury leads to corruption: surpassing the limits of moderation and values.
3. This collective deviation results in the inevitable consequence, which is the destruction.

Here, the verse is not just an isolated moral statement, but also an analysis of a Qur'anic law that applies to all societies. When blessings become a means of tyranny, and material power turns into collective negligence, the countdown to ruin begins. The term "affluent" in the Qur'anic text encapsulates this meaning. They are not just rich individuals; they are a class where material abundance intersects with moral weakness. The Qur'an describes them clearly:

{And similarly, We did not send before you any warner into a city except that its affluent said, "Indeed, we found our fathers upon a religion, and we are, in their footsteps, following.} [Az-Zukhruf, verse: 23.]

Through this verse, we can identify two dangerous mechanisms: The affluent create a justifying discourse that legitimizes luxury and shields it from criticism, relying on blind imitation and sanctification of what they found their ancestors doing, even if it is false. In the Qur'anic view, luxury cannot be seen simply as excess consumption, but rather as a system of moral distortion and denial of truth. Hence, when the Prophets confronted this luxury, they faced an impenetrable resistance.

One can use the story of the people of "Saba" as a clear example of this. Allah, Almighty, granted them great blessings:

{There was for Saba' in their dwelling place a sign: two gardens on the right and on the left. Eat from the provisions of your Lord and be grateful to Him. A good land, and a forgiving Lord.} [Saba, verse: 15].

But instead of remaining thankful and moderate, they turned to wastefulness and arrogance:

This transformation was the result of a complete economic and philosophical project. At the heart of this trend is a materialistic philosophy that views humans as passive consumers, driven by a constant sense of deficiency, not as free agents who regulate their desires with values of justice and moderation. The capitalist model requires a consumer who relentlessly chases after more, in order for the system to remain intact. Therefore, advertising, media, fashion myths, and image-making were all employed to cement consumption as both identity and lifestyle.

It is no surprise that this collective obsession with consumption has turned into an alternative religion. The major shopping malls have become new cathedrals, frequented by crowds seeking to cleanse their anxieties by purchasing. Thus, consumption has become a civic ritual, transcending cultures and borders, carrying promises of personal salvation, and presenting commodities as substitutes for values and meaning.

In this confusing scene, the Holy Qur'an presents a dual task:

1. Dismantling the illusion that makes consumption a purpose, rather than a means, and reduces humans to slaves of material things.
2. Establishing an ethical and moral standard that liberates consumer behavior from the dominance of uncontrolled desire, returning it to a center of balance and moderation.

It should be noted here that the Qur'anic discourse does not condemn enjoying the good things, but only rejects it when it turns into excess, arrogance, and futile competition. Many verses affirm the human right to benefit from Allah's blessings:

{Say, 'Who has forbidden the adornment of God which He has produced for His servants and the good provisions?} [Al-A'raf, verse: 32].

At the same time, it links this right with ethical restraint and insight:

{And do not waste, for indeed, He does not like the wasteful.} [Al-A'raf, verse: 31].

This balanced and profound position makes the Qur'an a truly liberating text, offering an alternative to two extreme discourses: the rigid prohibition that sees every worldly pleasure as impure, and the contemporary discourse of indulgence that reduces humans to their instincts.

In a historical moment when meaning fades before the abundance of goods and the proliferation of offers, rationalizing consumption from a Qur'anic perspective becomes both a civilizational project and a resistant stance, because it does not merely regulate spending, but rejects the idea that a person worth is tied to their ability to buy.

The awareness we need today goes beyond economic considerations, towards reviewing an entire civilizational system that has made consumerist tendency a tool of domination. Here, domination does not only mean flooding the markets, but also dissolving awareness and stripping humans of the standard of values.

Consumption Between Abundance and Slavery

Editor-in-Chief:
◆ **Dr. Mohammad Mahmoud Mortada**

Consumption today is no longer merely an act to fulfill needs. It has become a thorough system that defines a person's value, and creates differences between people. This trend grew with the rise of Western materialism, turning modern culture into a constant pursuit of accumulation and showing off possessions. In the face of this, the Holy Qur'an remains the best proof of the power of divine revelation can free the mind, and guides desires towards balance, blessings, and true meaning.

First: Consumption between Need and Domination

It is impossible to understand the contemporary consumerist trend apart from its cultural context, which redefined humans as consumers before they were rational or moral beings. This trend gradually developed in the West alongside the rise of materialistic philosophy, which was accompanied by the industrial revolution, and later became embedded in a complete civilization that made consumption synonymous with success, existence, and identity.

In the past, consumption was a functional activity tied to fulfilling needs, sustaining life, and ensuring a decent living. Traditional agricultural societies knew clear limits between what was necessary and what was excess. Surplus was rare and seasonal. Religious culture also and local customs curbed wastefulness, maintaining the sufficiency.

However, with the rise of capitalist production, consumption shifted from the level of necessity to the level of self-assertion. Consumption became a symbol of social distinction and a measure of individual and class status. With the technological and media revolution, this meaning evolved into a stage of total domination: Western culture no longer just pushes people to buy, but also instills in them the deep belief that their need to possess is endless, and that their essential value is determined by how much they consume and display before others.

index

Editorial

12 | **Consumption Between Abundance and Slavery**
Dr. Mohammad Mahmoud Mortada

Focus

23 | **Globalized Consumption between Capitalist Hegemony, Guidance of Revelation**
Mr. Wahid Rahim

24 | **Causes of Consumerist tendency, Ways to Treat It**
Dr. Abbas Sobhi Kanaan

25 | **Consumption, Consumerist Tendency**
Mr. Akbar Seydi Nia

26 | **Balance between Consumption, Production to Build Economic Competence from Qur'anic Perspective**
Asst. Prof. Asaad Abdul Razzaq Al-Asadi

27 | **Pagan Consumption Patterns of Divine Natural Resources**
Prof. Talal Atrissi

Studies and Researches

28 | **Different Readings, Their Impact on Interpreting the Holy Quran**
Prof. Fadil Madb Al-Masoudi

Reading in Book

29 | **Livelihood, Management from Islamic Economic Perspective**
Reviewed by: Nabil Ali Saleh

At Upcoming issue

Media Through the Holy Qur'an: Responsibility of Words, Struggle for Awareness

Magazine Message:

1 - Returning to Holy Qur'an and confirming the authority of its verses in addressing the issues of the contemporary nation.

2 - Spreading Qur'anic culture on a large scale and linking the nation to its Holy Book (Qur'an) to overcome leaving the Qur'an cognitively.

3 - Emphasizing the ability of Holy Qur'an to revive the spirit and renew effectiveness in the mind and conscience of the nation to achieve the desired renaissance.

4 - Consolidating the authority of Ahl al-Bayt (Prophet Family) (peace be upon him) in understanding and interpreting the Qur'an based on the Hadith of al-Thaqalayn (statement attributed to the Islamic prophet Mohammad, that introduces the Qur'an), due to the importance of this in paving the way for the promised Mahdist society.

Tabyin Magazine Copyright Pledge

I, the undersigned: .....

The author of the research titled: .....

.....

I pledge to transfer the copyright and distribution rights to (Tabyin) Magazine and Baratha Center for Studies and Research.

Signature:

Date:

Intellectual Property Pledge

I, the undersigned: .....

The author of the research titled: .....

.....

I pledge that the research I have completed has not been published or submitted for publishing to another magazine, whether in Lebanon, Iraq, or any other country, and I wish to publish it in Tabyin magazine.

Signature:

Date:

- Verses are documented in the text immediately, after the Quran text by mentioning the surah followed by a colon, then the verse number inside brackets, like this: [Al-Insan: 25].
- The Quran verses are inserted with vowels, according to the Quran diacritical marks, and are placed between two special brackets, like this: {In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful}.
- *Note: If the sources mentioned above are electronic, the link will be included after the page number at the bottom.

- A list of sources and references shall be included at the end of the research, as mentioned above, and adding the rest of the related details: Publishing house, publishing country, publishing date, edition number.
- The author uses the font (Simplified Arabic), in size (14) in the text, and the same font in size (12) in the margin.
- In English, the author uses the font (Times New Roman), in size (14) in the text, and size (12) in the margin.
- The following should be written on the first page:
  - The research title in Arabic.
  - The authors name in Arabic (if Arab), with a footnote stating: his nationality, academic description, academic degree and certificate, and affiliation (university, college), or (research institution).
  - An abstract of the research in Arabic, provided that each abstract does not exceed (100) words.
  - Keywords, provided that they do not exceed (7) words.
  - The magazine will translate the abstracts into the languages it considers appropriate.

Tabyin Magazine Authors' Guide

- The research must be new in its presentation, and no one has previously addressed the subject, using the same mechanism and reached the same results. It must be characterized by depth, analysis and criticism.
- The research must be free of linguistic and typographical mistakes, and punctuation marks must be taken into account when writing.
- The information, contained in the research, must be documented through accurate scientific sources and references.
- The author should ensure that the number of words in the research ranges between (4500) and (5500) words.
- «Plagiarism Check X» will be used to determine the extent of plagiarism.
- «Plagiarism Check X» will be used before the research is being presented for evaluation, and the research will be rejected if the plagiarism exceeds the internationally accepted rate (25%).
- Regarding the footnotes related to reference notes, the author will use «Chicago Modified Style», and insert footnotes at the bottom of the page via automatic insertion.
- Example of «Chicago Modified Style»:
    - When documenting from a book: Author›s name, book title, the part or volume, page number.
    - When documenting from a magazine: Name of the author of the research or article, the research title, name of the magazine, the issue, page number.
    - When documenting from a collective book: Name of the author with the phrase «and others», the book or research title, page number.
    - When documenting from thesis or dissertation: Name of the researcher, thesis or dissertation title, university or college, page number.

following determinants:

A. Determine the extent of scientific integrity of the research.

B. Determine the extent of conformity between the title and the content of the research.

C. Determine the extent of clarity of the research abstract.

D. Determine the extent of the research introduction clarification to the research idea.

E. Determine the extent to which the introduction of the research clarifies its idea.

F. Determine the extent of suitability and coherence of the subtitles.

G. Determine the extent of the scientific level of the research.

H. Determine the extent of the linguistic and literary level.

I. Determine the extent of the value of the sources and the accuracy of relying on them.

J. Determine the extent of the research importance and authenticity, in terms of mechanism and results.

K. Determine the extent of the research size.

L. Determine the extent of the research suitability for publishing.

M. Determine, accurately, the paragraphs that need to be modified by the researcher.

- The evaluator determines the reasons for rejection, if he decides that the research is not suitable for publishing.
- The evaluation process is conducted confidentially.
- If the first evaluator wants to discuss the research with the second evaluator, he must inform the editor-in-chief.
- The scientific evaluator's comments on the research are sent to the editor-in-chief to be sent to the researcher if any, so that the author can take them into consideration for approval of publishing, without the evaluator and the researcher knowing each other.
- The evaluators' comments and recommendations are relied upon in the decision to approve the publishing of the research or not.

Tabyin Magazine Publishing Ethics

- The magazine›s management is committed to keep the intellectual copyrights of the authors.
- The magazine›s management is committed to keep the principle of non-discrimination on the basis of race or gender, and to the rules of scientific thinking and its methods, and its language in presenting ideas, trends and topics, and discussing or analyzing them.
- The magazine›s management is committed not to disclose the names of the evaluators (reviewers) to the authors, and is also committed at the same time not to disclose the names of the authors to the evaluators. The names remain confidential at the editor-in-chief and managing editor only.
- Respecting the intellectual copyrights of translated research.
- The research must be consistent with the standards of scientific integrity and scientific research ethics.
- It is required that the research submitted for publishing in the magazine has not been previously published in another magazine or in a book, or extracted from a thesis or dissertation, and that it has not been submitted for publishing in another magazine at the same time

Tabyin Magazine Evaluators' Guide

- The scientific evaluator› main task is to read the research submitted for publishing, which is within his scientific specialization, with great care, and evaluate it according to a scientific and academic vision and perspective that is not subject to any personal opinions, then put his constructive and honest observations regarding the research sent to him.
- Before starting the evaluation process, the evaluator ensures whether the research sent to him is within his scientific specialization or not. If the research is within his scientific specialization, he should estimate that he has enough time to complete the evaluation process; since the evaluation process should not exceed fifteen days.
- After the evaluator agrees to fulfill the evaluation process, and completes it within the specified period, he is committed to fulfill it according to the

« Tabyin » Magazine Publishing Terms

- Published research and studies do not necessarily express the opinion of the magazine.
- When the research is accepted, the author undertakes to transfer the ownership copyrights of the research to the magazine, and not to publish it in any other magazine, except after obtaining written approval from the magazine›s management. The magazine has the right to publish the research in a collective book; and if the researcher wants to publish his research in any paper, or electronic publishing medium, he must obtain prior written approval from the magazine›s management.
- The magazine is committed to inform the author of the approval to publish the research without modification, or according to specific modifications based on the comments of the evaluators, or apologizing for not publishing within a period not exceeding (30) days, except in the case of early writing (asking the author to write a sample to know his method), but the author is informed of that.
- If the research is rejected, the magazine has the right to inform the author of the reasons for rejection, or not to inform him of that.
- The arrangement of research (articles) within the magazine is subject to technical purposes, and has nothing to do with the status and fame of the author (researcher).
- The magazine management pays a financial reward for each research published in the magazine, and informs him - in advance- of its value, or how the calculation is done.
- Correspondence should be sent to the Editor-in-Chief: Dr. Ammar Abd al-Razzaq al-Sagheer at the following addresses:
- Phone number: 009647800441489 Email: tabyin.magazine@gmail.com Web: Tabyin.barathacenter.com

Scientific Body

- Dr. Abbas Al-Fahham: Qur'an Rhetoric – Iraq.
- Dr. Hassan Reda: Education – Lebanon.
- Dr. Mabrouk Zad Al-Khair: Islamic Studies – Algeria.
- Dr. Talal Faiq Al Kamali: Interpretation and Qur'an Sciences – Iraq.
- Dr. Mohammad Reda Haji Esmaili: Qur'an Studies – Iran.
- Dr. Iqbal Najm Wafi: Qur'an Sciences – Iraq.
- Dr. Mounir Ben Jamour: Jurisprudence and its Sciences – Tunisia.
- Dr. Fadel Madab Al-Masoudi: Interpretation and Qur'an Sciences – Iraq.
- Dr. Mohammad Kazem Rahman Staish: Qur'anic Sciences – Iran.

Editorial board (alphabetical order)

- Eng. Dr. Asaad Abdul Razzaq Al-Asadi: Sharia and Islamic Sciences – Iraq.
- Sheikh. Dr. Jawad Riad: Jurisprudence and its Sciences – Egypt.
- Dr. Hassan Kadhim Asad: Interpretation and Qur'an Sciences – Iraq.
- Mr. Hussein Ibrahim: Qur'an Sciences - Lebanon.
- Eng. Dr. Hakim Salman Al-Sultani: Qur'an Sciences – Iraq.
- Eng. Ali Banayan Asfahani: Sciences of Qur'an and Hadith – Iran.
- Dr. Qaid Abd al-muttalib al-Fahham (Interpretation and Qur'an Sciences - Iraq)
- Eng. Dr. Leka Jawad Al-Kaabi: Sciences of Qur'an and Hadith – Iraq.
- Eng. Mohammad Reda Sotoudehnia: Sciences of Qur'an and Hadith - Iran.

General Supervisor:
Sheikh Jalal al-Din Al-Sagheer

Editor in chief:
Dr. Mohammad Mahmoud Mortada

Managing Editor:
Dr. Mohammad Dakir

Managing Director:
Dr. Ali mohammad jawad fadlollah

Creative Director:
Mr. Khaled Mimari

Proofreading:
Dr. Mahmoud al-hasan

Translators:
Mrs. Lina al-Saqer (English)
Dr. Mohamad Firas Alhelbawi (Persian)

For Quranic Studies
TABYIN

«Tabyin for Quranic Studies» is a quarterly Peer-Reviewed scientific periodical magazine, issued by «Baratha Center for Studies and Research» in Beirut and Baghdad. It is concerned with approaching contemporary intellectual issues and challenges from a Qur'anic approach, and aims to root contemporary issues from a Qur'anic perspective, and to spread Qur'anic culture.

Rationalizing Consumption according to Holy Qur'an

2nd year - Issue (7): spring 2025 AD - 1446 AH

ISSN:
: 3005-6691
: 3005-6705

For Quranic Studies
TABYIN

issued by:

A quarterly Peer-Reviewed journal concerned with approaching contemporary intellectual issues and challenges from a Qur'anic approach
www.barathacenter.com
www.Tabyin.barathacenter.com
Tabyin.magazine@gmail.com

Baratha Center for Studies and Research
Beirut- Baghdad

ISSN: 3005-6691 : 3005-6705

For Qur'anic Studies
TABYIN
issued by Baratha Center
for Studies and Research

2nd year - Issue (7): spring 2025 AD - 1446 AH

Rationalizing Consumption according to Holy Qur'an

Editorial: ■ Consumption Between Abundance and Slavery

■ **Focus:** ■ Globalized Consumption between Capitalist Hegemony, Guidance of Revelation

■ Causes of Consumerist tendency, Ways to Treat It

■ Consumption, Consumerist Tendency

■ Balance between Consumption, Production to Build Economic Competence from Qur'anic Perspective

■ Pagan Consumption Patterns of Divine Natural Resources

Studies and Researches

■ Different Readings, Their Impact on Interpreting the Holy Quran

Reading in Book

■ Livelihood, Management from Islamic Economic Perspective

Baratha Center for
Studies and Research